

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا لهذا الدين وشرفنا بحفظ كتابه وتلاوته وجعل ذلك من أعظم عبادته والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

فان القرآن الكريم بجميع قراءاته نبع لا ينضب لجميع علوم اللغة العربية التي بينها علم النحو : الذي اخترته . وقد نشأت بعد نزول القرآن كثير من الفنون اللغوية المرتبطة به ، ويأتي علي رأسها الدراسات القرآنية والقراءات ، وقد رأينا أن علماء القراءات قد اجتهدوا في خدمة القرآن الكريم وقراءاته ، " ما وسعهم الاجتهاد في الحفظ وأمانة في النقل " .
أهمية البحث :

علم القراءات يعتبر ذروة سنام العلوم العربية المرتبطة بالقرآن الكريم، وواسطة عقده، لأنه يعمل علي تعليم الناس كيف يتلون كتاب الله، وما هو معلوم بالضرورة أنك إذا " تعلمت من هذا العلم بسبب أعراك بتلاوة القرآن، ثم بتدبره وحفظه ، فكنت من حملة القرآن " " الذين لهم الفخر والعزة ، ويكفيهم أن رسولنا الكريم صلي الله عليه وسلم قال فيهم : " أشرف أمتي حملة القرآن "(1)
وقال: " خيركم من تعلم القرآن وعلمه "(2)

- أن القراءات القرآنية تعد المرآة الصادقة التي تعمل علي عكس الواقع اللغوي .
- تعدد القراءات في الآية الواحدة يؤدي إلي تعدد المعاني المستفادة والمستخلصة من هذه الآية

- اللفظ القليل يحتمل المعاني الكثيرة والمتنوعة .
- الموضوع الذي اخترته " موقف النحاة من قراءة الإمام الكسائي يحمل هذه الأهمية ، ويعرضها في وجه بحث الدارسين إلي الالتفات إلي القراءات .
- من أهمية النحو بالقراءات في توجيه النحو .
- علم القراءات يعتبر ذروة سنام العربية المرتبطة بالقرآن الكريم .

(1) ذكره السيوطي في الجامع الصغير يلغظ اشرف أمتي حملة القرآن وأصحاب الليل " ، وعزاه الطبري والبيهقي ، انظر فيض القدير

522/1

(2) كتاب الإقناع في القراءات السبع ج 1 ، ص7

دواعي اختياري لهذا الموضوع :
أري أن كل قارئ للقرآن ، متدبر له ، يجد في نفسه ميلاً للقرآن ، باعتباره نبراس العلم والهداية ، والمصدر السامي الذي تنبثق عنه كل العلوم .
واستصحاباً لهذا الشور *** فقد كانت رغبتني في اختيار هذا الموضوع بعنوان " موقف النحاة من قراءة الإمام الكسائي " .

أن يكون عسلي دراسة مرتبطة بالقرآن الكريم وقراءاته ، كانت هنالك دوافع وحوافز قادتني إلي هذا الموضوع أذكر منها ما يلي :-

1/ الرغبة في نيل شرف الدخول في قوله تعالى: " ثم أورثنا الكتاب الذين اصطفينا من عبادنا فمنهم ظالم لنفسه ومنهم مقتصد ومنهم سابق بالخيرات بإذن الله ذلك هو الفضل الكبير " (1)

وقول النبي صلي الله عليه وسلم : " خيركم من تعلم القرآن وعلمه " وأسأل الله قدرته أن يجعلني منهم ، وهو ولي ذلك القادر عليه .
2/ الإدراك العميق بأن القرآن هو أوثق المصادر ولا ينبغي أن نعدل إلي غيره، مهما كانت القاعدة النحوية .

3/ الاقتداء بآراء جملة القراء الآخرين ، من غير الإمام الكسائي ، وإنصافاً للحق وبياناً للحقيقة أن هولاء القراء فوق مستوي الشبهات ، فهم لم يقبلوا حرفاً أو يردوه إلا بأثر موثق تمام الثقة، متصل السند إلي رسول الله عليه وسلم .
أهداف البحث

1/ إسهام الإمام الكسائي في النحو والقراءات .
2/ بيان العلاقة بين القرآن والنحو العربي ، والتأكيد علي أن فشو اللحن *** بعد عصر النبوة ، وظلت الدراسات المتصلة بالقراءات القرآنية قليلة جداً.
3/ العمل علي ربط القراءات بالنحو .
4/ التأكيد علي أن القراءات المتواترة حجة عند القراء وعند النحاة ، وقد اتخذها جمهور من النحاة وارتضوها ، غير أن البقية منهم عارضها لأسباب تتعلق به دون غيرهم .

(1) سورة فاطر الآية 32

5/ إيراد نماذج لقراءات قرآنية أخضعها النحاة لقواعدهم النحوية ، والأخذ بالشواهد الشعرية

6/ خدمة اللغة العربية التي نزل بها أفضل الأنبياء .
مشكلة البحث :

تتلخص مشكلة هذا البحث في الأسئلة التالية :

1/ ما هي القراءة ؟

2/ ما مزية القراءات السبع ؟

3/ هل لقراءة الكسائي مزايا خاصة ؟ أم أنها تتدرج ضمن القراءات السبع ؟

4/ هل خالفت قراءة الكسائي قواعد النحو وما الأوجه التي خالفت فيها ؟

5/ هل كان الكسائي قارئاً فقط أم كان قارئاً ونحويًا ولغويًا وراويًا ؟

6/ هل وظف الكسائي علمه بالنحو واللغة في توجيه القراءة أم أنه التزم

بالرواية؟

7/ ما أوجه الخلاف بين قراءة الكسائي وبقية القراءات السبع ؟

8/ ما موقف النحاة من القراءات السبع ؟

9/ فيم يتجسد موقف النحاة من قراءة الكسائي ؟

10/ ما التغييرات التي تطرأ على الاسم والفعل في القراءة ؟

الدراسات السابقة :

أهتم كثير من النحويين والقراء بالقراءات القرآنية وتوجيهها وكتبوا فيها كتباً

ورسائل كثيرة ومن الكتب التي أفدت منها في التوجيه وإيراد الحجج ومنها :

الموضح في وجوه القراءات وعللها لابن أبي مريم ، والحجة في القراءات السبع

لابن خالوية ، معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ، والدر المصون للسمين

الخطبي .

ومن الرسائل الجامعية التي أفدت منها في المنهجية والتنسيق .

أولاً : القراءات

1/ انفرادت الكسائي وراوييه من طريق الشاطبية د النعيم حمزة 2004م . جامعة

القرآن الكريم والعلوم الإسلامية.

ثانياً اللغة :

- 1/ منهج الكسائي في الاستشهاد بالقراءات القرآنية د/ بخيت عثمان جبارة ،
جامعة أم درمان الإسلامية 2008م.
 - 2/ الكسائي إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية لعمر إبراهيم مصطفى ،
جامعة القاهرة 1975م .
- ولم يتحدث أحد الباحثين عن موقف النحاة من قراءة علي بن حمزة الكسائي .
منهج البحث :
اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي .
التحليلي التطبيقي .
هيكل البحث :
يتكون هيكل البحث بناء علي مخطط الدراسة من مقدمة وأربعة فصول وقسمت
الفصول إلي مباحث . هذا الهيكل بيانه كالآتي :
- استهلال
 - الإهداء
 - شكر وعرفان
 - المقدمة وتحتوي علي :
 - أهمية البحث
 - دواعي اختيار الموضوع
 - أهداف البحث
 - مشكلة البحث
 - الدراسات السابقة
 - منهج البحث
 - هيكل البحث

تمهيد

اسمه ، وكنيته ، ولقبه :

هو أبو الحسن ⁽¹⁾ علي بن حمزة بن عبد الله ابن عثمان من ولد ⁽²⁾ بهمن بن فيروز الأسديّ، مولا هم ⁽³⁾ الكوفيّ، المقرئ ⁽⁴⁾ والنحويّ المعروف ⁽⁵⁾.

أما لقبه ⁽⁶⁾ : فهو الكسائي، وهو اللقب الذي غلبَ عليه واشتهر به، وقد ورد في سبب تسميته بالكسائي عدة أقوال :

لخصها ابن الجزري بقوله : (واختلف في تسميته بالكسائيّ. فالذي روينا عنه أنّه سئل عن ذلك فقال : لأنّي أحرمّت في كساء. وقيل لأنه كان يتشج بكساء ويجلس في حلقة حمزة فيقول : أعرضوا عليّ صاحب الكسائي، وقيل من قرية (باكسايا)، ثم قال : والأول أصحّها والأخير أضعفها ⁽⁷⁾).

وهو الذي مال إليه الشاطبي في الحرز بقوله :

وأما عليّ فالكسائيّ نعته

(8) لما في الإحرام فيه تسريلاً

-
- (1) ابن كثير . البداية والنهاية ، ج1، بيروت : مكتبة المعارف ، ص 201.
 - (2) الذهبي . معرفة القراء الكبار، ج1، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1404هـ، ص 120.
 - (3) ابن الجزري. غاية النهاية في طبقات القراء، ج1، بيروت : دار الكتب العلمية، ط3، 1402هـ - 1982م، ص 535.
 - (4) ابن عبد الله ياقوت الحموي. معجم الأديباء، ج13، دار الفكر للطباعة والنشر، ط3، 1410هـ، ص 167.
 - (5) القطفي . انباه الرواة على إنباء النحاة، ج2، القاهرة : دار الفكر العربي، ط1، 1406هـ - 1986م.
 - (6) عبد الحي بن أحمد الدمشقي. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ج1، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 321.
 - (7) ابن الجزري. غاية النهاية، مرجع سابق، 539/1.
 - (8) الإمام الشاطبي. حرز الأمانى ووجه التهاني، المطبوعات الحديثة، 1410هـ - 1990م، ص 4

مولده ونشأته العلمية :

ولد الكسائي في حدود سنة عشرين ومائة وأصله من قرية تسمى باحمشاً (بسكون الميم) من ضواحي الكوفة⁽¹⁾، ورحل إلى الكوفة، وهو غلام في سن الطلب. أما نشأته في بداية حياته، فلم تذكر المصادر عنها شيئاً، ولعلّ السبب أنّ أسرته لم يكن فيها من له باع طويل في ميدان العلم، فيذكرون ما ذكر، ويشتهرون ما شهر. لكنّه يبدو أنّه نشأ في أسرة فقيرة كما ينشأ كثير من العلماء، وقد سعى الكسائي — رحمه الله — في طلب العلم، وجدّ في تحصيله، ورحل من أجل ذلك، ثم استوطن في بغداد وهو من أولاد الفرس من سواد العراق. وبغداد كانت مدينة العلم والفضل، احتضنت كبار العلماء من كل فنّ، وأصبحت مركز الحضارة الإسلامية، وكانوا يشدّون الرحال — إليها لقراءة القرآن والحديث والفقه والنحو ومختلف العلوم.

حفظ القرآن وانتقل إلى غيره ومما يدلّ على ذلك قول الفضل بن شاذان (لما عرض الكسائي على حمزة خرج إلى البدو فشاهد العرب وأقام عندهم حتى صار كواحد منهم، ثم دنا إلى الحضر وقد علم اللغة)⁽²⁾. وقد نشأ الإمام الكسائي في بيئة اهتم الخلفاء والأمراء فيها بتعليم القرآن، فحثوا المقرئين على تعليم القرآن ونشره⁽³⁾، فلهذا نجد أنّ الإمام الكسائي كان يؤدّب الأمين والمأمون ابني الرشيد، قال الذهبي : (.. ونال الرياسة بإقراء محمد الأمين ولد الرشيد وتأديبه، وتأديبه أيضاً للرشيد، فنال ما لم ينله أحد من الجاه والمال، والإكرام وجعل له رياسة العلم والدنيا⁽⁴⁾ وكان الخلفاء يصطفون العلماء لمجالسهم، فكان الكسائي من خاصة جلساء الرشيد، بل كان يصطحبه حتى في سفره⁽⁵⁾). قال ياقوت الحموي : (وكان الكسائي مؤدّباً لوالده الرشيد، وكان أسيراً عند الخليفة حتى أخرجه.

(1) ياقوت بن عبد الله الحموي. معجم البلدان 4/490، بيروت : دار الفكر، بدون رقم وتاريخ طبعة.

(2) ابن الجزري، غاية النهاية، مرجع سابق، 538/1.

(3) معرفة القراء الكبار، 1/120 - 121، وغاية النهاية في طبقات القراء 1/535-540، معجم الأدباء، لياقوت الحموي 13/167، وانباء الرواة على إنباء النحاة، 2/256، لأبي الحسن علي بن علي بن يوسف القفطيّ.

(4) معرفة القراء الكبار، 1/123.

(5) ابن الجزري. غاية النهاية. 539/1 - 540.

شيوخ الإمام الكسائي:

تلقى الكسائي علومه على طائفة من علماء عصره في القراءات القرآنية (1) والنحو، وحرص على حضور الحلقات العلمية التي رأى فيها بغيته، لا يبالي إن كان المتصدر للتدريس فيها كوفياً أم بصرياً.

وعلى العموم فقد درس في حلقات ذات منهجين مختلفين.

- حلقات القراءة القرآنية التي تعتمد الرواية والنقل أساساً.

- حلقات الدراسة النحوية التي تعتمد القياس والعلل أساساً.

فاكتملت شخصيته العلمية بفضل دراسة منهج النقل والعقل، وكذلك بفضل

شيوخ بارزين في ميدانهم وأشهرهم:

1 - إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، مولاهم، المدني، جليل ثقة توفي سنة ثمانين ومائة ببغداد (2).

2 - أبو عمار حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الزيات، أحد القراء السبعة، ولد سنة ثمانين، وأدرك الصحابة بالسن، ويحتمل أن يكون رأى بعضهم، توفي سنة ست وخمسين ومائة (3).

وقد أشار إلى ذلك الإمام الشاطبي في الجزر بقوله :

وحمزة منهم والكسائي بعده * * * (4)

ليدل على أنه أخذ عنه فالتلميذ بعد الشيخ.

3 - أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الأزدي الفراهيدي، مات بعد الستين ومائة، وقيل سنة سبعين أو بعدها (5).

4 - أبو محمد المفضل بن محمد بن يعلي بن عامر الضبي الكوفي، إمام مقرئ، ونحوي، توفي سنة ثمان وستين ومائة (6).

(1) ياقوت الحموي، معرفة القراء الكبار، مرجع سابق، ج2، ص 144-145.

(2) ابن الجزري. غاية النهاية، ج1، ص 163.

(3) المرجع السابق، ص 111 - 118.

(4) حرز الأمان وجه التهاني، ص 24.

(5) شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق خليل مأمون شياح، طبعة دار المعرفة، بيروت: لبنان، طبعة 1422 هـ، ص 224.

(6) معرفة القراء الكبار، ج1، ص 131، وغاية النهاية، ج2، ص 307.

- 5 - الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر ابن زين العابدين بن الحسين بن على بن أبي طالب - كرم الله وجهه - توفي سنة ثمان وأربعين ومائة⁽¹⁾.
- 6 - سليمان بن مهران الأعمش، (أبو محمد) توفي سنة ثمان وأربعين ومائة⁽²⁾.
- 7 - حماد بن عمرو الأسدي الكوفي⁽³⁾.
- 8 - زائد بن قدامة الثقفي، أبو الصلت، توفي سنة واحد وستين ومائة هجرية⁽⁴⁾.
- 9 - سعيد بن مسعدة الأخفش، أبو الحسن، توفي سنة خمس عشر ومائة⁽⁵⁾.
- 10 - سفيان بن عيينة بن أبي عمران الكوفي، أبو محمد، توفي سنة ثمان وتسعين ومائة⁽⁶⁾.
- 11 - سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ⁽⁷⁾.
- 12 - شريح بن يزيد الحضرمي أبو حياة، توفي سنة ثلاث ومائتين⁽⁸⁾.
- 13 - شعبة بن عياش الحنات الأسدي أبو بكر، توفي سنة ثلاث وتسعين ومائة⁽⁹⁾.
- 14 - عبد الرحمن بن سكين بن أبي حماد الكوفي، أبو محمد⁽¹⁰⁾.
- 15 - أبو عمرو بن العلاء البصري، توفي سنة أربع وخمسين ومائة⁽¹¹⁾.
- 16 - عيسى بن عمر الثقفي، الكوفي أبو عمر، توفي سنة ست وخمسين ومائة⁽¹²⁾.

-
- (1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد، طبعة القاهرة، 1948م، ج1، ص 291. ومعرفة القراء الكبار للذهبي، ج1، تحقيق بشار عواد، بيروت 1984م، ص 120.
 - (2) نفس المرجع السابق، ج1، ص 94.
 - (3) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ص 82.
 - (4) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء، ج 2، ص 88. الزبيدي محمد بن أبو الفضل، طبقات النحويين واللغويين، ص 70.
 - (5) الزبيدي محمد أبو الفضل، طبقات النحويين واللغويين، القاهرة: 1973م، ص 72.
 - (6) ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج2، ص 129، وغاية النهاية في طبقات القراء، ج1، ص 308.
 - (7) الخطيب البغدادي. تاريخ بغداد، طبعة بيروت، دار الكتب، وغاية النهاية، ج 1، ص 312، ومعرفة القراء الكبار للذهبي، ج1، ص 120.
 - (8) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ج1، ص 325.
 - (9) معرفة القراء الكبار، لشمس الدين الذهبي، تحقيق بشار عواد، 1984م، ص 135، وغاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ج1، ص 326.
 - (10) غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري، ج1، ص 369.
 - (11) معرفة القراء الكبار للذهبي، ج 1، ص 100، ومعجم الأدباء، ياقوت الحموي، ج 4، ص 216. وتاريخ العلماء النحويين، ص 191.
 - (12) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق أبو الفضل، 1973م، ومعجم الأدباء، ج5، ص 190..

- 17 - عيسى بن عمر الهمزاني، الكوفي أبو عمر، توفي سنة ست وخمسين ومائة⁽¹⁾.
- 18 - قتيبة بن مهران النحوي⁽²⁾.
- 19 - محمد بن أبي سارة الرؤاسي، أبو جعفر، توفي سنة سبع وثمانين ومائة⁽³⁾.
- 20 - محمد بن سهل الأسدي الكوفي المعروف بـ (المقصد)⁽⁴⁾.
- 21 - محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أبو عبد الرحمن، توفي سنة ثمان وأربعين ومائة⁽⁵⁾.

وأما النحاة الذين أخذ عنهم الكسائي فكثيرون منهم معاذ بن مسلم الهراء، وأبي جعفر الرؤاسي من الكوفيين، وعيسى بن عمر النخعي، والخليل بن أحمد الفراهيدي من البصريين، وأشهرهم حماد بن مسلم وأبي جعفر الرؤاسي⁽⁶⁾. أما أبو جعفر الرؤاسي فقال أصحاب الطبقات إنه أستاذ المدرسة الكوفية الأول، تتلمذ له الكسائي والفراء، وأنه أول من وضع كتاباً في النحو من الكوفيين، كما جاء عن ثعلب. وذكر ابن النديم وأبو البركات بن الأنباري: أن له كتباً كثيرة، منها كتاب الفيصل وهو الذي أشار إليه ثعلب، مع أنه أول كتاب لنحو الكوفة، وكتاب التصغير، وكتاب معاني القرآن، وذكر ابن النديم أنه يروى عن أيامه وكتاب الوقف الابتداء⁽⁷⁾.

ويحكي أصحاب الطبقات عن أبي جعفر الرؤاسي أنه قال: (أرسل إلى الخليل بن أحمد يطلب كتابي، فبعثه إليه فقرأه ووضع كتابه)⁽⁸⁾.

(1) معرفة القراء الكبار للذهبي، ج1، ص 119، وغاية النهاية لابن الجزري، ج1، ص 535.

(2) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، تحقيق أبو الفضل، 1973م، ومعجم الأدباء، ط5، ص 190.

(3) الفهرست لابن النديم، ص 96 - 97، وطبقات النحويين واللغويين، ص 127. وغاية النهاية لابن الجزري، ج1، ص 536.

(4) غاية النهاية لابن الجزري، ج2، ص 151.

(5) غاية النهاية لابن الجزري، ج2، ص 165، ومعرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص 120.

(6) هو أبو جعفر بن الحسن بن أبي سارة، لقب بالرؤاسي لعظم رأسه، الفهرست لابن النديم، وطبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 135، وبغية الوعاة، ج1، ص 33، ونزهة الألباء للأنباري، ص 5.

(7) الفهرست، لابن النديم، ص 96، ونزهة الألباء لأبي البركات بن الأنباري، ص 66.

(8) بغية الوعاة، السيوطي، ج1، ص 33، والفهرست لابن النديم، ص 96.

والبصرة هي مصدر دراسته، بل زعم بعضهم أنه بصريّ كما أشار إليه بعد عبارته إلى الكوفة، وأقام بها .. والذي ذكره الزبيدي : أنه درس على عيسى بن عمر النخعي، أستاذ الخليل وسيبويه.

ولا تخلو الأخبار التي تتعلق بأساتذته قصة استفادة الخليل من كتابه لا يخلو من طرافة ومبالغات، وفيما يبدو للدارسة أن التنافس القوي، وتلك التي كانت قائمة بين المصريين منذ تمصيرهما، لاختلاف وجهتي النظرة، الحزبية والسياسية فيهما، هذه الاختلافات في العصبية القبلية وفي وجهة النظر السياسية استحالَت أخيراً بعد زوال أسبابها إلى منافسات علمية، تمثلت في هذه المناظرات التي كانت تعقد بين ممثلي المصريين في مجالس الأمراء، وفي دواوين الخلفاء، كالذي كان بين الكسائيّ وسيبويه، والزبيدي والكسائيّ وغيرهم.

قال الفراء : (لما خرج الكسائي إلى بغداد قال لي الرؤاسي : قد خرج الكسائيّ وأنت أسنّ منه [وفي نزهة الألباء] وأنت أميز منه فجئت إلى بغداد فرأيت الكسائيّ فسألته عن مسائل الرؤاسي، فأجابني بخلاف ما عندي فغمزت قوماً من علماء الكوفيين من أهل الكوفة، قلت : نعم، فقال : الرؤاسي يقول : كذا وكذا وليس صواباً، وسمعت العرب حتى أنني على مسائل فلزمته ⁽¹⁾. وكان الرؤاسي — كرجال عصره يلم بالشعر والأدب إلى جانب إمامته بالفقه، والقراءة وكان رجل ثقافة وأدب..

حيث اعترم الفراء مناظرة الكسائيّ، أو مسألتته بما أخذه عن أبي جعفر ⁽²⁾. ولم يكتف الكسائيّ بالأخذ من علماء بغداد، ولكنه رحل إلى الحجاز ⁽³⁾ وأخذ صناعة النحو من الخليل ⁽⁴⁾، فسأله يوماً عمّن أخذت هذا العلم قال : من بوادي الحجاز، فرحل الكسائيّ إلى هناك، فكتب عن العرب شيئاً كثيراً ثم عاد إلى

(1) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 65 – 66.

(2) عبد الرحمن السيوطي، المزهري في علوم اللغة، طبعة القاهرة، بدون تاريخ طبعة، ج3، ص 248.

(3) معجم البلدان، الياقوت الحموي، ج2، ص 219.

(4) تقريب التهذيب، ط1، ص 224.

الخليل، فإذا هو قد مات⁽¹⁾. وكان قبل هذه الرحلة جلس إلى معاذ الهراء⁽²⁾ فلزمه حتى أتقن ما عنده ثم رحل إلى البصرة⁽³⁾، فلقى الخليل وجلس إلى حلقة، ثم توجه بعدها للحجاز، ثم إلى دمشق⁽⁴⁾. وكانت يومئذ عاصمة الخلافة الإسلامية، فعلم بها القرآن، ودرس بجامعها.

وقد أثبت ابن الجزري دخول الكسائي دمشق وتدرسه بجامعها، حيث قال: (ثم وقفت على أن الكسائي دخل الشام، وقرأ بجامع دمشق)⁽⁵⁾.

يقول ابن ذكوان: (أقمت على الكسائي سبعة أشهر، وقرأت عليه القرآن غير مرة)⁽⁶⁾.

والمعروف أن ابن ذكوان من أهل دمشق، فهذه التنقلات كانت عاملاً في كثرة علمه، بسبب اتصاله بالعلماء، وكذلك نشره للعلم، وكثرة طلابه.

-
- (1) أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي، البداية والنهاية، ط1، وانباه الرواة على أنباء النحاة، للقطفي، ط2، ص 228، ومعجم الأدباء، ج13، ص 169، لياقوت الحموي.
- (2) وفيات الأعيان، ط 5، ص 218، لأبي العباس أحمد بن محمد [ابن خلكان] (ت 681هـ)، دار الثقافة، بيروت: ط 1968م، تحقيق إحسان عباس.
- (3) معجم البلدان، ج 1، ص 510، والموسوعة العالمية، ج 4، ص 436 - 437، ومعجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية، ص 44، لعانق بن غيث البلاوي، دراسة للنشر والتوزيع، ط1، 1412هـ.
- (4) أنظر الموسوعة العربية العالمية، ج1، ص 381.
- (5) غاية النهاية، ص 405.
- (6) معرفة القراء الكبار، ج1، ص 199، وغاية النهاية، ج1، ص 405.

تلاميذ الإمام الكسائي:

حَظِيَ الكسائي — رحمه الله — بشهرة واسعة في عصره، مما جعله محطّ الأنظار لمن يطلب علم القراءات والنحو والعلوم الأخرى في الحلقات التدريسية التي تصدرها الكسائي من أوسع الحلقات وأكثرها طلاباً سواء أكانت في الكوفة أم في بغداد، كان يجمعهم ويجلس على كرسي يحدثهم ويقرأ عليهم. وقد لخص ابن النديم الذين رَووا عنه بباب مستقل، ومن أبرزهم :

- (1) أبو الحسن الأعرج، توفى سنة سبع وعشرين ومائتين هجرية⁽¹⁾.
- (2) حَمْدَوِيَه بن ميمون القارئ، ويقال حمدون، أحد أصحاب الكسائي المكثرين عنه⁽²⁾.
- (3) أبو موسى عيسى بن سليمان الحجازي، المعروف بالشيرازي، الحنفي، مقرئ، عالم نحوي معروف⁽³⁾.
- (4) أبو عبد الرحمن قُتَيْبَةُ بن مهران الأزداني — قرية أصبهان — إمام مقرئ، صالح، ثقة، توفى بعد المائتين⁽⁴⁾.
- (5) أبو المنذر نصير بن يوسف بن أبي نصر، الرازي ثم البغدادي النحوي، أستاذ كامل، ثقة، مات في حدود الأربعين ومائتين⁽⁵⁾.
- (6) أبو طالب المكفوف الكوفي⁽⁶⁾.
- (7) أحمد بن أبي ذهل الكوفي⁽⁷⁾.
- (8) أحمد بن أبي سريح الصباح النهشلي، توفى سنة ثلاثين ومائتين⁽⁸⁾.
- (9) أحمد بن جبير الكوفي⁽⁹⁾.

(1) غاية النهاية، ج1، ص 126.

(2) غاية النهاية، ج1، ص 261.

(3) المصدر السابق نفسه، ج1، ص 608 - 609.

(4) معرفة القراء الكبار، ج1، ص 212 - 213، وغاية النهاية، ج2، ص 26 - 27.

(5) معرفة القراء الكبار، ج1، ص 213 - 214، وغاية النهاية، ج2، ص 340 - 341.

(6) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص 135.

(7) الفهرست لابن النديم، ص 45، وغاية النهاية، ج1، ص 53.

(8) معرفة القراء الكبار، الذهبي، ج1، ص 219.

(9) معرفة القراء الكبار، الذهبي، ج1، ص 121، وغاية النهاية لابن الجذري.

- (10) أحمد بن محمد بن حنبل، صاحب المذهب المعروف، توفى سنة واحد وأربعين ومائتين⁽¹⁾.
- (11) إسحاق بن أبي إسرائيل⁽²⁾.
- (12) إسحاق البغوي⁽³⁾.
- (13) أيوب بن المتوكل الأنصاري البصري، توفى سنة مائتين⁽⁴⁾.
- (14) جودي عثمان النحوي، توفى سنة ثمان وتسعين ومائة⁽⁵⁾.
- (15) حفص بن عمر، أبو عمرو الدوري، توفى سنة ستة وأربعين ومائتين⁽⁶⁾.
- (16) خلف بن هشام البزار، أبو محمد، توفى سنة تسع وعشرين ومائتين⁽⁷⁾.
- (17) سلمويه النحوي الكوفي⁽⁸⁾.
- (18) صالح بن عاصم الناطق الكوفي⁽⁹⁾.
- (19) الطيّب بن إسماعيل أبي تراب، أبو حمدون، توفى سنة أربعين ومائتين⁽¹⁰⁾.
- (20) عبد الله بن سعيد الأموي الكوفي⁽¹¹⁾.
- (21) عبد الوهاب بن حريش أبو مسحل الأعرابي⁽¹²⁾.
- (22) على بن حازم اللحياني، أبو الحسن⁽¹³⁾.
- (23) على بن المبارك الأحمر أبو الحسن، توفى سنة أربع وسبعين ومائة⁽¹⁴⁾.
- (24) عيسى بن سليمان الشيزر⁽¹⁵⁾.

(1) غاية النهاية لابن الجزري، ج1، ص157، ومعرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص121.

(2) المرجع نفسه.

(3) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص135، وبغية الوعاة للسيوطي، ص440.

(4) معرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص148.

(5) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص256.

(6) معرفة القراء الكبار، للذهبي، ص191، وتاريخ بغداد، للخطيب، ج8، ص23.

(7) غاية النهاية لابن الجزري، ج1، ص273.

(8) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص135، وانباه الرواة للقفطي، ج2، ص64.

(9) الفهرست لابن الزيم، ص45، وغاية النهاية لابن الجزري، ج1، ص561.

(10) معرفة القراء للذهبي، ج1، ص211، وغاية النهاية، ج1، ص343.

(11) بغية الوعاة، للسيوطي، ج2، ص43، ومراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي، ص911.

(12) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ص135، وبغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص123.

(13) بغية الوعاة للسيوطي، ج2، ص185، والفهرست لابن النديم، ص71.

(14) معرفة القراء، للذهبي، ج1، ص121، وغاية النهاية لابن الجزري، ج1، ص536.

(15) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي، ج1، ص134.

- (25) الفضل بن إبراهيم النحويّ الكوفي⁽¹⁾.
- (26) القاسم بن سلام أبو عبيد، توفي سنة أربع وعشرين ومائتين⁽²⁾.
- (27) قنتية بن مهران النحوي، أبو عبد الرحمن⁽³⁾.
- (28) الليث بن خالد البغدادي أبو الحارث، توفي سنة أربعين ومائتين⁽⁴⁾.
- (29) محمد بن زياد الأعرابي، أبو عبد الله، توفي سنة واحد وثلاثين ومائتين⁽⁵⁾.
- (30) محمد بن سفيان الأسديّ الكوفي⁽⁶⁾.
- (31) محمد المغيرة الأسدي⁽⁷⁾.
- (32) محمد واصل الكوفيّ المؤدب⁽⁸⁾.
- (33) محمد بن يزيد بن رفاعة الكوفي، أبو هشام، توفي سنة ثمان وأربعين ومائتين⁽⁹⁾.
- (34) سيمون بن حفص النحويّ، الكوفي، أبو توبة⁽¹⁰⁾.
- (35) هاشم بن عبد النديم البربري البغدادي، أبو محمد⁽¹¹⁾.
- (36) هاشم بن معاوية عبد العزيز أبو عبد الله، توفي سنة تسع ومائتين⁽¹²⁾.
- (37) يحيى بن آدم الصلحي، أبو زكريا، توفي ثلاث ومائتين⁽¹³⁾.
- (38) يحيى بن زياد الفراء، أبو زكريا، توفي سنة سبع ومائتين⁽¹⁴⁾.
- (39) يعقوب الدوقي⁽¹⁵⁾.

(1) غاية النهاية، لابن الجذري، ج2، ص8.

(2) الفهرست لابن النديم، ص106، ومعرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص170.

(3) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص135.

(4) معرفة القراء، للذهبي، ج1، ص211 وغاية النهاية، لابن الجذري، ج2، ص34.

(5) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص195، وفيات الأعيان، لابن خلكان، ج3، ص433، ومعجم الأدباء، لياقوت الحموي، ج2، ص5.

(6) غاية النهاية، لابن الجذري، ج2، ص64، ومعرفة القراء، للذهبي، ج1، ص121.

(7) نفس المرجع السابق.

(8) غاية النهاية، لابن الجذري، ص275.

(9) معرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص224، وغاية النهاية لابن الجذري، ج1، ص537.

(10) غاية النهاية، لابن الجذري، ج2، ص325، والفهرست لابن النديم، ص45.

(11) غاية النهاية، لابن الجذري، ج2، ص348، والفهرست لابن النديم، ص45.

(12) وفيات الأعيان ابن خلكان، ج5، ص134. معرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص166.

(13) معرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص166.

(14) طبقات النحويين واللغويين، للزبيدي، ص132، وفيات الأعيان، ج5، ص225.

(15) معرفة القراء الكبار، للذهبي، ج1، ص121، وغاية النهاية لابن الجذري، ج1، ص537.

أما تلاميذه في النحو فكثيرون، ذكر منهم الزبيدي والفراء، القاسم بن مَعْن، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام بن معاوية الضرير، وسلمويه، وإسحاق البغوي وأبا مسحل بن حُرَيْش، وقتيبة النحوي، وزاد بن النديم للحياني، وترجم في نبذة موجزة، وذكر السيوطي في بغية الوعاة: (على أنه من تلاميذه أيضاً وأشهر هؤلاء جميعاً الفراء، وكانت ولادة الفراء أبي زكريا يحيى بن زياد في مدينة الكوفة سنة 144هـ⁽¹⁾).

والفراء أشهر تلاميذ الكسائي، وكان من الأوائل الذين قعدوا لدرس تفسير القرآن الكريم في بعض مساجد بغداد كما كان يلقي غير ذلك من دروس اللغة والنحو⁽²⁾.

ولم يلقب بالفراء لأنه كان يبيع الفراء، أو له حرفة تتصل بها، وإنما لقب بذلك لطول باعه في الكلام، يقول عنه صاحب بغية الوعاة: (قيل له الفراء؛ لأنه كان يفري الكلام فرياً وكان أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي)⁽³⁾. وكان الفراء إماماً ثقة كما قال عنه ثعلب.

لولا الفراء لما كانت اللغة؛ لأنه حصّنها وضبطها ولولا الفراء لسقطت العربية لأنها كانت تتنازع ويدعيها كل من أراد ويتكلم الناس على مقادير عقولهم وقراءتهم فتذهب⁽⁴⁾. وكان الفراء متديناً وورعاً، على تيه وتعظيم، وكان زائد العصبية على سيبويه، حتى قيل أنه لما مات وُجِدَ تحت رأسه كتاب سيبويه، قال أبو موسى الحامض⁽⁵⁾: (إنما كان لا يفارقه لأنه كان يتتبع خطأه ولكنّه)⁽⁶⁾.

وتنقل كتب التراجم والأخبار أن الفراء كان يعتمد خلاف سيبويه، وتسوق أدلة على ذلك مثل مخالفته لألقاب الإعراب وتسمية الحروف.

ويبدو للدارسة أنّ هذا الكلام ظلم للفراء، على أن الفراء كان يعتمد خلاف سيبويه، ولكن مخالفته كانت نتيجة اختلاف الفهم لبعض القضايا اللغوية وإنما إتيان

(1) ابن النديم، الفهرست، بدون طبعة، القاهرة، ص 71 – 72.

(2) تاريخ الأدب العربي، بروكلمان، ج1، ص 199.

(3) السيوطي، بغية الوعاة، ص 411.

(4) ابن الأنباري، نزهة الأبناء، ص 81.

(5) وفيات الأعيان، ج1، ص 214، وطبقات الزبيدي، ص 171.

(6) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين، ص 139.

الفراء ببعض المصطلحات النحوية إلا دليل مخالفته وأصحاب الطبقات يتحدثون: (أنه درس على أبي جعفر الرؤاسي كما فعل الكسائي من قبل وذهب إلى بغداد لأنها كانت إذ ذاك غاية الطالبين، أو لأن أبا جعفر زين له الذهاب إليها، قاصداً بذلك إلى منافسة الكسائي لأنه لم يعد على وفاق معه، كما يبدو للدارسة من حكاية أبي البركات بن الأنباري من أن الرؤاسي قال للفراء، حيث حثه على الذهاب إلى بغداد: (قد خرج الكسائي إلى بغداد وأنت أميز منه) ⁽¹⁾، أو لأن الكسائي لم يعد يرى في الرؤاسي إماماً بعد أن جلس إلى حلقة الخليل بن أحمد في البصرة، وأخذ عنه، وبعد أن خرج إلى البوادي العربية، وسمع أعرابها، وأخذ كثيراً عنهم.

وأخذ عن أعراب آخرين قد نزلوا بغداد أيضاً مثل فقّس، وأبي دثار وأبي الجراح، أبي ثروان، وذكر ابن النديم الثلاثة الأولين في جملة الفصحاء ⁽²⁾. وقد قال فيهم الكسائي حيث قال يحيى بن خالد البرمك: (هذه العرب ببابك قد جمعهم من كل أوب ووفدت عليك من صفع، وهم فصحاء الناس وقد قنع بهم أهل المصريين، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة) ⁽³⁾ وكان ذهاب الفراء إلى البصرة، ورجوعه إلى بغداد خلال السنوات الأربع أو الخمس التي كانت بين وفاة الخليل وقدم سيبويه إلى بغداد لمناظرة الكسائي، لأنّ الفراء كان إذ ذاك ضمن الجماعة التي أحاطت بالكسائي لمؤازرته في أثناء المناظرة ومهدت لإخفاق سيبويه بمساءلته وتخطئته قبل حضور مناظره، وكان الفراء ممن عرف إذ ذاك بمصاحبة الكسائي، فإن سيبويه بعد ما لقي من على بن المبارك الأحمر والفراء ما لقي قال لهما لا أكلمكما حتى يحضر صاحبكما ⁽⁴⁾.

ومن ذلك اشتدت غيرته على أستاذة، وتعقبه على سيبويه، مع أنه قرأ على كتاب سيبويه، وأفاد منه ووجد بعضه تحت وسادته كما ورد من رواية النحاس، وكما يقول السيوطي: (كان زائد العصبية على سيبويه وكتابه تحت رأسه) ⁽⁵⁾.

(1) ابن الأنباري، نزهة الألباء، ص 65.

(2) ابن النديم، الفهرست، ص 67.

(3) الزبيدي، طبقات النحويين، ص 136.

(4) المصدر السابق نفسه، ص 134.

(5) السيوطي، بغية الوعاة، ص 411.

ويبدو للدارسة أن منهجه في القراءات لم يكتب الاختيار من أبي بن مجاهد كما كتب لأستاذه حمزة والكسائي. وقال: (لو لم يكن لأهل بغداد من علماء العربية إلا الكسائي والفراء لكان لهم بهما الافتخار على جميع الناس). وقال الفراء مبدأ المؤمنين في النحو⁽¹⁾: (وبالمقارنة بين الفراء والكسائي نجد أن الكسائي كان نحويًا، وكان قارئًا) يغلب عليه أحد الوصفين، وإن الفراء كان قد غلب عليه الجانب اللغوي، وإن كانت له دراسات في القرآن وتفسيره).

رواة قراءته :

- 1 -الدوري : هو أبو عمرو حفص بن عمر بن عبد العزيز صهبان الدوري الأزدي البغدادي النحوي، كان ضريراً، نزل بسامراء، وأقام فيها، وكان إمام القراءة، وقرأ بسائر الحروف السبعة، وبالشواذ، وسمع ذلك شيئاً كثيراً. ولد أيام المنصور سنة خمسين ومائة في الدور (موضع ببغداد)، وتوفى سنة ست وأربعين ومائتين. وكان ذلك في آخر أيام المتوكل الذي قتل سنة سبع وأربعين ومائتين⁽²⁾.
- 2 -الليث البغدادي : هو أبو الحارث الليث بن خالد البغدادي، ثقة، حازق ضابط للقراءة متقن لها. قال فيه الداني: (كان من جلة أصحاب الكسائي)⁽³⁾. عرض على الكسائي، وروى لحروف عن حمزة بن القاسم⁽⁴⁾. وعن اليزيدي. وروى القراءة عنه عرضاً وسماعاً كثيرون منهم: الفضل بن شاذان⁽⁵⁾. وسلمة بن عاصم⁽⁶⁾. وغيرهم، توفى سنة مائتين وأربعين من هجرة سيدنا المرسلين.

(1) ابن حجر العسقلاني. تهذيب التهذيب، بدون تاريخ طبعة، ج11، ص 212.

(2) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ت، محمد أبو الفضل إبراهيم (القاهرة : دار المعارف، 1967م)، 222/9.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 173/1.

(4) ابن الجزري، غاية النهاية، 264/1.

(5) ابن الجزري، غاية النهاية، ج 2، ص 10.

(6) ابن الجزري، غاية النهاية، ج 1 ص: 311.

طرقه :

طريق الدوري :

(أ) جعفر الصيبي : أبو الفضل جعفر بن محمد بن أسد الضرير، يعرف بابن الحمامي، حازق، ضابط، شيخ نصيبين والجزيرة. وهو من جلة أصحاب الدوري. توفي سنة سبع وثلاثمائة.

(ب) أبو عثمان بن عبد الرحيم البغدادي الضرير، مقرئ، حازق، ضابط. وهو من كبار أصحاب الدوري. توفي بعد عشر وثلاثمائة.

طريق الليث البغدادي:

(أ) محمد بن يحيى : أبو عبد الله محمد بن يحيى البغدادي — لقب بالكسائي الصغير — مقرئ محقق جليل متصدر ثقة. ولد سنة تسع وثمانين ومائة، وهو أجل أصحاب الليث. توفي سنة سبعين ومائتين.

(ب) سلمة بن عاصم : أبو محمد سلمة بن عاصم البغدادي، النحوي صاحب الفراء — توفي سنة سبعين ومائتين.

توفي الكسائي بأرنبوية⁽¹⁾. في سنة تسع وثمانين ومائة عاش سبعين سنة⁽²⁾. وتوفي معه الفقيه محمد بن الحسن الشيباني. في يوم واحد، وقال : (اليوم دفنت النحو والفقه)⁽³⁾. وراثهما خلق كثير من أهل الدين والأدب، ومن ذلك ما قاله أبو محمد اليزيدي يرثيهما :

تصرمت الدنيا فليس فيها خلود	*	وما قد ترى من بهجة سيبيد
أسيئت على قاض القضاة محمد	*	فأذريت دمعى والفؤاد عميد ⁽⁴⁾
وقلت إذا ما الخطب أشكل من لنا	*	بإيضاحه يوماً وأنت فقيد ⁽⁵⁾
وأوجعني موت الكسائي بعده	*	وكادت بي الأرض الفضاء تמיד

(1) أرنبويه بفتح أوله وثنائه، سكن النون، وضم الباء الموحدة، وسكون الواو، وياء مفتوحة وقيل أرنبويه، بفتح أوله وسكون ثانيه، قرية من قرى الرّي، انظر: معجم البلدان، ج1، ص162، وانباه الرواة على انبأه النحاة، ج2، ص268، لعلي بن يوسف القفطي.

(2) انظر معرفة الفراء، ج1، ص128، وغاية النهاية، ج1، ص540.

(3) معرفة القراء الكبار، ج1، ص128، وغاية النهاية، ج1، ص540، وانباه الرواة على انبأه النحاة، ج2، ص268.

(4) أي محزون.

(5) معجم الأدباء، ج3، ص201، لياقوت الحموي، وانباه الرواة على انبأه النحاة، ج2، ص268، لعلي بن يوسف القفطي، معرفة القراء الكبار، ج1، ص127. وغاية النهاية، ج1، ص540، وتاريخ بغداد، ج11، ص413.

ويبدو للدارسة أن كل المؤرخين اختلفوا في تاريخ وفاته، والصحيح الذي أرخه غير واحد من العلماء الحفاظ، وعلى أصح الأقوال سنة تسع وثمانين ومائة عن سبعين سنة بصحبة هارون الرشيد، بقرية (ارنبويه) من أعمال رنبوية متوجّهين إلى خراسان، ومات معه المذكور محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، فقال الرشيد دفنا الفقه والنحو في الرّى في يوم واحد، وفي رواية دفنا الفقه واللغة، وفي ذلك يقول أهل العلم: (رأى بعض العلماء الكسائي في المنام، فقال ماذا فعل حمزة؟ قال له : ذلك في العلين ما نراه إلّا كما نرى الكواكب، وحينما مات الكسائي ماتت الضغينة في قلب اليزيدي، وتحركت العواطف النبيلة، فقال قصيدته الجميلة التي رثى فيها الكسائي والفقيه محمد بن الحسن الشيباني، وأوجعني موت الكسائي ويقول المؤرخون أنّ هذه القصيدة أثارت إعجاب الخليفة هارون الرشيد حتى قال للزبيدي لئن كنت تسيء للكسائي في حياته لقد أحسنت بعد موته، وفي رواية أخرى لقد أحسنت بالبصري، لئن كنت تظلمه في حياته لقد أنصفت بعد موته⁽¹⁾.

ومات الكسائي بعد حياة علمية في خدمة القرآن الكريم واللغة العربيّة، رحمه الله.

(1) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، طبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت: سنة 1936م، ج3، ص 202، وتاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ج11، ص 410.

التعريف بعلم القراءات

تعريف القراءات :

اعتنى العلماء ببيان معنى القراءات وقد جاء في لسان العرب لابن منظور⁽¹⁾ : القراءات جمع قراءة، والقراءة : من قرأ قرأً وقراءةً وقرآنًا إذا تلاه وقرأت الشيء قرآنًا إذا جمعته وضممت بعضه إلى بعض. وكل شيء جمعته فقد قرأته، ومعنى قرأت الكتاب تلفظت به مجموعاً⁽²⁾. وذهب الفيروزبادي إلى أن القراءات في اللغة : مصدر قرأ، يقال : قرأ، يقرأ، قراءة، وقرآنًا بمعنى تلا، فهو قارئ، والقرآن متلو⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري⁽⁵⁾ : (القراءة علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزو لناقله⁽⁶⁾). وجاء في إتحاف فضلاء البشر أن القراءات : (علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع⁽⁷⁾). وذكر صاحب (القراءات وأثرها في العلوم العربية بأن القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم، واختلافها معزواً إلى ناقله⁽⁸⁾)

فضل علم القراءات وأهميته:

(لعلم القراءات فضل عظيم لتعلقه بالقرآن الكريم بل نجد أن استمرار علم القراءات وقواعده وموضوعه هو القرآن الكريم، وإن كان شرف العلم متعلقاً بشرف المعلوم فالمعلوم هنا هو أشرف كتاب وأجله، ويكفي المشتغل في هذا فضلاً

(1) انظر: بغية الوعاة 248/1، الأعلام 7/ 108.

(2) انظر : لسان العرب، لابن منظور، مادة (قرأ) 128/1 - 130 ومختار الصحاح، الرازي مادة (قرأ) 220/1.

(3) انظر : القاموس المحيط للفيروز بادي، مادة (قرآن)، ج 1، ص: 30.

(4) انظر: البدر الطالع، بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد ابن علي الشوكاني، ط 1، بيروت: دار الكتب العلمية 1998م، ج2، ص 257-259.

(5) التلخيص في القراءات الثمان، للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري، ت 478 هـ دراسة وتحقيق محمد حسن عقيل موسى، مكتب التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، ص 13.

(7) انظر : أحمد بن محمد البناء الدماطي، إتحاف فضلاء البشر، في القراءات الأربعة عشر، ط1، ص 5.

(8) القراءات وأثرها في علوم العربية، ص 16.

أن يدخل في الخيرية⁽¹⁾ التي أخبر عنها سيّد المرسلين وإمام المتقين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم) وذلك في الحديث الذي يقول: (خيركم من تعلم القرآن وعلمه)⁽²⁾.

أما أهمية علم القراءات فقد بسط أبو معشر عبد الكريم بن الصمد الطبري الحديث في ذلك في كتابه [التلخيص في القراءات الثمان]، ويتضح أهمية هذا العلم في الآتي:

- بيان شرف الأمة الإسلامية وعظيم قدرها عند الله تعالى الذي خصها بالكتاب العظيم، ويسر لها تلاوته على عدة أوجه تسهياً وتخفيفاً عليها.
- بيان مدى تعلق علماء هذه الأمة بالقرآن الكريم واستغراغ جهدهم في تعلمه وتعليمه وأدائه أداءً صحيحاً مضبوطاً.
- القراءات تعد ضمن بعض العلوم التي تنتهي إليها نهاية البلاغة وكمال الإعجاز، وغاية الاختصاص والإنجاز (إذ كل قراءة بمنزلة الآية، إذ كان تنوع اللفظ بكلمة تقوم مقام آيات ولو جعلت دلالة كل لفظ آية على حدثها لم يخف ما كان في ذلك من التطويل)⁽³⁾.
- القراءات بها عظيم البرهان، ووضوح الدلالة، فمع كثرة هذا الاختلاف وتنوعه لم يتطرق إليها تضاد ولا تناقض ولا تخالف بل كلها يصدق بعض بعضاً، ويبين بعضه بعضاً ويشهد بعضها لبعض على نمط واحد وأسلوب واحد، وما ذلك إلا آية بالغة وبرهان قاطع على صدق ما جاء به صلى الله عليه وسلم)⁽⁴⁾.
- القراءات لها أهمية تتمثل في تعلق عدد من العلوم بها واستمدادها قواعد من علم القراءات. فعلوم العربية مثلاً تستفيد من هذا العلم لتقصير القواعد وتأصيلها. كما أن علماء التفسير عندهم هذا العلم ذخيرة كبيرة في جانب

(1) التلخيص في القراءات الثمان، ص 14.

(2) أخرجه البخاري في فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن ج 6، ص 236.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: إبراهيم عطوة، الناشر دار الحديث، مصر، ط2، 1412هـ - 1992م، ج1، ص 52.

(4) المصدر السابق، 52/1.

المعاني. نجد مثلاً قوله تعالى: (فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ)⁽¹⁾ ففي القراءة الثانية.

يرى (الألويسي): أن الكلمات جعلت كأنها هي التي تلقفت آدم أي استقبلته، فصارت كأنها مكرمة له لكونها سبب العفو عنه⁽²⁾.
وبعض علماء الفقه يفهمون من قوله: (وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ)⁽³⁾ إباحة إتيان النساء بمجرد انقطاع الدم، بينما يفهم من القراءات الثانية (حَتَّى يَطْهُرْنَ) الإباحة بعد الغسل⁽⁴⁾.

• الأجر العظيم الذي يناله المستغل بهذا العلم، فهو يظل يردد ويكرر آيات القرآن الكريم ويقرأها على أوجه متعددة فينال البركة بذلك.

الفرق بين القرآن والقراءات:

عرّف علماء التفسير وعلوم القرآن والقراءات أن القرآن هو كلام الله المعجز المتعبد بتلاوته، والمنقول إلينا نقلاً متواتراً، والمبدوء بسورة الفاتحة والمختوم بسورة الناس. ويمكن أن يعرف بأنه هو الوحي الذي أنزله الله تعالى بواسطة جبريل عليه السلام على قلب النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ونقل إلينا بالتواتر⁽⁵⁾.

أما القراءات فهي — كما مضى في التعريف — فإنها عبارة عن كيفية أداء كلمات القرآن الكريم، مع اختلافها معزواً إلى قائلها⁽⁶⁾.

وهنا يبرز سؤال هل هناك فرق بين القرآن والقراءات ؟.

يقول الإمام الزركشي : في كتابه (البرهان) وتقرر بأن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد صلى الله عليه وسلم

(1) سورة البقرة، الآية 37.

(2) انظر : روح المعاني، للألويسي، شهاب الدين محمود، ط1، بيروت: دار الفكر، 1994م، ج2، ص 122.

(3) سورة البقرة، الآية 222.

(4) انظر : روح المعاني، 237/1.

(5) انظر: البدور الزاهرة في القراءات العشر، على طريقة الشاطبية، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1401هـ - 1981م، ص 7. وانظر : مقدمات في علم القراءات، ص 48.

(6) انظر: القراءات وأثرها في علوم العربية، ص 16.

والإعجاز، والقراءات : هى اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف وكيفيةها من تخفيف وتثقل..⁽¹⁾.

وجاء في كتاب (مقدمات في علم القراءات) أن هذا الإطلاق من الإمام الزركشي يفيد كون القرآن والقراءات شيئين متغايرين أي مختلفين من كل وجه فليس بصواب، لأن القراءات الصحيحة المتواترة ما هى إلا جزء من القرآن الكريم، وبينهما إرتباط وثيق يمكن أن يسمى إرتباط الجزء بالكل⁽²⁾.
ويبدو أن الإمام الزركشي قد استدرك نفسه، كما أدرك أن بين القرآن والقراءات تداخلاً لا ينكر، حيث قال في وضع آخر من كتاب (البرهان) : (ولست في هذا أنكر تداخل القرآن بالقراءات، إذ لا بدّ أن يكون الإرتباط بينهما وثيقاً، غير أن الاختلاف على الرغم من هنا يظل موجوداً بينهما، بمعنى أن كلاً منهما شيء يختلف عن الآخر لا يقوى هذا التداخل بينهما على أن يجعلهما شيئاً واحداً فما القرآن إلا التركيب واللفظ، وما القراءات إلا اللفظ ونطقه، والفرق بين هذا وذلك واضح وبيّن⁽³⁾).

من كلّ ما تقدّم نستطيع القول: إنّ القرآن والقراءات المتواترة كالحقيقة الواحدة باعتبار أنهما وحياً من عند الله جل وعلا، وهما كذلك حقيقتان متغايرتان باعتبار طبيعة كل منهما.

فالقرآن (هو كل ما نزل من عند الله عز وجل سواء كان بوجه أو وجوه بالتواتر، وهو في الحالتين نزل للإعجاز والبيان، والقراءات بنوعها المتواتر والشاذ، وهى الكلمات المختلف فيها)⁽⁴⁾.

عليه يمكن الوصول إلى أن القرآن — من حيث الفرق — أعمّ من القراءات المتواترة كما أن القراءات الشاذة ليست من القرآن، والقراءات المتواترة جزء من القرآن وكل قراءة صحيحة ثابتة عن النبي الكريم صلى الله عليه وسلم هى بعض من القرآن نزلت تحقيقاً وتخفيضاً على الأمة.

(1) البرهان في علوم القرآن 419.

(2) انظر: مقدمات في علم القراءات، ص 317.

(3) انظر: البرهان في علوم القرآن، بدر الدين بن عبد الله الزركشي، دار الجيل، بيروت، ط 1، 1408هـ - 1988م، ج1، ص 318.

(4) مقدمات في علم القراءات، ص 51.

فوائد تنوع القراءات:

وقفت الدارسة على كثير من المصادر لتتعرف على الحكمة والفوائد التي يمكن اكتسابها من تنوع القراءات وأن هذه الحكم والفوائد كثيرة تكاد لا تحصى؛ يمكن ذكر ما يلي:

- 1 - ذكر السيوطي في (الإتيان) : (أن في اختلاف القراءات وتنوعها إظهار سر الله في كتابه وصيانتة له من التأويل والاختلاف مع كونه على هذه الأوجه الكثيرة)⁽¹⁾.
- 2 - ومن فوائد تنوع القراءات الثقة واليقين بأن هذا الكتاب العزيز صادر من لدن حكيم عليم؛ فمع اختلاف أحرفه، واختلاف أوجه قراءته، نجد الإنسان لا يستطيع أن يجد بين معانيه اختلاف أو مخالفة للواقع، بل نجد يصدق بعضه بعضاً، وقد أكد المولى عز وجل ذلك بقوله : (أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا)⁽²⁾.
- 3 - اختلاف القراءات وتنوعها فيه تخفيف على الأمة ورفع الحرج عنها، فاختلاف القراءات يستوعب لغات العرب ولهجاتها وطرائقهم في أداء اللفظ الواحد. جاء في صحيح مسلم عن أبي بن كعب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان عند أحناف بني غفار⁽³⁾، قال : (فأتاه جبريل عليه السلام فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته، وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك بالقرآن على حرفين، فقال أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الثالثة فقال : إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك بالقرآن على ثلاثة أحرف، فقال : أسأل الله معافاته ومغفرته وإن أمتي لا تطيق ذلك، ثم جاءه الرابعة فقال : (إن الله يأمرك أن تقرأ أمتك القرآن على سبعة أحرف فأیما قرأوا عليه فقد أصابوا)⁽⁴⁾.

(1) عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، الإتيان في علوم القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت: لبنان، ط1، 1393 هـ -

1973 م، ج1، ص 279.

(2) سورة النساء، الآية (82).

(3) الإضاءة، الماء المستنقع كالقدیر، وهی موضع بالمدينة المنورة، وينسب إلى بني غفار، لأنهم نزلوا عنده،

انظر: فتح الباري، 36/9.

(4) انظر: صحيح مسلم في كتاب صلاة المسافرين، باب : بيان أن القرآن على سبعة أحرف وبيان معناه، ح رقم 135، والنسائي، ح رقم 93، وأبي دؤود، ح رقم 1293، وأحمد ح رقم 20238.

4 -في اختلاف وجوه القراءات بيان شرف الأمة الإسلامية على سائر الأمم السابقة.

قال السيوطي فيه: (إظهار فضل هذه الأمة وشرفها على سائر الأمم إذ لم ينزل كتاب غيرهم إلا على وجه واحد)⁽²⁾. وأي شرف يُداني شرف هذه الأمة إذ يقول الله تعالى: (هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ)⁽³⁾.

5 -أشار السيوطي في (الإتقان) أن الاختلاف والتنوع فيه المبالغة في إعجازه وإيجازه، إذ تنوع القراءات بمنزلة الآيات ولو جعلت دلالة كل لفظة آية على حدة لم يخف ما كان فيه من التطويل ولهذا كان قوله: (وَأَرْجُلُكُمْ)، (المائدة: 6) منزلاً لغسل الرجل والمسح على الخف واللفظ واحد، ولكن اختلاف إعرابه⁽⁴⁾.

6 -جد الإعجاز اللغوي يتمثل في إبقاء اللغة العربية وهذا البقاء يُعد من الجوانب المهمة في أنواع إعجاز القرآن الكريم، بل وجودها بهذه الصورة دليل منفصل من دلائل إثبات النبوة وهدف هذا الكتاب على أنه من لدن عليم حكيم، إذ كيف لنبي أمي أن ينطق بهذه اللغات المختلفة واللهجات المتنوعة لأمة العرب⁽⁵⁾.

7 -تنوع القراءات من فوائد استنباط بعض الأحكام الفقهية وتنوع مذاهب العلماء في ذلك؛ من خلال اختلاف أوجه القراءة الواحدة.

قال الزركشي في (البرهان): (أن القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءات في (المستم) و (لامستم) وكذلك جواز وطء الحائط عند الانقطاع وعدمه إلى الغسل وعدمه على اختلاف (حَتَّى يَطْهَرْنَ)⁽⁶⁾.

_ اللبس يطلق على الجس واللمس.

(2) الإتقان في علوم القرآن، 1/179.

(3) سورة الحج، الآية (87).

(4) الإتقان، 1/179.

(5) المنتقى في علوم القرآن، طه عابدين، ط1، حائل، دار الأندلس، 2004م، ص 303 - 304.

(6) سورة البقرة، الآية (222).

القراءات والأحرف السبعة:

(أ) معنى الحرف :

جاء في مختار الصحاح : الأحرف : جمع حرف، والحرف من كل شيء طرفه وشفيره وحده، ومن الجبل أعلاه المحدد.. وأحد حروف التهجّي والناقة الضامرة أو المهزولة أو العظيمة وسيل الماء⁽¹⁾.

والحرف عند النحاة : ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل⁽²⁾، ومن معاني الحرف في اللغة الوجه، نحو قوله تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ)⁽³⁾.

وقال ابن حجر العسقلاني : (والمراد بالحرف هنا : الوجه أي النعمة والخير، وإجابة السؤال والعافية، فإذا استقامت له الأحوال اطمأن وعبد الله، وإذا تغيرت عليه وامتحنه بالشدة والضّر ترك العبادة)⁽⁴⁾.

وقال الأزهري : (وكل كلمة تقرأ على وجوه من القرآن تسمى حرفاً، يقرأ هذا في حرف ابن مسعود، أي قراءة ابن مسعود)⁽⁵⁾.

وقال الحافظ ابن الجزري : (والوجه الثاني من معناه أن يكون سميّ القراءات أحرفاً على طريق السبعة، كعادة العرب في تسميتهم باسم ما هو منه وما قاربه جاوره، .. وكلا الوجهين محتمل، إلا أن الأول محتمل احتمالاً قوياً في قوله صلى الله عليه وسلم : (سبعة أحرف)، أي : سبعة أوجه وأنحاء.

والثاني محتمل احتمالاً قوياً في قول عمر رضى الله عنه في الحديث : (سمعت هشاماً يقرأ سورة الفرقان على حروف كثيرة لم يقرئها رسول الله صلى الله عليه وسلم، أي على قراءات كثيرة)⁽⁶⁾.

(1) محمد بن أبو بكر عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، القاهرة: دار الحديث، 2008م، ص 148.

(2) انظر : مقدمات في علم القراءات، ص 9.

(3) سورة الحج، الآية (11).

(4) فتح الباري بشرح صحيح البخاري أحمد بن على بن محمد العسقلاني، ط 3، بيروت: دار الكتب العلمية،

2000م، ج9، ص 24.

(5) لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم، القاهرة: المؤسسة المصرية، 1979م، 88/4.

(6) النشر في القراءات العشر، 23/1 - 24.

(ب) بعض الأحاديث الواردة في القرآن على سبعة أحرف:

لقد تواترت الروايات الواردة في نزول القرآن الكريم على سبعة أحرف ورأيت أن يكون الالتقاء بإيراد ثلاثة أحاديث منها لكونها تفي بالغرض وبيان معنى (الأحرف السبعة) هي:

- عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه قال: (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقرأني جبريل على حرف فراجعته فلم أزل أستزيده ويزيدني حتى انتهى إلى سبعة أحرف)⁽¹⁾.
- وعن أبي بن كعب رضى الله عنه قال : (نص رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل فقال : يا جبريل إني بعثت إلى أمة أميين : منهم العجوز والشيخ الكبير والغلام، والجارية، والرجل الذي لم يقرأ كتاباً قط، قال : يا محمد إن القرآن أنزل على سبعة أحرف)⁽²⁾.
- وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : سمعت هشاماً بن حكيم يقرأ سورة الفرقان في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فاستمعت لقراءته فإذا هو يقرأها على حروف كثيرة لم يقرئنيها رسول الله صلى الله عليه وسلم، فكدت أساوره في الصلاة وانتظرت حتى سلم، ثم لبيته بردائه فقلت من أقرأك هذه السورة التي سمعتك تقرأها، وانطلقت أقوده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقلت : يا رسول الله ، إني سمعت هذا يقرأ سورة الفرقان على حروف لم تقرئنيها، وأنت أقرأتني سورة الفرقان، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسله يا عمر، أقرأ يا هشام فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرأها، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أقرأ يا عمر، فقرأت القراءة التي أقرأني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا نزلت، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف، فأقرأوا ما تيسر منه)⁽³⁾.

(1) رواه البخاري ومسلم، انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (9 : 23)، والنووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، (6 : 98 - 101).

(2) رواه مسلم، انظر: النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب: أن القرآن أنزل على سبعة أحرف، (6 : 103 - 104).

(3) رواه البخاري ومسلم، انظر: ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح البخاري، في فضائل القرآن، باب أنزل القرآن على سبعة أحرف (9 : 23)، والنووي، صحيح مسلم بشرح النووي، في صلاة المسافرين، باب بيان أن القرآن نزل على سبعة أحرف، (6 : 98 - 101).

(ج) وجوه اختلاف القراءات:

ترتبط أحاديث السبعة التي بسطتها آنفاً بالقراءات القرآنية، وأوجه اختلافها. وقد رأيت أنّ الرسول صلى الله عليه وسلم كيف ردّ لسيدنا عمر ابن الخطاب وهشام بن حكيم اللذين جاءا مختلفين في قراءة سورة الفرقان بقوله: (إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فأقرؤوا ما تيسر منه) ⁽¹⁾، لكن كثيراً من العلماء قد ذهبوا مذاهب شتى في تفسير هذا الحديث ⁽²⁾.

بيد أنّ ابن قتيبة ⁽³⁾ نجده قد لامس الحقيقة واستقرأ الحديث ومقاصده، فوصل بنا إلى أن اختلاف وجوه القراءات يفسره من سبعة أوجه ⁽⁴⁾.

الوجه الأول : الاختلاف في إعراب الكلمة، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب، ولا يغير معناها. وساق لذلك مثلاً نحو قوله تعالى : (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) ⁽⁵⁾ و (أَطْهَرُ لَكُمْ) ونحو قوله تعالى : (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) ⁽⁶⁾ ، و (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) ونجَازي الا الكفور

الوجه الثاني : أن يكون الاختلاف في إعراب الكلمة. وحركة بنائها بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها من الكتاب، نحو قوله تعالى : (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) ⁽⁷⁾، و (رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا) .

الوجه الثالث: أن يكون الاختلاف في حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها، ولا يزيل صورتها، نحو قوله تعالى : (وَأَنْظِرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا) ⁽⁸⁾، (نُنْشِزُهَا وننشرها).

الوجه الرابع: أن يكون الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى : (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً) ⁽⁹⁾ و (صَيْحَةً).

(1) صحيح البخاري، 227/6/2.

(2) انظر: البرهان في علوم القرآن للزركشي 213/1 - 214.

(3) إنباء الرواة على إنباء النحاة : 2 / 142 - 146.

(4) انظر: النشر 1 / 26 - 28، ومباحث علوم القرآن، انظر: الصالح لصبحي، ص 109 - 113.

(5) سورة هود، الآية (78).

(6) سورة سبأ : الآية (17)

(7) سورة سبأ، الآية (19)

(8) سورة البقرة، الآية (259)

(9) سورة يس، 29/36.

الوجه الخامس: أن يكون الاختلاف في الكلمة، بما يزيل صورتها ومعناها نحو قوله تعالى: (وَطَلَحَ مَتَّضُودٍ⁽¹⁾) في موضع (وَطَلَحَ).

الوجه السادس: أن يكون الاختلاف بالتقديم والتأخير، نحو قوله تعالى: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ⁽²⁾) . وفي موضع آخر (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بِالْمَوْتِ)⁽³⁾.

الوجه السابع: أن يكون الاختلاف بالزيادة والنقصان . نحو قوله تعالى: (وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ⁽⁴⁾) . ونحو قوله: (إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ⁽⁵⁾) و (إِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ).

نشأة القراءات وانتشارها:

ترتبط القراءات بالقرآن الكريم ونزوله ارتباطاً وثيقاً. ولننظر في عملية الأخذ نرى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقرئ الصحابة - رضوان الله عليهم - الأحرف السبعة التي مرّ ذكرها، وكان كل واحد منهم أخذ القراءة، ويقوم بإقراء غيره حسب ما تعلّم وهكذا...

فانتشر الصحابة في الأمصار تبعاً لحركة الفتوحات الإسلامية إبان عهد الخلفاء الراشدين، وتلقى منهم التابعون هذه الأحرف، وأخذ الأئمة من التابعين، وهكذا توالى النقل الأخذ إلى أن وصلنا إلى عصر التدوين، لكن من المعلوم بالضرورة أن أخذ اللاحق من السابق يقتضي أن تكون هذه القراءات قد تدرجت ومرت بمراحل يمكن إجمالها في الآتي⁽⁶⁾:

1 - تعليم النبي صلى الله عليه وسلم الصحابة آي القرآن الكريم، مفرقاً حسب نزوله، امتثالاً لقوله تعالى: (وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكُتٍ⁽⁷⁾).

(1) سورة الواقعة، 29/56

(2) سورة ق، 19/50.

(3) انظر: النشر 1/26 - 28، ومباحث في علوم القرآن، لصبحي الصالح، ص 109 - 113.

(4) سورة يس، 35/36.

(5) سورة لقمان، 26/31.

(6) انظر: النشر في القراءات العشر، 1/7 - 9.

(7) سورة الاسراء، الآية 106.

- 2 -تعليم جبريل — عليه السلام — النبي صلى الله عليه وسلم، وكان الهدف حفظ النبي ما كان يتلقاه من القرآن الكريم.
- 3 -تعليم بعض المسلمين إخوانهم المسلمين الآخرين آي القرآن وسوره، وكان ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وسلم. ويرى ذلك في فعل مصعب بن عمير أن قدم المدينة، وكذلك لما فتح النبي صلى الله عليه وسلم مكة ترك فيها معاذ بن جبل رضى الله عنه ليقوم بتعليم المسلمين القرآن الكريم.
- 4 -ظهور الجماعة من الصحابة يتدارسون القرآن الكريم، وكان يسمون بـ (القراء)، وكان عددهم سبعين رجلاً، ومن هنا بدأ ونشأ مصطلح (القراءات)، كانت هذه الطائفة إذا أتى عليها المساء أتوا ناحية المدينة فتدارسوا القرآن، وهم الذين قتلوا في غزوة بدر معونة.
- 5 -هناك بعض من الصحابة تصدوا لحفظ القرآن الكريم في زمن النبي صلى الله عليه وسلم، نذكر منهم مرتبين حسب تاريخ الوفاة:
- أ. أبوبكر الصديق، وأبي بن كعب (ت 20 هـ).
- ب. عبد الله بن مسعود (ت 32 هـ).
- ج. أبو الدرداء عويمر بن زيد (32 هـ).
- د. عثمان بن عفان (ت 35 هـ).
- هـ. علي بن أبي طالب (ت 40 هـ).
- و. أبو موسى الأشعري (ت 44 هـ).
- ز. زيد بن ثابت (ت 45 هـ).
- وفيهم رضي الله عنهم — قال الإمام الذهبي في (معرفة الكبار) (فهؤلاء الذين بلغنا إنهم حفظوا القرآن في حياة النبي، وأخذ عنهم عرضاً، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة)⁽¹⁾.
- ولا بد من الإشارة إلى أن ذكر هؤلاء لا يعني أن غيرهم من الصحابة لم يحفظوا القرآن، ولكن هؤلاء الذين اشتهروا بأنهم قد أخذوا عن النبي صلى الله

(1) الذهبي، معرفة القراء الكبار، 39/1.

عليه وسلم، وغيرهم قد حفظوا وأخذوا عنه، إنما ذكر هؤلاء لمكانتهم في الدعوة الإسلامية إذ فيهم الخلفاء وكتاب الوحي وولاية أمر المسلمين فيما بعد.

المرحلة الثانية : القرآن والقراءات في عهد الصحابة والتابعين ويمكن إجمالها :

(1) قعود جماعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم وتتلذذ عليهم جماعة من الصحابة أو التابعين . فمن أمثلة هؤلاء نجد أن أبا هريرة وابن عباس وعبد الله بن السائب وعبد الله بن عباس وأبو العالية الدياحي قرؤوا على أبي بن كعب، وقرأ المغيرة بن شهاب المخزومي على عثمان بن عفان، وقرأ أبو الأسود بن يزيد النخعي على عبد الله بن مسعود.

(2) بدأ أخذ بعض وجوه القراءة المختلفة ونقلها بالرواية، وبدأت تشيع ظاهرة اختلاف القراءات في النصف الأول من القرن الأول، كما يؤخذ من وفيات الصحابة رضوان الله عليهم .

(3) قام الخليفة الثالث عثمان بن عفان — رضى الله عنه — بتعيين مقرئ لكل مصر من الأمصار التي بعث إليها بمصحف، توافق قراءته قراءة أهل ذلك المصر. والأمصار المرسل إليها بالمقرئين — على المشهور عددها خمسة، وكان ذلك في حدود سنة ثلاثين من الهجرة وهى:

1 -الكوفة : وأرسل إليها أبا عبد الرحمن السلمي (ت 47هـ).

2 -البصرة : عبد الله بن مسعود، كان قبلاً في الكوفة وأرسله عمر إلى البصرة وعامر بن عبد قيس (حوالي 55هـ).

3 -الشام : المغيرة بن أبي شهاب (ت نيف وسبعين).

4 -المدينة : وجعل فيها زيد بن ثابت (ت 45هـ).

إقبال جماعة من كل مصر على المصحف العثماني لتلقي القراءات وفق ما تلقاه الصحابة عن النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك على النحو التالي⁽¹⁾:

أ. في مكة : عبيد بن عمير (ت 47هـ)، ومجاهد بن جبير (ت 103هـ)،

وطاووس بن كبسان (ت 106هـ)، وعطاء بن أبي رباح (ت 115هـ)،

(1) انظر : النشر في القراءات العشر، 7/1 وما بعدها.

وعبد الله بن أبي مليكة (ت 117هـ)، وعكرمة مولي بن عباس (ت 200هـ)، وغيرهم.

ب. في المدينة: معاذ بن الحارث (ت 63هـ)، وسعيد بن المسيب (ت: 94هـ)، وعروة بن الزبير (ت 95هـ)، وعمر بن عبد العزيز (ت: 101هـ)، وعطاء بن يسار (ت 102هـ)، وسالم بن عبد الله بن عمر (ت 106هـ)، وغيرهم.

ج. وفي الكوفة: عمرو بن شراحيل (ت بعد 60هـ)، وعلقمة بن قيس (ت: 62هـ)، ومسروق بن الأجدع (ت 63هـ)، وعبيد بن عمر السليماني (ت 72هـ) وأبو عبد الرحمن عبد الله بن حبيب السلمي (ت 74هـ)، وإبراهيم بن يزيد النخعي (ت 96هـ)، وغيرهم.

د. وفي البصرة: عامر بن عبد قيس (ت حوالي 55هـ)، ويحيى بن يعمر العدواني (ت 90هـ)، ونصر بن عاصم الليثي (ت قبل المائة هـ)، وأبو رجاء العطاردي (ت 105هـ)، والحسن البصري (ت 110هـ)، ومحمد بن سير بن (ت 110هـ)، وغيرهم.

هـ. وخليفة بن سعد صاحب أبي الدرداء وغيرهم.
وكان هذا الإقبال على القراءات قد شمل النصف الثاني من القرن الأول الهجري والنصف الأول من القرن الثاني الهجري..
5 نجد في كل مصر قوماً قد تجردوا للقراءة والأخذ، واعتنوا عناية فائقة بضبط القراءة؛ حتى صاروا أئمة يقتدى بهم.
وقد أجمع أهل بلدهم على تلقي القراءة منهم بالقبول. وأصبحت كل قراءة في ذلك بلد تنسب لكل واحد منهم نذكر منهم (1):

أ. في المدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع (ت 130هـ)، وشيبة بن نصاح (ت 130هـ)، ونافع بن أبي نعيم (ت 169هـ).

(1) انظر: النشر في القراءات العشر، 1 ج 1، ص 9.

ب. في مكة : عبد الله بن كثير (ت 103هـ)، وعاصم بن أبي النجود (ت: 129هـ)، وسلمان بن مهران الأعمش (ت 148هـ)، وحمزة الزيات (ت 156هـ)، والكسائي (ت 189هـ).

ج. وفي الكوفة: يحيى بن وثاب (ت 103هـ)، وعاصم بن أبي النجود الزيات (ت 156هـ)، والكسائي (ت 189هـ).

د. وفي البصرة : عبد الله بن أبي إسحاق (ت 129هـ)، وعيسى بن عمر (ت: 149هـ)، وأبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ)، وعاصم الجحدري (ت 128هـ)، ويعقوب الحضرمي (ت 205هـ).

هـ. وفي الشام : عبد الله بن عامر (118هـ)، وعطية بن قيس الكلابي (ت: 121هـ)، وإسماعيل بن عبد الله بن المهاجر، ويحيى بن الحارث الزماري (ت 145هـ)، وشريح بن زيد الحضري (ت 203هـ)، وتعدّ هذه المرحلة التي أشرنا إليها تمهيد للمرحلة التي بعدها، وهي فترة التدوين لروايات القراءات.

المرحلة الثالثة: بداية التأليف في القراءات والتدوين. وهي الفترة التي شهدت نزوج علم القراءات، ونضوج التأليف فيه ويشار إلى ذلك في النقاط التالية:

1 - بدء التأليف في علم القراءات، وبدء عملية التدوين، وقد اختلف المؤرخون فيمن له سبق في التأليف، (فذهب الأكثر إلى أنه الإمام أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)، وذهب ابن الجزري إلى أنه أبو حاتم السجستاني (ت 225هـ)، وقيل غير ذلك، ولكل الذي يبدو أن يحيى بن يعمر (ت 90هـ)، هو أول من ألف في علم القراءات ثم تتابع التأليف من بعده، وقد زاد عدد المؤلفات بعد ابن يعمر إلى تسبيع ابن مجاهد السبعة واقتصاره عليهم).

2 - تسبيع السبعة والاقتصار على جمع مؤلفاتهم في مؤلف خاص، وهو كتاب السبعة في القراءات، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس بن

مجاهد التميمي البغدادي (ت 324هـ)، وفي المرحلة ذاتها بدأ ظهور شروط القراءة الصحيحة.

3 - مجيء مرحلة الاحتجاج بالقراءات في جوانبها اللغوية من صوتية وصرفية ونحوية، لما لذلك من إزاء لجوانب اللغة العربية المختلفة⁽¹⁾.

4 - توالي التأليف في القراءات السبع، ومن أبرز كتب هذه المرحلة كتاب (التيسير) لأبي عمرو الداني (ت 444هـ)، ونظمه للإمام الشاطبي (ت 590هـ). وتعدّ هذه النقطة هي الفاصلة بين القراءات الصحيحة والقراءات الشاذة، وذلك باشتهار كتاب (التيسير) ونظمه للإمام الشاطبي (ت 590هـ).

5 - جاء بعد ذلك مرحلة تقرير القراءات وتسديدها وتنقيتها وتعشيرها لما خلق في الأذهان أن الأحرف السبعة الواردة في الحديث الشريف هي القراءات السبع يقول الرازي:

(إنّ الناس إنما ثمنوا القراءات وعشروها وزادوا على عدد السبعة الذين اقتصر عليهم ابن مجاهد - لأجل هذه الشبهة - وإن لم أقتف أثرهم تثميناً في التصنيف أو تقييداً إلا لإزالة ما ذكرته من الشبهة. وليعلم أن ليس المراعي في الأحرف السبعة المنزلة عدداً من الرجال دون آخرين ولا الأزمنة ولا الأمكنة، وأنه لو اجتمع عدد لا يحصى من الأمة فاختر واحد منهم حروفاً بخلاف صاحبه، وجرّد طريقاً في القراءة على حدة في أي مكان وفي أي أوانٍ بعد الأئمة الماضين في ذلك. بعد أن كان ذلك المختار بما اختاره من الحروف بشرط الاختيار لما كان بذلك خارجاً عن الأحرف السبعة المنزلة، بل فيها متسع إلى يوم القيامة)⁽²⁾.

ونخلص من هذا المطلب ببيان أن القراءات في عصرنا الحاضر منتشرة في الحواضر الإسلامية، فرواية حفص عن عاصم يقرأ بها معظمهم وهناك سبب ثالث

(1) انظر: النشر في القراءات العشر، 10/ 43 - 44.

(2) انظر: النشر في القراءات العشر، 1/ 43 - 44.

يرجع إلى ذات القرآن : هو اختلاف بعض ألفاظه، من حيث الغيبة والخطاب، والتذكير والتأنيث، والجمع والإفراد، والتخفيف والتشديد⁽¹⁾.
مما تقدم نجد أنّ القراءات القرآنية لها أقسام حسب أسانيدھا؛ وهی علی النحو التالي:

أولاً : القراءات المتواترة:

المتواتر من القراءات، هو: (ما نقله جمع لا يمكن تواطؤهم على الكذب عن مثلهم، إلى منتهاه). وغالب القراءات على هذه الشاكلة. ومرّب بنا أنه قد اختارت الأمة سبع قراءات من هذا القسم، عرفت بأسماء قرائها، وهم نافع المدني، وابن كثير المكي، وأبو عمرو بن العلاء البصري، وابن عامر الشامي، وعاصم وحمزة والكسائي وكلهم ثلاثتهم ينسبون إلى الكوفة. ومرّب بنا كذلك أنّ أول من اقتصر على هؤلاء القراء السبعة هو أبو بكر بن مجاهد، وكان ذلك قبيل سنة 300هـ، أو ما حولها، ولكل من هؤلاء القراء رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه، ولعلماء القراءات في ذلك سبق ومعرفة جيدة، يقصدهم من يريد الاستزادة.

ثانياً : القراءات المشهورة:

وهذا الضرب من أقسام القراءات (هو ما صح سندھا ولم يبلغ درجة التواتر، ووافقت العربية ورسم المصحف، واشتهرت عند القراء فلم يعدّوها من الغلط ولا الشذوذ.

وقد اختير من هذا النوع ثلاث قراءات، وأصحابها وهم:
أبو جعفر بن قنقاع المدني، المتوفى سنة 130هـ، ويعقوب الحضري، المتوفى سنة 205هـ، وخلف البزار، المتوفى سنة 229هـ، ولكن هؤلاء أيضاً رواة، وأصحاب طرق، وأصحاب أوجه وهم جميعاً معروفون لعلماء القراءات⁽²⁾.

(1) أحمد بن عبد الغفار أبي على الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، تحقيق كامل مصطفى المنداوي، بيروت: لبنان، ط1، 1421هـ، 2001م، ج1، ص8.

(2) الحجة في علل القراءات الثمان، ج1، ص9.

ونظراً لأن هذه القراءات الثلاث لا تخالف رسم السَّبْع، فقد لحقها المحققون بها⁽¹⁾، و (عدّوا القول بعد تواترها في غاية السقوط، ولا يصح القول به عمن يعتبرون قوله في الدين)⁽²⁾.

ثالثاً : قراءة الآحاد:

وهو ما صح سنده، وخالف الرسم أو العربية، أو لم يشهد الإشتهار المذكور، ولم يقرأ به⁽³⁾.

رابعاً : القراءة الموضوعة:

ومثل لها السيوطي بقراءات الخزاعي⁽⁴⁾.

خامساً :

ما زيد في القراءات على وجه التفسير⁽⁵⁾:

كالقراءة المنسوبة إلى سعد بن أبي وقاص : (وله أخ أو أخت من أم)
والمقراءة المنسوبة إلى ابن عباس : (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم
في مواسم الحج)، وكمقراءة المنسوبة أيضاً إلى ابن الزبير : (ولتكن منكم أمة
يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويستعينون بالله على ما
أصابهم).

ونختم هذا المبحث أن القراءات السبع من القراءات المشتهرة إلى يومنا هذا
بين عامة المسلمين، وما قبل ذلك، باعتبارها قراءات صحيحة متواترة، بحيث لو
قرئ لهم من غيرها وعلموا بذلك لأنكروا، لأنهم لا يعرفون سواها متواتراً تصح
القراءة به. ونفي تواتر ما وراء السبع موجود في أقوال بعض أهل العلم⁽⁶⁾.
وجاء في (الإتقان) أنّ القاضي جلال الدين قال : (القراءة تنقسم إلى متواتر
وآحاد وشاذ. فالمتواتر القراءات السبع المشهورة، والآحاد قراءات الثلاث التي هي

(1) ذكرها الأنصاري، ترجمته في علل القراءات الثمان، ج1، ص 95.

(2) الحجة في علل القراءات الثمان، ج1، ص 9.

(3) المصدر نفسه، ج1، ص 9.

(4) الحجة في علل القراءات الثمان، ج1، ص 9.

(5) محمد إسماعيل، الأحرف السبعة حولها من شبهات، مكة المكرمة، نادي مكة الثقافي الأدبي، 2001م، ص 297.

(6) الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، ص 297.

غاية العشر، ويلحق بها قراءات الصحابة، والشاذ قراءة التابعين كالأعمش ويحيى بن وثاب وابن جبير ونحوهم⁽¹⁾.

شروط قبول القراءة (ضوابطها):

جاء في كتاب (التلخيص في القراءات الثمان) للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت 478هـ) أن علماء القراءات وضعوا شروطاً لقبول القراءة والأخذ فيها وذلك حتى يتميز الشاذ فلا يقرأ به في الصلاة ولا أمام العوام وهذه الشروط ثلاثة وهي⁽²⁾:

الأول : أن يصح إسناد القراءة.

الثاني : أن توافق القراءة العربية ولو بوجه.

الثالث : أن توافق القراءة أخذ المصاحف ولو احتمالاً.

ورمى العلماء بأسهمهم في قبول هذه الشروط أو ردها وكل له أدلته وشواهد التي تؤيد حجته.

• ما الشرط الأول (شرط صحة القراءة) : فقد اختلف فيه العلماء، وأكثرهم على اشتراط التواتر لقبول القراءة. وقد خالف ابن الجزري في ذلك، واكتفى بنقل هذه القراءة آحاداً عن الثقات فقال : (وقد اشترط بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بقيمة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الأحاد يثبت به قرآن)⁽³⁾.

ويفهم من كلام ابن الجزري أن نقل القراءة آحاداً لا يعني أنها لم تتواتر، فقد ينقل راوٍ قراءة بإسناد آحاد، ولكن الأمة تلقنتها بالقبول، وقرأ بها الجمع الغفير الذي يصدق عليه صفحة التواتر.

• أما الشرط الثاني (موافقة القراء ولو بوجه) : فهو متفق عليه بين الأئمة، ومعنى (ولو بوجه) أي بوجه من وجوه النحو الشائعة ولو كان مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر، أو أن تكون أفصح من التداول في اللغة⁽⁴⁾.

(1) الاتقان في علوم القرآن، ج1، ص: 70.

(2) التلخيص في القراءات الثمان، ص: 19.

(3) النشر، ج1، ص 13، وانظر : التلخيص في القراءات الثمان، ص 20.

(4) انظر النشر، ص 10، والتلخيص في القراءات الثمان، ص 20.

- أما الشرط الثالث: (موافقة القراءة أحد المصاحف ولو احتمالاً : هذا يعني أن ما كان ثابتاً في أحد المصاحف العثمانية دون بعض جازت القراءة به⁽¹⁾)؛ وذلك نحو زيادة (من) في قوله تعالى: (تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ)⁽²⁾، ومعنى موافقة القراءة الرسم احتمالاً أن يحتمل الرسم القراءة ولو تقديرًا، فقراءة (مَلِك) بحذف الألف من قوله تعالى: (مَلِك يَوْمَ الدِّينِ) يحتملها الرسم تحقيقاً وهو الموافقة الصريحة⁽³⁾.

ونلخص مما تقدم أن هذه هي شروط القراءة الصحيحة المقبولة، وهذه هي ضوابطها (فإذا اختلف ركن منها حكم عليها بالشذوذ فلا يجوز القراءة بها في الصلاة ولا خارجها).

ويتبع ذلك أن نقول أن الإجماع قد انعقد على أن القراءات المقبولة هي عشر قراءات، وما عداها شاذ، والقراء يقرئون الناس من عصر ابن مجاهد إلى يومنا هذا. وأصبح للناس علم بذلك وفدته لهم الوسائط العلمية الحديثة، فلا نكاد نجد فرداً من الأئمة إلا وله إمام يسير بهذه القراءات.

⁽¹⁾ التلخيص في القراءات الثمان، ص 21.

⁽²⁾ سورة التوبة، الآية (100).

⁽³⁾ انظر: التلخيص في القراءات الثمان، ص 21.

الفصل الاول

بعض المظاهر الصوتية في قراءة الكسائي

المعروف عن قراءة الكسائي أنها تجمع بين خصائص كثير من القراءات القرآنية. وما ذلك إلا بسبب الاختيار الذي تتميز به القراءات القرآنية كلها، وإن كانت قراءة الكسائي من أبرز هذه القراءات في عملية الاختيار. هذا ويمكن إجمال أبرز الأطر التي تدرس عن طريقها المظاهر الصوتية في قراءة الكسائي في الموضوعات الآتية:

المماثلة، الإمالة، وتغير البنية المقطعية⁽¹⁾. وهذا بيان ذلك:

1/ المماثلة :

قد يتغير ملمح أو عدد من ملامح الصوت الواحد في قراءة الكسائي لمماثلة صوت مجاور، وقد يكتسب هذا الصوت بعض الملامح من الصوت المجاور. ولما كانت المماثلة تنقسم — بحسب الاتجاه — إلى مماثلة تقدمية، أو رجعية، وبحسب المجاورة إلى : مباشرة، وغير مباشرة، فإن المماثلة في قراءة الكسائي، تنتظم هذه الأنواع⁽²⁾، وفي ما يأتي بيان ذلك :

(أ) المماثلة التقدمية المباشرة:

وفيها يؤثر صوت في صوت يتبعه، دون وجود فاصل بينهما. هذا النوع من المماثلة قليل جداً في قراءة الكسائي. ومن أوضح أمثله فيها : أن الكسائي قرأ (قيل)، و (غيض) بالإشمام، وحقيقة الإشمام في نظرهم : جعل الياء (وهي حركة أمامية طويلة) مركبة من حركتين : الضمة، والكسرة⁽³⁾. وعلماء الأصوات المعاصرون يذهبون إلى تفصيل أدق في هذه المسألة، إذ يرون أنه يستحيل الجمع بين الضمة والكسرة، إذ يكون اللسان في الأمام عند نطق الكسرة، ويكون عند نطق الضمة.

(1) الدكتور سمير شريف استيتيه ، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، منهج لساني معاصر، عالم الكتب الحديث، د، ن ط، ج1، ص 206.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد المحيسن، المذهب في القراءات العشر، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية، 1978م، ج1، ص 48.

والذي يحدث عند نطق الإشمام بالضبط، هو أن اللسان يتخذ الوضع الذي يكون عليه عند نطق الكسرة، وفي اللحظة نفسها يتم تدوير الشفتين. وتسمى هذه الحركة في علم الأصوات: (الحركة المعيارية الثانوية الأولى)، أو بحسب أوصافها: (الحركة الأمامية الضيقة المدورة)، تمييزاً مع الكسرة، والتي تدعى بحسب أوصافها: (الحركة الأمامية الضيقة غير المدورة)⁽¹⁾.

والمماثلة التقدمية المباشرة في: (قيل) و (غيض) تظهر في تأثير القاف، والغين، في الحركة التي يعد كل منهما، وهي الياء فالقاف والغين صوتان خلفيان، وحجرة رنين كل واحد منهما في الجزء الأمامي من الحجرة الفموية. وأما الياء فهو صوت أمامي، وحجرة رنينه في الجزء الخلفي، من الحجرة الفموية، فلما كان يحتاج إلى شيء من الجهد، فقد اشمّت الياء ضمّاً، أي أنها أصبحت ما يسمى: الحركة المعيارية الثانوية الأولى. وهذه الحركة لها حجرتا، رنين إحداها أمامية، والأخرى خلفية، كما هو معروف في علم الأصوات⁽²⁾. هذا، والمعادلة (1) تمثل هذا التغير:

المعادلة (1):

$$ح - \left\{ \begin{array}{l} \text{أمامية} \\ + \\ \text{مغلقة} \\ + \\ \text{غير مدورة} \end{array} \right\} 2 - \left\{ \begin{array}{l} + \\ \text{أمامية} \\ + \\ \text{مغلقة} \\ + \\ \text{مدورة} \end{array} \right\} ص / \left\{ \begin{array}{l} \text{خلفي} \end{array} \right\} -$$

⁽¹⁾ C. Fundamental in phonetics (Bloomington Indiana university press, 1977). P. 178.
⁽²⁾ المرجع نفسه.

(ب) المماثلة التقديمية غير المباشرة :

وفيها يؤثر صوت في صوت لاحق بينهما فاصل ⁽¹⁾. وهذا النوع من المماثلة أكثر من النوع السابق في قراءة الكسائي. ومن أمثله أن الكسائي يقرأ ميم الجمع والهاء التي قبلها بضمهما، فهو يقرأ قوله تعالى : (وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ) ⁽²⁾، بضم الهاء والميم : (عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ)، وكذلك في : (قَبِلْتَهُمُ اللَّيْ كَانُوا عَلَيْهَا) ⁽³⁾، (يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ) ⁽⁴⁾، وغير ذلك مما هو من بابه.

أما ضم الهاء في هذا كله، فهو أصل القياس. وكسرهما صورة فرعية من صور هذا الأصل، إذ إن الأصل هكذا: على + هم — عليهم، وعلى ذلك، فلا مماثلة في جعل الهاء مضمومة في قراءة الكسائي، فهذا هو الأصل كما قلنا. ولكن المماثلة تبرز في ضم ميم الجمع في هذه القراءة، من أجل أن تماثل ضمة الهاء، مع وجود فاصل بينهما وهو الميم. ولا يكون ضم الميم مطلقاً بل إذا كانت متبوعة بساكن. فهنا ينبغي أن توضح عدة أمور:

- 1 - إنَّ الكسائي يضم ميم الجمع، إذا كانت متبوعة بهمزة وصل. وهذا هو ما كانوا يعبرون عنه بقولهم (متبوعة بساكن). ويحق أن همزة الوصل ليست صوتاً صامتاً، وإنما هي حركة خالصة.
- 2 - إنَّ الكسائي لا يضم ميم الجمع إذا كانت متبوعة بصامت، كما في (أنعمت عليهم غير)، فهو يسكن ميم الجمع في (عَلَيْهِمْ) ويسكنها كذلك إذا كانت متبوعة بالواو كما في (غير المغضوب عليهم ولا الضالين).
- 3 - إنَّ الكسائي لا يضم حتى الهاء في (عَلَيْهِمْ)، إلا إذا كانت متبوعة بهمزة وصل، ولذلك فهو يقرأها في سورة الفاتحة (عَلَيْهِمْ) بكسر الهاء. ومعنى هذا في المحصلة النهائية ⁽⁵⁾. أن المماثلة بوجود الضمتين رهن بسياق

(1) الدكتور سمير شريف استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، مرجع سابق، ص 208.

(2) سورة البقرة، الآية 61.

(3) سورة البقرة، الآية 142.

(4) سورة البقرة، الآية 167.

(5) المرجع نفسه.

محدد، وهو أن تكون الهاء مسبوقة بكسر، كما في (فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ)⁽¹⁾، أو ياء كما في (عَلَيْهِمُ الذَّلَّةُ) .

4 - غير أن ضم الهاء والميم معاً في غير هذا الموطن، ليس خالصاً بقراءة الكسائي، فإجماع القراء منعقد على قراءة: (فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً)⁽²⁾. بضم الهاء والميم، فلا تتفرد قراءة الكسائي بضمهما. وكان لا بد للقراء أن يجمعوا على ذلك. أما هاء ضمير التثنية أو الجمع الذي تتفرد به قراءة الكسائي، فهو أنها تضمهما عند اجتماع الشرطين الآتين: -سبق الهاء بياء أو كسرة: -كون الميم متبوعة بهمزة وصل.

ومن صور المماثلة التقديمية غير المباشرة في قراءة الكسائي، أنه قرأ (مَنْ بَطُونٌ أُمّهَاتِكُمْ)⁽³⁾ ، بكسر الهمزة في (أُمّهَاتِكُمْ)، وفتح الميم المشددة عند الوصل فقط⁽⁴⁾ ، من أجل أن تمثل كسرة النون، قرأ كذلك (فَلَامِه) بكسر الهمزة⁽⁵⁾ لتماثل كسرة اللام.

(ج) المماثلة الرجعية المباشرة:

هذا النوع في قراءة الكسائي كثير. ومن أمثله أن الكسائي قرأ الصاد بالجر في (أصدق) في قوله تعالى: (وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ)⁽⁶⁾ والصاد في (يصدر) من قوله تعالى: (يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِّيُرَوْا أَعْمَالَهُمْ)⁽⁷⁾ ، وكان علماء القراءات يسمون هذه الظاهرة إشمام الصاد زايًا⁽⁸⁾. وحقيقة هذا النوع من التماثل الصوتي هو أن الصاد (وهو صوت مهموس)، يفقد ظاهرة الهمس؛ ليماثّل الصوت المجهور الذي بعده الدال، فيصبح المهموس مجهوراً.

(1) سورة البقرة الآية (93).

(2) سورة البقرة، الآية (10).

(3) سورة النمل، الآية (78)، والزمز، (6).

(4) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 86/2.

(5) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 152/1.

(6) سورة النساء، الآية (122).

(7) سورة الزلزلة، الآية (6).

(8) التيسير في القراءات السبع، عثمان الداني، ص 18.

وهذه الظاهرة معروفة حقيقتها عند اللغويين العرب، قال ابن جني: (ومنه تقريب الحرف من الحرف نحو قولهم في (مصدر) : مزدري، وفي (التصدير) : التزدير، وعليه قول العرب في المثل: لم يحرم من فزد له، أصله : فصد له، ثم أسكنت الصاد فضعت به، وجاورت الصاد وهي مهموسة⁽¹⁾، الدال وهي مجهورة، قربت منها بأن أشمت شيئاً من لفظ الزاي المقاربة للدال بالجهر⁽²⁾. والعملية من الناحية النطقية ليست توافقاً بين صوتين فحسب. إنها أكثر من ذلك بكثير، فهي عملية مرتبطة بميكانيكية النطق، فإن الوترين الصوتيين في حال نطق الأصوات المهموسة، والصاد منها، يبتعد أحدهما عن الآخر، حتى تكون المسافة بينهما كافية لمرور الهواء بحرية وطلاقة، فلا يتذبذب الوتران الصوتيان، وأما سرعة الهواء فإنها تتراوح ما بين 200 - 300 سم 3/ث غالباً.

وأما في حال نطق الأصوات المجهورة، والدال واحد منها، فإن الوترين الصوتيين يقترب أحدهما من الآخر، حتى تكون المسافة بينهما غير كافية لمرور الهواء بحرية وطلاقة، فيفرقهما الهواء، ثم يقتربان، ثم يبتعدان، وتكرر العملية حتى تتراوح مرات الذبذبة ما بين 140 - 160 ذبذبة في الثانية عند الرجال، وما بين 240 - 260 ذبذبة عند النساء، وتكون سرعة الهواء ما بين 200 - 700 سم 3/ث تقريباً⁽³⁾. ومعنى ذلك أن تغير نطق الصاد ليصبح مجهوراً عند مجاورته الدال في (يصدر وأصدق)، إنما كان بسبب السرعة في عمل الوترين الصوتيين، وبسبب ديناميكية الهواء في الوضعين المختلفين اللذين يتخذهما الوتران الصوتيان جهراً وهمساً. ونطق الصاد على هذا النحو في (أصدق) و (يصدر)، صورة فرعية لنطقها الأساسي.

وقد قام بقياس الترددات لنطق كلمة (يصدر)، بهمس الصاد، ثم بجهرها أي يجعلها زائاً مفخمة، وذلك باستخدام الراسم الطيفي المحوسب، فتبين أن نطقها

(1) إنباء الرواة، 235/2.

(2) الخصائص، لعثمان بن جني، 144/2.

(3) سمير شريف استنيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصول اللغوية، ص 211.

مجهورة يخفف من تردداتها، وهو الأمر الذي يفسر لنا اختيار الكسائي لجهر الصاد في هاتين الكلمتين⁽¹⁾.

وقد كانت النتائج كما هي مبينة في ما يأتي:

- 1 - عند نطق الصاد مهموسة في (يصدر)، أي ينطقها على الأصل دون تغيير، بلغت ترددات الصوت في المستوى الترددي الأول 222 هرتز. أما عند نطقها زائاً مفخمة، فقد بلغت تردداتها في المستوى الترددي الأول 24 هرتز، أي بفارق مقداره 18 هرتز. أي أن ترددات الصادر تقل في المستوى الترددي الأول نطقها مجهورة.
- 2 - بلغ أعلى تردد للصاد مهموسة في (يصدر) 487 هرتز، وبلغ أعلى تردد عند نطقها زائاً مفخمة 428 هرتز، أي بفارق مقداره 59 هرتز. وهذا يعني أن أعلى تردد للصاد في (يصدر) يقل عند نطقها مجهورة.
- 3 - بلغ معدل الترددات عند نطق الصاد مهموسة في (يصدر) : 393 هرتز، وبلغ معدلها عند نطق الصاد زائاً مفخمة 332 هرتز، أي بفارق 61 هرتز. وهذا يعني أن معدل الترددات يقل عند نطق الصاد في (يصدر) مجهورة.
- 4 - بلغت نسبة الاضطراب الموجي عند نطق الصاد مهموسة 28، 50% وبلغت عند نطق الصاد زائاً مفخمة 95، 26%، أي أنها تقل بنسبة 1، 97%⁽²⁾.
- 5 - تحت فجوة يحدث فيها توقف سريع لتيار الهواء. وقد بلغت نسبة التوقف عند نطق الصاد مهموسة 79، 28، . وبلغت نسبة هذا التوقف عند نطق الصاد زائاً مفخمة 1، 71%، أي بفارق مقداره 18، 8%، وهو فارق كبير، إذ هو أكبر من نسبة التوقف التي تطرأ على تيار الهواء عند نطق الصاد مجهورة (زائاً مفخمة)، وهذا له أهميته ودلالاته في الحسابات الأكوستيكية.

(1) المرجع نفسه.

(2) د. سمير شريف استيتيه، القراءات القرآنية، ص 212.

ومن هنا يتبين لنا أنّ اختيار الكسائي لإشمام الصاد زائياً، (على حسب تعبير علماء القراءات) ⁽¹⁾ له ما يسوغه من الناحية الصوتية الاكوستيكية، إذ تنخفض درجة ترددات الصوت، في المستوى الترددي الأول، كما يقل أعلى تردد، ومعدل الترددات، وتنخفض نسبة الإضرابات الموجي، ودرجة الفجوة الهوائية كما وضعنا ذلك بالتفصيل.

ومع ⁽²⁾ ذلك فإن قراءة الكسائي لا تحول الصاد دائماً إلى زاي مفخمة، كما كانت متبوعة بصوت مجهور، فإذا كان من شأن الصاد أن تصبح مجهورة في (أصدق) و (يصدر) في قراءة الكسائي، فليس شأن الصاد كذلك في كلمة (الصراط) مثلاً. وأما ما روى عن الكسائي ويعقوب من أنهما يشمّانها زائياً في كل القرآن، فقد رده الأصبهاني، وقال (وهو غلط) ⁽³⁾.

وقد أوضح ابن الجزري. الطريقة الصحيحة في نطق الصاد، حين يكون متبوعاً بصوت يمكن أن يؤثر في نطق الصاد فقال: (والصاد ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها تاء أن تقترب من السين نحو: ولو حرصت وحرصتم، أو طاء أن، تقترب من الزاء نحو: أصطفي، ويصطفي، أو دال أن يدخلها التشريب عندما لا يجيزه نحو: أصدق، ويصدر، تصدية) ⁽⁴⁾. وهذا الذي ذهب إليه ابن الجزري في تحذيره من تشريب الصاد زائياً عندما يكون متبوعاً بالطاء يعني شيئاً واحداً وهو أن الطاء كان صوتاً مجهوراً، ولم يكن صوتاً مهموساً، وعلى هذا انعقد الإجماع بين النحاة والقراء.

(1) المرجع نفسه.

(2) غاية النهاية، ج2، ص 389.

(3) المرجع نفسه.

(4) النشر في القراءات العشر، 219/1.

يقول سيبويه ⁽¹⁾: (لولا الإطباق لصارت الطاء دالاً، والصاد سيناً، والطاء ذالاً، ولخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس من موضعها شيء غيرها ⁽²⁾). وقد خرج كمال بشر بثلاثة احتمالات يفسر بها التقابل بين الطاء والدال في كلام سيبويه، وهذه الاحتمالات هي ⁽³⁾:

الاحتمال الأول : ليس من البعيد أن يكون هؤلاء العلماء قد أخطئوا التقدير فظنوا أن الطاء مجهورة وقد يقبل هذا الاحتمال إذا علمنا أنهم لم يشيروا إلى العامل الأساسي في حدوث ظاهرتي الجهر والهمس. ونعني بهذا العامل بوضع الأوتار الصوتية حال النطق بالأصوات، بل قد إنهم لم يشيروا إطلاقاً إلى وظيفة هذه الأوتار في عملية النطق.

الاحتمال الثاني: لعل تطوراً قد حدث في نطق ذلك الصوت الذي يرمز إليه كتابه بالحرف (ط)، فعلمهم كانوا ينطقونه في القديم بما يشبه نطق الضاد الحالية، والضاد الحالية صوت مجهور، وهي (لا الطاء) النظير المطبق أو المفخم للذال.

الاحتمال الثالث: لعلمهم كانوا يصفون صوتاً يشبه الطاء الذي نسمعه في بعض لهجات الصعيد، وفي نطق بعض السودانيين الآن، وهو صوت طاء مشربة بالتهميز Glottalization، أي أننا نشعر عند نطقها بوجود عنصر الهمز فيها.

إن النص الذي نقلناه من ابن الجزري يدفع الاحتمالين الأول والثالث، ولا يبقى إلا الاحتمال الثاني، وهو أن الطاء ينطق كما ننطق نحن الضاد في العربية الفصيحة المعاصرة، وهي التي يقرأ بها القرآن الكريم. فو لم يكن الطاء مجهوراً لم يكن داع إلى أن يحذر ابن الجزري من نطق الصاد مشرباً بالزاي عندما يكون متبوعاً الطاء: (والصاد ليحترز حال سكونها إذا أتى بعدها طاء أن يقترب من الزاي نحو : اصطفي، ويصطفي). وهذا يعني بوضوح أن علماء العربية وعلماء القراءات لم يخطئوا في وصف الطاء عندما عدوه مجهوراً. هذا وقد سمعت لبعض

(1) الكتاب، لسيبويه، 4/436.

(2) المرجع نفسه.

(3) علم اللغة العام - كمال بشر، ص 103.

سكان صنعاء والقرى المجاورة لها ينطقون الطاء ضاداً. بل سمعت بعض القراء اليمنيين ينطقون الطاء ضاداً في الإذاعة المرئية والمسموعة. وهذا يدل على أن، نطق الطاء على هذا النحو، هو النطق العربي الصحيح الذي وصفه علماء العربية وعلماء القراءات.

على أي حال يمكن الخروج بنتيجة لمسألة تحول الصاد إلى زاي مفخمة، في قراءة الكسائي، بما يمكن تمثيله بالمعادلة (2) وهي كالآتي:

المعادلة (2):

$$\left\{ \begin{array}{l} + \text{لثوى} \\ + \text{وقفي} \\ + \text{مجهور} \end{array} \right\} \leftarrow \left\{ \begin{array}{l} + \text{لثوى} \\ + \text{احتكاكي} \\ + \text{صفيري} \\ + \text{مطبق} \\ + \text{مهموس} \end{array} \right\} \leftarrow \left\{ \begin{array}{l} + \text{لثوى} \\ + \text{احتكاكي} \\ + \text{صفيري} \\ + \text{مطبق} \\ + \text{مهموس} \end{array} \right\}$$

ومن صور المماثلة الرجعية المباشرة في قراءة الكسائي، أنه قرأ السين (بسيط) و (بسطة) بالصاد، ووجه المماثلة هنا أن الطاء (وهو صوت مطبق) قد أثر في السين (وهو صوت مرقق غير مطبق)، فأصبح السين صوتاً مطبقاً والمعادلة (3) توضح هذا التحول الصوتي⁽¹⁾:

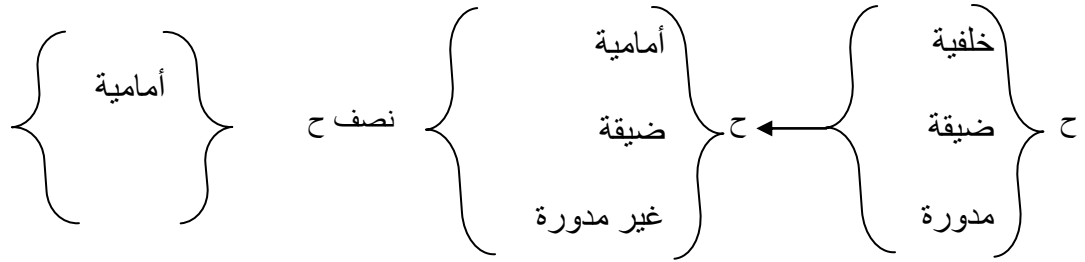
المعادلة (3):

$$\left\{ \begin{array}{l} + \text{لثوى} \\ + \text{وقفي} \\ + \text{مهموس} \\ - \text{مطبق} \end{array} \right\} \leftarrow \left\{ \begin{array}{l} + \text{لثوى} \\ + \text{احتكاكي} \\ + \text{صفيري} \\ + \text{مهموس} \\ + \text{مطبق} \end{array} \right\} \leftarrow \left\{ \begin{array}{l} + \text{لثوى} \\ + \text{احتكاكي} \\ + \text{صفيري} \\ + \text{مهموس} \\ + \text{مطبق} \end{array} \right\}$$

(1) سمير شريف استنيتة، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 213.

ومن صور المماثلة الرجعية المباشرة في قراءة الكسائي، أنه كسر الباء في (بيوت)، والعين في (عيون)، والشين في (شيوخاً). وإنما كان ذلك من أجل أن الضمة في هذه الصوامت متبوعة بياء لينة (نصف حركة). والفرق بين الياء والضمة فرق هائل، من حيث إنّ الضمة صوت خلفي، فاللسان يرتد إلى الخلف عند نطقها. وأمّا الباء فصوت أمامي، لأن اللسان يتقدم إلى الأمام عند نطقها، وموضع نطقها في وسط الحنك⁽¹⁾ ولذلك تتحول الضمة في (بيوت) وأضرابها إلى كسرة، تتناسب الياء التي هي وصوت أمامي، فتكون المماثلة كما هي مبينة في المعادلة (4) وهي الآتية:

المعادلة (4) :



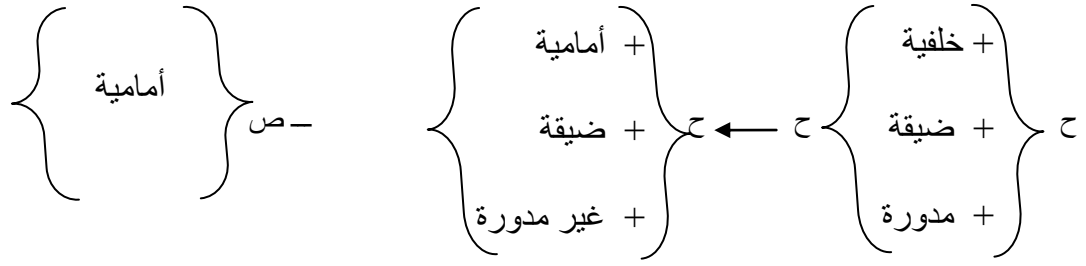
ومن صور المماثلة الرجعية المباشرة، في قراءة الكسائي، أنه قرأ (سيئ، بهم، وسيئت)⁽²⁾ بالإشمام⁽³⁾. وجه المماثلة هنا أن الهمزة (وهي صوت خلفي، لأن موضع نطقها في الحنجرة) قد أثرت في ياء المد (وهي صوت أمامي)، فأصبحت الياء مشمة بالضم، أي أنها أصبحت ذات حجرتي رنين : إحداهما خلفية، والأخرى أمامية. والفرق بين المماثلة في (سيئ وسيئت)، وتلك التي في إشمام ياء المد ضمّاً في (قيل وغيض)، أن المماثلة في الكلمتين الأوليين مماثلة رجعية مباشرة، لأن الصوت اللاحق وهو الهمزة، قد أثر في الصوت الذي يسبقه مباشرة وهو الياء، فجعله مشماً بالضم. وأمّا المماثلة التي في (قيل وغيض) فهي تقدمية مباشرة. ويمكن تمثيل التفسير الذي طرأ على (سيئ وسيئت) بالمعادلة (5)، وهي الآتية:

(1) كمال بشر، علم اللغة العام، ص 103.

(2) سورة هود، (77) والعنكبوت (33)، والملك (27).

(3) عثمان الداني، التفسير في القراءات السبع، ص 125.

المعادلة (5) :



غير أنّ الإدغام أهمّ صورة من صور المماثلة الرجعية المباشرة في قراءة الكسائي. أما أنه صورة من صور المماثلة فحسبنا أنّ ابن جني ⁽¹⁾ يقول : قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد إنما هو تقريب صوت من صوت).

إنما هو تقريب من صوت، ويقول : (والمعنى الجامع لهذا كله تقريب صوت من صوت ⁽²⁾). واستعمال ابن جني كلمة (الصوت) في هذين النصين استعمال موافق للدراسات الصوتية المعاصرة التي تستعمل هذه الكلمة بدلاً من كلمة (الحرف)، وهى الكلمة التي كانت سائدة في الدرس الصوتي والصرفي والنحوي القديم. وبذلك يكون ابن جني سباقاً في استعمال ما لم يستعمله غيره من اللغويين العرب قبله وبعده.

ويوضح ابن جني حقيقة الإدغام مرة أخرى بصورة أعمق فيقول : (فإن كان الأول من المثلين متحركاً، ثم أسكنته وأدغمته في الثاني، فهو أظهر أمراً، وأوضح حكماً. ألا لتخلطه بالثاني، وتجذبه إلى مضامته ومماسه لفظه بلفظه، بزوال الحركة التي كانت حاضرة بينه، وأما إن كانا مختلفين ثم قلبت وأدغمت، فلا إشكال في إثبات تقريب أحدهما من صاحبه، لأن قلب المتقارب أوكد من تسكين التظليل ⁽⁴⁾).

وتبرز هنا قضية صوتية هي: هل الصوتان المدغمان صوت واحد أم صوتان؟ ولتوضيح هنا السؤال نقول : هل الدالان في (شدّ) صوتان أم صوت

(1) ابن جني، الخصائص، 139/2.

(2) ابن جني، الخصائص، 140/2.

(3) المرجع نفسه.

(4) سمير شريف استنته، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 214.

واحد؟ وهل الضادان في قراءة الكسائي بإدغام الدال بالضاد في (فقد ضلّ) صوت واحد أم صوتان؟ لقد كتب الدكتور جعفر عباينة حول هذه المسألة بحثاً نشره في مجلة⁽¹⁾ أبحاث اليرموك، وقد أورد فيه أقوال القدماء والمحدثين الذين يرون أن الإدغام يجعل من الحرفين حرفاً واحداً طويلاً⁽²⁾. فقد أورد لابن جني وشارح الشافية⁽³⁾ نصوصاً تدل على أنّ الصوت المشدد حرف واحد من الناحية النطقية، ثم رد عليها، ورد عبد الصبور شاهين، وبيستون، وأحمد مختار عمر، وتمام حسان.

وملخص رأيه في المسألة، أنّ الصوت المتشدد هو في الحقيقة صوتان لا صوت واحد، ومن أدلته على ذلك ما يأتي:

- 1 - أنّ التركيب المقطعي لكلمة مثل (عدّ)، يجعل العين وما يليها من فتحة والدال الأولى الساكنة في مقطع، كما يجعل الدال الثانية وحركتها الفتحة في مقطع آخر⁽⁴⁾.
- 2 - تبين مصادر الإدغام يدل على أنّ الإدغام يتألف من حرفين لا حرف واحد، فلا إدغام بغير تضعيف أي وجود حرفين مثلين⁽⁵⁾.
- 3 - أنّ فك الإدغام يدل هو على أن الآخر، دلالة قاطعة على وجود المثلين، فلو قلنا في (شدّ) = (شددت) ليبين لنا الإظهار أنّ ثمة حرفين مثلين لا حرفاً واحداً⁽⁶⁾.

ولا حاجة بنا إلى ذكر سائر أدلة الدكتور جعفر عباينة أنّ الصوتين المدغمين صوتان لا صوت واحد، فهي كلها تجري على هذا النسق. ولوضع المسألة في نصابها الذي نتصوره نقول : لا بد من التفريق بين مستويين من التحليل الصوتي : المستوى الفوناتيكي الذي يتناول العملية النطقية للصوت ويرصدها، والمستوى الفونولوجي الذي ينظر إلى الأصوات في سياقها الكلامي.

(1) أبحاث اليرموك، جعفر عباينة في حقيقة الإدغام، م3، ع2، 1985م، ص 47-59.

(2) عباينة في حقيقة الإدغام، ص 52.

(3) شارح الشافية هو الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي، المتوفي سنة 686هـ.

(4) جعفر عباينة، في حقيقة الإدغام، ص 54.

(5) جعفر عباينة، في حقيقة الإدغام، ص 55.

(6) جعفر عباينة، في حقيقة الإدغام، ص 55 - 56.

وعلى ذلك، فالإدغام من الناحية الفوناتيكية الخالصة هو إطالة مدة الصامت وزيادة كميته، فإذا كان هذا الصامت وقفياً كالدال مثلاً فتشديده يعني إطالة مدة حبس الهواء وزيادة ضغطه وليس الإدغام فوناتيكيّاً إلا إطالة لمدة حبس الهواء وزيادة وضبطه، فنظهر الصوتان صوتاً واحداً مشدداً. وإذا كان الصوت استمراريّاً كالصاد مثلاً، فتشديده يعني زيادة كميته (بضغط الهواء) وإطالة مدته، وليس الصوتان الاستمراريان المدغمان إلا صوتاً واحداً زيدت كميته وأطيلت مدته. هذا من الناحية الفوناتيكية المحضة. ولا أحسب أن اللغويين القدامى والمحدثين كانوا يريدون خلاف ذلك وهم يصفون عملية الإدغام⁽¹⁾، وهم على حق في ذلك .

ولا شك أن الحكم على الإدغام من الناحية الفونولوجية الوظيفية مختلف عن ذلك تماماً. فإذا قلنا : إن الدال المشدد في (شدّ) صوتان لا صوت واحد. فهي كذلك من الناحية الفونولوجية لا من الناحية الفوناتيكية. ولا شك أن الدكتور عبانية يشير إلى هذا الجانب، ولا يتحدث عن الجانب الفوناتيكي. وعند استقرار المواطن التي أدغم فيها صوت في صوت آخر، في قراءة الكسائي، تبين الوجه الآتية للإدغام:

إدغام صوت استمراري في صوت استمراري، وذلك مثل (بَلْ نَتَّبِعْ)⁽²⁾، فقد قرأها الكسائي بإدغام اللام في النون⁽³⁾، ومثل : (وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ)⁽⁴⁾، قرأها بإدغام الباء في الميم⁽⁵⁾.

1 - إدغام صوت وقفي في استمراري، وذلك مثل : (فقد ظلم)⁽⁶⁾، فقد قرأها بإدغام الدال في الظاء⁽⁷⁾، ومثل (أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ)⁽⁸⁾، فقد قرأها بإدغام التاء في

(1) سمير شريف استيتيه، القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية، ص 55-56.

(2) سورة البقرة، الآية (170)، وسورة لقمان الآية (21).

(3) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 1/ 81.

(4) سورة البقرة، الآية 231.

(5) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 1/ 93.

(6) سورة البقرة، 284.

(7) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 1/ 112.

(8) سورة البقرة، الآية (261). والطلاق، (1).

السين⁽¹⁾، ومثل (ولقد صدقكم).⁽²⁾ فقد قرأها بإدغام الدال في الصاد،⁽³⁾ مثل: (وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ)⁽⁴⁾، فقد قرأها بإدغام التاء في السين.⁽⁵⁾

2 قال ابن خالوية⁽⁶⁾: قوله تعالى: (لقد سمع) يقرأ بإدغام الدال في السين وإظهارها، وكان الكسائي يقول: (إدغامها أكثر وأفصح وأظهر، وإظهارها لكنة ولحن)⁽⁷⁾، وتمثل المعادلة (6) هذا التغير.

المعادلة (6):

$$\left[\begin{array}{c} \text{وقفي} \\ + \\ \text{ص} \end{array} \right] \leftarrow \left[\begin{array}{c} \text{وقفي} \\ + \\ \text{ص} \end{array} \right] / - \left[\begin{array}{c} \text{وقفي} \\ + \\ \text{ص} \end{array} \right]$$

3 -إدغام صوت وقفي في صوت مركب وذلك مثل: (قد جئتم) ⁽⁸⁾ فقد قرأها الكسائي بإدغام الدال في الجيم⁽⁹⁾. والمعادلة (7) تمثل هذا التغير الصوتي.

المعادلة (7):

$$\left[\begin{array}{c} \text{وقفي} \\ + \\ \text{مركب} \end{array} \right] \leftarrow \left[\begin{array}{c} \text{مركب} \\ + \\ \text{ص} \end{array} \right] / - \left[\begin{array}{c} \text{مركب} \\ + \\ \text{ص} \end{array} \right]$$

4 -إدغام صوت استمراري في صوت وقفي وذلك مثل: (إذ تحسونهم) ⁽¹²⁾ فقد قرأها بإدغام الذال في التاء ⁽¹³⁾. وقرأ الكسائي بإدغام الذال في التاء (لبثتم) ⁽¹⁴⁾ و (لبثت)⁽¹⁵⁾. والمعادلة (8) تمثل حقيقة هذا التغير الصوتي.

(1) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 93/1.

(2) سورة البقرة، الآية (261).

(3) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 93/1.

(4) سورة ق، الآية (19).

(5) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 373/2.

(6) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، 521/1.

(7) الحسن بن أحمد بن خالوية، الحجة في القراءات السبع، تحقيق عبد العال سالم مكرم (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1990م)، ص 117.

(8) سورة آل عمران، الآية (94).

(9) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 138/1.

(12) سورة آل عمران، الآية (152).

(13) المحيسن، المذهب في القراءات العشر، 138/1.

(14) سورة الكهف، الآية (19).

(15) سورة الشعراء، الآية (18).

المعادلة (8):

$$\left[\begin{array}{c} - \\ \text{وقفي} \end{array} \right] \text{ص} \leftarrow 2 \text{ص} \left[\begin{array}{c} + \\ \text{وقفي} \end{array} \right] \text{ص} \left/ \right. - \left[\begin{array}{c} + \\ \text{وقفي} \end{array} \right] \text{ص}$$

5 أما إدغام صوت وقفي في صوت وقفي آخر، فلذلك ليس خاصاً بقراءة الكسائي، بل هو مجمع عليه بين القراءات القرآنية، وذلك مثل إدغام الدال في التاء كما في: (لقد تاب)⁽¹⁾. ويكون وجه المماثلة هنا بتغير الجهر إلى همس، إذ تحول صوت الدال المجهور إلى نظيره المهموس وهو التاء، ثم إدغامها، والمعادلة (9) تمثل هذا التغير.

المعادلة (9):

$$\left[\begin{array}{c} + \\ \text{مجهور} \end{array} \right] \text{ص} \leftarrow \text{ص} \left[\begin{array}{c} - \\ \text{مجهور} \end{array} \right] \text{ص} \left/ \right. - \left[\begin{array}{c} - \\ \text{مجهور} \end{array} \right] \text{ص}$$

6 - وأما إدغام الدال في الضاد في مثل : (فقد ضل)⁽²⁾، فليس من إدغام الوقفي في الوقفي، وإنما هو إدغام الوقفي في الاستمراري، لأن الضاد في نطقهم لم يكن صوتاً وقفياً، بل كان استمرارياً (رخواً)، هكذا عده سيبويه⁽³⁾ وغيره⁽⁴⁾. وهذا يعني أن الضاد لم يكن كضادنا في الفصيحة المعاصرة، بل كان مختلفاً عنه تماماً، وإلى ذلك يشير ابن الجزري فيقول : (والضاد انفرد بالاستطالة. وليس من الحروف ما يعسر على اللسان مثله، فإن ألسنة الناس فيه مختلفة، وقل من يحسنه. فمنهم من يخرج زاء ومنهم من يمزجه بالذال، ومنهم من يجعله لاماً مفخمة، ومنهم من يشمه الزاي، وكل ذلك لا يجوز⁽⁵⁾).

(1) سورة التوبة، الآية (117).

(2) سورة البقرة، الآية (108).

(3) سيبويه، الكتاب، 4/435.

(4) محمد بن سهل السراج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحي الفتلي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1989م)، 3/402.

(5) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، 1/219.

2/ الإمالة :

هي في مفهومنا الصوتي المعاصر، أية حركة واقعة بين أعلى وأدنى حركة، (سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفية). فأعلى حركة أمامية هي الكسرة (والكسرة الطويلة وهى ياء المد). وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرفقة والفتحة (الطويلة وهى الألف). وأي حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرفقة أو بين ياء المد والألف المرفقة، هى حركة ممالة.

كذلك فإنّ أية حركة واقعة بين الضمة والفتحة المفخمة (أو بين واو المد والألف المفخمة) هى في حقيقتها إمالة. ولكن علماء العربية والقراءات لا يقصدون بالإمالة إلا ما كان بين أعلى حركة أمامية وأدنى حركة أمامية. وقد قسم علماء العربية والقراءات الإمالة قسمين: إمالة كبرى وصغرى (الكبرى متناهية في الانحراف، والصغرى متوسطة بين اللفظين، أي بين لفظ الفتح ولفظ الإمالة المحضة)⁽¹⁾.

وعلى ذلك، يكون ما سموه بالإمالة الصغرى قريباً مما نسميه نحن الآن — في علم الأصوات — بالحركة المعيارية الأساسية الثالثة، ويكون ما سموه بالإمالة الكبرى قريباً مما نسميه الآن بالحركة المعيارية الثانية.

والغريب أنّ ابن جني يعد الإمالة ضرباً من ضروب الإدغام الأصغر ولذلك فهو يقول: (وأما الإدغام فهو تقريب الحرف، وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك، وهو ضروب فمن ذلك الإمالة، وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت، وذلك نحو: عالم، وكتاب، وسعى، وقضى، واستقصى. ألا تراك قربت فتحة العين من (عالم) إلى كسرة اللام منه بأن نحوت بالفتحة نحو الكسرة، فأملت الألف نحو الياء، وكذلك سعى، وقضى: نحوه بالألف نحو الياء التي انقلبت عنها)⁽²⁾.

(1) على بن عثمان بن القاصح، سراج القارئ المبتدئ وتذكار القارئ، المنتهى، (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1954م)، ص 103.

(2) ابن جني، الخصائص، 141/2.

ومعنى هذا أنّ الإمالة في نظر ابن جني إنما هي ضرب من المماثلة، إذ إنّ الألف في (عالم)، و (كتاب) تمال من أجل أن تقترب من كسرة اللام التي بعدها في (عالم) وكسره الكاف التي قبلها في (كتاب). ولهذا ما يؤيده في عملية التحليل التقابلي، فألف (عالم)، بفتح اللام، لا تمال، وألف (شارك) ودافع وصافح وأضرابها) لا تمال في فصيح اللسان العربي.

تكثر الإمالة في قراءة الكسائي بشكل ملحوظ، وذلك على الرغم من اختلاف راوييه : الدوري، وأبي الحارث في ذلك، قال ابن مجاهد : (وأما الكسائي فروى عنه أبو الحارث أنه لم يمل من ذلك شيئاً، إلا إذا تكررت الراء في موضع الخفض مثل : الأشرار، ومن قرار، والأبرار. وكان أبو عمر الدوري يروى عنه أنه كان يميل كل ألف بعدها راء مكسورة)⁽¹⁾.

إذا استقرأنا المواطن التي تحدث فيها الإمالة في قراءة الكسائي، كان بالإمكان حصرها في ما يلي:

1 - قرأ الكسائي إمالة كل ألف منقلبة عن ياء في الأسماء والأفعال⁽²⁾. وعلى ذلك فالألف في الكلمات الآتية ممالة في قراءة الكسائي: استوى، فسواهن، فتلقى، تولى، أغنى، يجزأه، أعطى، فعشاها، فتعاطى، أدهى، اشتراه، سعى، قضى، ترضى، وصى، اصطفى، ترضاه، نرى، اتقى، اعتدى، الهدى.

2 - وإمالة هذه الكلمات وأضرابها من فصيح اللسان العربي، قال سيبويه: أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه، لأنها موضع ياء وبذل منها فتحت نحوها⁽³⁾، وقد سمى مكى بن أبي طالب، هذا النوع بأنه (الإمالة للإمالة) نحو رأي، ورآه، وراك، أميلت الألف التي بعدها الهمزة لتقرب من أصلها وهو الياء، وأميلت فتحة الهمزة، ليوصل بذلك إلى إمالة الألف، وأميلت الراء لإتيان حرفين

(1) أحمد بن مجاهد، السبعة في القراءات، ص 149.

(2) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 103.

(3) سيبويه، الكتاب، 118/4.

ممالين بعده، ومثله: (ونأى بجانبه) ⁽¹⁾. هذا الذي ذهب إليه مكي بن طالب غريب، بل هو غير صحيح، فهو يتصور كما كان غير من علماء العربية يتصورون، أنّ الهمزة في (رأى) لها فتحة (ر) على وزن (فعالي) بضم الفاء مثل: فرادي، وكسالي. (هـ) على وزن (فعالي) بفتح الفاء مثل: اليتامى، والأيامى، والنصارى ⁽²⁾.

3 - قرأ الكسائي بإمالة ألف كل اسم استفهام مثل ⁽³⁾: أنى، ومتى، كما قي: (أنى) يُحيي هذه الله بعد موتها ⁽⁴⁾ و (أنى لك هذا) ⁽⁵⁾. و (أنى يكون لي غلام) ⁽⁶⁾ و (أمتي هو) ⁽⁷⁾.

4 - قرأ الكسائي بإمالة ألف (بلى) و (عسى)، وحيث وقعتا في القرآن الكريم ⁽⁸⁾.

5 - قرأ بإمالة كل ألف متطرفة، مما ليس أصله ياء، كما في: (ضحى)، ولا تضحى) وإن كانت متطرفة زائدة كما في: (يا حسرتا)، و (يا ويلتا) ⁽⁹⁾ و (الرؤيا)، و (رؤياي) ⁽¹⁰⁾.

6 - وقرأ بإمالة كل ألف هو لام الكلمة، منقلباً عن واو في: الفعل والاسم زائدتين على ثلاثة أحرف فصار رباعياً أو أكثر كما في: (قد أفلح من زكّاه) ⁽¹¹⁾. و (فلما أنجاهم) ⁽¹²⁾ و (إذا أنجاكم) ⁽¹³⁾ و (فأنجاه الله من النار) ⁽¹⁴⁾ وأمثلة ذلك من المضارع: (يتلى ويدعى)، ومن الاسم: (الأدنى والأعلى، وأزكى) ⁽¹⁵⁾. وقد ذكر سيبويه إمالة هذا النوع من الكلمات، فقال: (فإذا بلغت السماء أربعة

(1) مكي بن أبي طالب القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. ص: 40.

(2) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 104.

(3) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 105.

(4) سورة البقرة، الآية 259.

(5) سورة آل عمران، 37.

(6) سورة مريم الآية، 8 والآية 20، وسورة آل عمران، الآية 40.

(7) سورة الاسراء، الآية 51.

(8) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 104.

(9) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 105.

(10) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 107.

(11) سورة الشمس، الآية (9).

(12) سورة يونس، الآية، (23).

(13) سورة إبراهيم، الآية (6).

(14) سورة العنكبوت، الآية (24).

(15) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 106.

أحرف أو جاورت من بنات الواو فالإمالة مستتبّة، لأنها قد خرجت إلى الياء).⁽¹⁾

7 انفرد الكسائي بإمالة الألف في (مرضات، ومرضاتي)، والألف الأخيرة في (خطايا، وخطايكم، وخطاياهم).⁽²⁾ وقد عدّ سيبويه الإمالة ممتنعة إذا كانت الألف مسبوقة بصاد، أو ضاد، أو طاء، أو غين، أو قاف، أو خاء. وقد فسر سيبويه ذلك المنع فقال: (إنما منعت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى، والألف إذا خرجت من موضعها استعملت إلى الحنك الأعلى. فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها كما غلبت الكسرة عليها في: (مساجد) ونحوها. فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي، وقربت من الألف، كان العمل من وجه واحد أخف عليهم)⁽³⁾. إن ما ذكره سيبويه ليس صحيحاً من الناحية الصوتية العلمية المعاصرة، فإن الألف ليست صوتاً مستعلياً، ولا معنى لقوله: (والألف إذا خرجت من موضعها استعملت إلى الحنك الأعلى). فاللسان عند نطق الفتحة ومدّها (وهو الألف) ينزل إلى أقصى درجة ينزل إليها عند نطق حركة. وعكس ما ذكر سيبويه هو الصحيح، فإنه يكون أسهل على اللسان أن ينتقل من وضع الاستعلاء عند نطق الصاد والضاد والطاء والظاء، إلى الوضع الذي يؤول إليه عند نطق الحركة المعيارية الأساسية الثانية وهي الإمالة الكبرى في عرف القراء.

8 إذا كانت إحدى الكلمات التي يميلها الكسائي متبوعة بساكن، فإنه يحيلها عند الوقف عليها فقط. ونأخذ مثلاً لذلك الفعل (نَرَى). فالكسائي يميل الألف فيه عندما لا يكون متبوعاً بساكن كما في الآية: (أَوْ نَرَى رَبَّنَا)⁽⁴⁾.

9 فإذا كانت متبوعة بساكن كما في الآية: (نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً)⁽⁵⁾، فإن الكسائي يميل ألف (نَرَى) عند الوقف عليها فقط، ولا يميلها عند الوصل. ومن أمثلة ذلك أيضاً الكلمات الآتية: موسى، عيسى، أذى، وذلك في مثل الآيات الآتية:

(1) سيبويه، الكتاب، 4/120، (198) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 107.

(2) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 106.

(3) سيبويه، الكتاب، 4/129.

(4) سورة الفرقان، الآية (23).

(5) سورة البقرة، الآية (55).

(وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ)⁽¹⁾، فعند الوصل لا تمال ألف (موسى)، ولكنها عند الوقف عليها تمال. ومثل ذلك أيضاً: (عيسى ابن مريم)⁽²⁾، فإن ألف (عيسى) لا تمال وصلاً، وتمال عندما يوقف عليها فقط. ومثل ذلك أيضاً: (وَمَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ)⁽³⁾، و (هدى الله)⁽⁴⁾، وهلم جرا.

10 - إذا كان الاسم منتهياً بتاء التأنيث، فإن الفتحة تمال عند الوقف عليها، وذلك مثل: خليفة، والمسكنة، والقوة، ومعدودة، وجنة. هذا إذا لم يكن الصوت الذي قبل التاء واحداً مما يأتي: الحاء، والقاف، والضاد، والغين، والطاء والعين، والصاد، والحاء، والظاء. وعلى ذلك، فإن الكسائي لا يميل فتحة الضاد في (قبضة) عند الوقف عليها، ولا فتحة الغين في (بالغة)، ولا فتحة الصاد في (خاصة)، ولا فتحة الخاء في (الصاخة)، ولا فتحة الظاء في (موعظة)، فتمنع الإمالة في ذلك كله⁽⁵⁾. ولكن محمد المحيسن ذهب إلى خلاف ذلك فقال: (إن الكسائي يميل فتحة الصاد في (خالصة) في حال الوقف⁽⁶⁾. وذكر أن الكسائي يميل فتحة الغين في (صيغة) في حال الوقف أيضاً⁽⁷⁾ وذكر المحيسن أيضاً أن الكسائي كان يميل فتحة الضاد في (فريضة)⁽⁸⁾.

أما إذا لم تكن التاء مسبقة بواحد من هذه الأصوات، فالمروي عن الكسائي أنه كان يميل الفتحة، قال خلف⁽⁹⁾: (سمعت الكسائي يسكت على قوله: وبالأخرة)، وعلى: نعمة، ومعصية، ومدية، والقيامة، ونحو ذلك بكسر الراء في: الآخرة، والميم في: نعمة، والياء في معصية، وكذلك بقية ما يشبهها)⁽¹⁰⁾. وقال: (كان الكسائي أمال هذه الحروف في الوقف، لأن الهاء أخت الياء والواو والألف، وإن كانت متحركة، فإذا جاءت حركتها رجع إلى فتح ما قبلها)⁽¹¹⁾.

(1) سورة المؤمنون، الآية (49).

(2) سورة المائدة، الآية (114).

(3) سورة النجم، الآية (23).

(4) سورة البقرة، الآية (120).

(5) ابن القاصح، سراج القارئ، ص 118.

(6) المحسين، المذهب في القراءات العشر، 1/ 68.

(7) المحسين، المذهب في القراءات العشر، 1/ 74.

(8) المحسين، المذهب في القراءات العشر، 1/ 157.

(9) غاية النهاية، 1/ 272.

(10) محمد بن قاسم الأنباري، إيضاح الوقف والإبتداء في كتاب الله عز وجل، ج1، ص 400 - 401.

(11) الأنباري، إيضاح الوقف، 1/ 401.

11 - انفرد الكسائي بإمالة كلمة (خاف) في قوله (فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسٍ جَنَفًا⁽¹⁾).

وقد قالوا في تفسير هذه الإمالة إن أصل الفعل هو (خوف) بفتح فكسر .
وليس هذا هو السبب الصحيح فيما نرى . لكننا نرى أنها أميلت على سبيل
المخالفة . فالخاء صوت خلفي، إذ موضع نطقه في منطقة الطبق حين يكون
مرققاً ، وهو لهوى حين يكون مفخماً . وهو أي الخاء من كلمة (خاف) لهوى
لأنه صوت مفخم، وعلى ذلك فالألف خلفية لأنها مفخمة . وعندما تمال ألف
(خاف)، فإنها تصبح أمامية، وبذلك تخالف الخاء .

3/ تغير البنية المقطعية :

ثمة أمور كثيرة تعمل على تغيير البنية المقطعية في قراءة الكسائي ومن
الأمور ما تشترك به هذه القراءة مع سائر القراءات، ومنها ما يميزها من غيرها
من القراءات . وأبرز ما يغير البنية المقطعية في قراءة الكسائي ، مما تمتاز به من
قراءات أخرى ما يأتي:

1 - تحذف ضمة الهاء في ضمير الغائب المفرد (هو)، وكسرة الهاء في الغائبة
المفردة (هي)، إذا كان أي واحد من هذين الضميرين مسبوقةً بواو العطف
(وهو: وهو ؛ فهو، وفهو؛ وهي، فهي)، أو كان مسبوقةً باللام الداخلة على
جواب القسم كما في: (وَلَئِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ)⁽²⁾ .

وبذلك يتغير عدد المقاطع في الكلمة، فيصبح مقطعين بدلاً من ثلاثة مقاطع،
كما هو واضح في ما يأتي :

ف - ه - / و - ← ف - ه - / و -
ف - ه - / ي - ← ف - ه - / ي -

يضاف إلى هذا، أنّ تغيراً قد طرأ على طبيعة المقطع الأول الذي كان
قصيراً مفتوحاً، فأصبح قصيراً مغلقاً .

(1) سورة البقرة، الآية (182).

(2) سورة النحل، الآية (126).

2 ليس لياء المتكلم حال واحدة في قراءة الكسائي، فهو يسكنها في مثل: (طَهَّرَا بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ)⁽¹⁾ . ويحركها في مثل: (لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ)⁽²⁾ .. وهذا يؤكد أن عملية الاختيار من أهم أسس قراءة الكسائي بخاصة، والقراءات القرآنية بعامة.

وتختلف البنية المقطعية للكلمة المضافة إلى ياء المتكلم، بحسب فتح الياء أو تسكينها، كما هو واضح من المقابلة الآتية:

ب - ي / تي ← ب - ي / ت - / ي -

3 - قرأ الكسائي بتحريك عين بعض الكلمات في (الرعب)، و (السحت)، و (فسحقا)، و (بالخل) بفتح الباء والخاء. ويكون التغير في البنية المقطعية على النحو الآتي:

أ - ر / ر - ع - ب ← أ. ر / ر - ع / ع - ب -
س - ح / ق - ق - ن ← س - ح - / ق - ن

ومع ذلك، فقد قرأ الكسائي بتسكين الشين في (خشب) من قوله تعالى (كَانَهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدَةٌ)⁽³⁾ .

4 - قرأ الكسائي (لم يتسن)⁽⁴⁾، بحذف الهاء وصلاً. أما عند الوقف فإنه كان يبقئها ولا يحذفها. ومعنى أنه في حال الوصل يبقى المقطع الأخير في هذه الكلمة مقطعاً قصيراً مفتوحاً. ونسب بعض العلماء إلى الكسائي أنه كان في حال الوصل يحذف الهاء من (اقْتَدِهْ) في قوله تعالى: (فَبِهَذَا هُمْ اقْتَدِهْ)⁽⁵⁾، وأما عند الوقف فإنها يبقئها⁽⁶⁾. والذي يمكن استنتاجه من ذلك، أن الكسائي كان يغلق المقطع الأخير، من هاتين الكلمتين عند الوقوف عليهما. وهو بذلك يأخذ بما

(1) سورة البقرة، الآية 125.

(2) سورة البقرة، الآية (124).

(3) سورة المنافقون، الآية (4).

(4) سورة البقرة، الآية (259).

(5) سورة الأنعام، الآية (90).

(6) الأنباري، إيضاح الوقف والابتداء، 305/1.

كان العرب يميلون إليه، من إغلاق المقطع الأخير عندما يققون عليه، بل إن ذلك كثير في اللسان العربي، فحركة الإعراب مثلاً تسقط عند الوقف. ثم إن أغلب استعمالات هاء السكت إنما تكون عند الفصل لا الوصل، والهاء التي في (يتسنه) و (اقتده) هي من هذا القبيل.

5 -قرأ الكسائي (لرؤوف رحيم) من غير واو (فعول)، حيث ورد ذلك في كتاب الله عز وجل. أي أنه كان يقرأها (رؤف) بزنة (فعل) .

6 -قرأ الكسائي (سلاسل وأغلالاً وسعيراً⁽¹⁾) و (قوَارِيرَا * قوَارِيرَا⁽²⁾) يؤثر بذلك الإيقاع والانسجام الصوتي، على المنع من الصرف. وهذا كله مما جرى به اللسان العربي.

(1) سورة الإنسان، الآية (4).
(2) سورة الإنسان، الآيات: (15 - 16).

الفصل الثاني

نخاة القراءات القرآنية وإسهاماتهم في توجيه القراءات

عندما ننظر إلى جهود النخاة في مجال القراءات، نجد أن كتاب سيبويه — نظراً لشهرته — قد حجب الجهود النحوية، التي كانت قبله، والتي شغلت الناس قرناً أو يزيد، منذ أن شرع أبو الأسود الدؤلي⁽¹⁾ بوضع أسس علم النحو، إذ لم نقف على جهود النخاة الذين سبقوا سيبويه، فقد ضاع — على حسب قول ابن جني⁽²⁾ — كتابا عيسى عمر (الإكمال) و (الجامع) وكتاب يونس بن حبيب (معاني القرآن الكبير) كما ضاعت كتب ورسائل أخرى كثيرة^(*).

ولعلّ أبرز نخاة هذه الحقبة اشتغالا بالقراءات :

- 1 عيسى بن عمر الثقفي (ت 149).
- 2 -أبو عمرو بن العلاء (ت 154).
- 3 -الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175).
- 4 -يونس بن حبيب الضبي (ت 182).

(1) عيسى بن عمر:

كان عيسى بن عمر، تلميذاً لعبد الله بن أبي إسحق الحضرمي ومعاصراً، وله منهج واضح في النظر إلى لغات العرب.
قال أبو بكر الأنباري⁽³⁾: إن عيسى بن عمر وضع كتابه على الأكثر، وبوبه وهذبه، وسمى ما شذّ عن الأئمة لغات⁽⁴⁾.

(1) بغية الوعاة في 1334/2.

(2) انظر : وفیات الأعيان 410/2، نشأة النحو : 121، معجم الأدباء : ج 12، ص 81.

(*) محمد أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، دار الفكر، دمشق - سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت: لبنان، ط1، 1419هـ - 1999م، ص 107.

(3) انباه الرواة، ج2، ص 375.

(4) المرجع نفسه.

كان لعيسى ابن عمر اختيار في القراءة على سمت العربية، وكان يغلب عليه النصب، ولعله وقد وجد الفعل أقوى العوامل، فآثر تقديره على غيره، فاختار مثلاً : { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا }⁽¹⁾. بالنصب، فرغب الناس عنه؛ لكنه مع ذلك فإنه يقرأ بكثير من الوجوه التي كان عليها الأئمة المشهورون⁽²⁾.

ونجد أن عيسى بن عمر في اختياراته تلك؛ يحلوها من خلال موقفه من القراءات النواذر، فمن خلال هذا الاختيار يقبل منها ما يوافق مذهبه النحوي، ويعتد بذلك في بناء القاعدة النحوية، فمن أمثلة ذلك أنه نصب (غير) من قوله تعالى : { مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ }⁽³⁾ على الاستثناء. ويجيز منع صرف (مصر)⁽⁴⁾ من قوله تعالى : { اهْبِطُوا مِصْرًا }⁽⁵⁾ على إرادة مصر من الأمصار⁽⁶⁾.

(2) الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب:

يعتبر الخليل بن أحمد الفراهيدي⁽⁷⁾ ويونس بن حبيب الضبي⁽⁸⁾ أكثر اعتدالاً في أمر قبول القراءات وردّها، فالناظر إلى كتاب سيبويه يلمس شيوع روح الخليل السمة وموقفه الهادئ من هذه القراءات، وكذلك يونس بن حبيب. قال السيرافي وهو يتحدث عن الخليل : (كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه)⁽⁹⁾.

فالخليل ويونس لا يردّان قراءة، بل كانت كل قراءة تلقى منهما القبول، لأن منهجهما هو إعادة مثل هذه القراءات إلى لغات العرب. فمن أمثلة ذلك قبوله نصب (غير) من قوله تعالى : { اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ }⁽⁶⁾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غير المغضوب عليهم ولا الضالين⁽¹⁰⁾ على حذف (غير) ويحتج

(1) سورة المائدة، الآية 38.

(2) انظر من قراءاته التي قرأ بها مع الجمهور، الكشف عن وجوه القراءات السبع، ط4، ص 272.

(3) سورة الأعراف، الآية 59.

(4) هي قراءة الحسن والأغيش : انظر البحر المحيط، ج1، ص 234.

(5) سورة البقرة، الآية 61.

(6) انظر : البحر المحيط، ج1، ص 34.

(7) انظر : وفيات الأعيان، ج 2/، ص 22، وسير أعلام النبلاء، ج 7، ص 409، وبغية الوعاة، ج 1، ص 57.

(8) انظر : ترجمته في بغية الوعاة : 365/2، وشذرات الذهب 301/1، وتوضيح المقاصد والمسالك 242/1.

(9) انظر : سير أعلام النبلاء ج 16، ص 247، وانباء الرواة : ج 1، ص 347.

(10) سورة الفاتحة، الآيات : 6 - 7.

لجواز الرفع فيما ينتصب في المعرفة، كقولهم : (هذا زيد منطلق)⁽¹⁾ بحرف ابن مسعود : { وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا }⁽²⁾ .

نحاة القراءات حتى القرن الثالث:

تُعد هذه الحقبة التي نحن بصدددها، من أخصب فترات النحاة المشتغلين بعلم القراءات، وهى الفترة التي أعقبت السابقين أمثال أبا عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب، ونحاة هذه الفترة هم:

1 -سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت 180هـ)⁽³⁾.

2 -الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة ت 211هـ)⁽⁴⁾.

3 -الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد ت 207هـ)⁽⁵⁾.

4 -الكسائي (أبو الحسن على بن حمزة ت 189هـ)⁽⁶⁾.

5 -قطرب (محمد بن المستنير ت 206هـ)⁽⁷⁾.

6 -أبو عبيدة (معمر بن المثنى، ت 210هـ)⁽⁸⁾.

7 -أبو عبيد (القاسم بن سلام، ت 223هـ)⁽⁹⁾.

8 -الجرمي (أبو عمر صالح بن إسحق، ت 255هـ)⁽¹⁰⁾.

9 -المازني (أبو عثمان بكر بن محمد، ت 249هـ)⁽¹¹⁾.

10 -أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد، ت 250هـ)⁽¹²⁾.

11 -ابن قتيبة (عبد الله بن سلم، ت 276هـ)⁽¹³⁾.

(1) انظر الكتاب، ط2، ص 83.

(2) سورة هود، الآية 72.

(3) نشأة النحو 47، انظر : بغية الوعاة: 2، ص 229، وفيات الأعيان 3، ص 464، ومعجم الأدباء، 16، ص 114، وإنباه الرواة، 2، ص 346.

(4) البلغة في تاريخ أئمة اللغة: 86، انظر : إنباه الرواة : 36/2، بغية الوعاة 1، ص 530، مراتب النحويين : ص 212.

(5) إنباه الرواة : 2، ص 206، ومعجم الأدباء: 13، ص 167.

(6) إشارة التعيين : 379، والأنساب: 420، انظر : طبقات ابن قاضي شهبة: 2، ص 268، وطبقات القراء: 2، ص 371.

(7) إشارة التعيين: 238، أخبار النحويين البصريين للسيرافي، 49، انظر : الأعلام 7، ص 315، وبروكلمان: 2، ص 139، وهدية العارفين: 2، ص 9.

(8) الأعلام : ج 8، ص 1131، وتاريخ بغداد، تلخيص بن مكتوم 346، ومعجم الأدباء، ج 19، ص 154 .

(9) معجم الأدباء، ج 5، ص 2207.

(10) معجم الأدباء ج، ص 1206.

(11) إنباه الرواة وإنباه النحاة ج، ص 246.

(12) بغية الوعاة ج/11278.

(13) وفيات الأعيان: 31/3.

12 -المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد، ت 285هـ)(¹).

13 -ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى، ت 291هـ)(²).

14 -ابن كيسان (أبو الحسن محمد بن أحمد، ت 299هـ)(³).

ويمكن بيان عمل كل منهم في القراءات وموقفه تجاهها فيما يلي:

(1) سيبويه (عمر عثمان بن قنبر):

لم يهدف سيبويه في (الكتاب) إلى بيان موقفه من القراءات والكشف عن وجوهها، وإنما كان في سبيل عرض وتقييد الأصول النحوية مثل القرآن والقراءات والشعر والأمثال واللهجات، التي وجدها في لغات العرب، وقد استعان بالقراءات المعروفة والنادرة في بناء أصوله النحوية. وهو في التأسيس لهذه الأصول كانت له طرائف متعددة نذكر منها ما يلي(⁴):

-أولاً : يثبت بالقراءة التي يختارها قاعدة نحوية.

-ثانياً : يؤيد بها قاعدة ما.

-ثالثاً : يقيس عليها.

-رابعاً: يجعلها أصلاً يخرج عليه بعض القراءات.

-خامساً: يحملها على بعض أقوال العرب.

-سادساً: يوردها مثالاً في جملة الأمثلة التي يسوقها.

وقد أجاز سيبويه بقراءة(⁵) بعضهم قوله تعالى : (وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحَاسِبُكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ)(⁶) النصب (يغفر)، العطف على جواب الشرط بإضمار (أن) بعدها(⁷).

(¹) نشأة النحو: 68، إنباه الرواة، ج 3، ص 241، معجم الأدباء، ج 9، ص 111، وفيات الأعيان، ج 1، ص 626، الفهرست: ص 133.

(²) الأعلام، ج 1، ص 367، ومعجم المتفق والمفترق: 9.

(³) البغية: ج 1، ص 28، إنباه الرواة، ج 3، ص 59، وتاريخ بغداد: ج 1، ص 335، معجم الأدباء: ج 7، ص 137.

(⁴) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 113.

(⁵) هي قراءة ابن عباس والأعرج، انظر البحر المحيط، 360/2.

(⁶) سورة البقرة، الآية: 284، (فيغفر).

(⁷) انظر الكتاب، 90/3.

وأحياناً يختار قراءة وقيس عليها كقياسه على : (إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً ⁽¹⁾)، برفع (بعوضة). وهو بذلك قد يجعلها أصلاً يخرج عليها القراءة المشهورة، كما فعل في قوله تعالى : (قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَيَّ عَتِيدٌ) ⁽²⁾ . قال فرفعه من وجهين على (شيء لدى عتيد)، وعلى، (وهذا بعلي شيخاً) ⁽³⁾ .

يريد أن (عتيد) مرفوع على النعت من (ما)، أو على أنه خبر لمبتدأ محذوف. أي (هو عتيد) ⁽⁴⁾.

ويقول صاحب كتاب القراءات الشاذة إن سيبويه (حتى فيما يعرض له من القراءات، يحاول دائماً التوجه بها حيث يحفظ لها قدسيته، ويأبى أن يطعن بنفسه عليها) ⁽⁵⁾. مثل موقفه في قراءة (هَوُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) ⁽⁶⁾. حيث عمد إلى تحديد شروط ضمير الفصل ⁽⁷⁾ ووجد أن هذه القراءة اعترضته فاختل بها الشرط الثالث، فقال : (فزعم يونس أن أبا عمرو رآه لحناً) ⁽⁸⁾. وترى من قوله هذا؛ رفعها، ولكنه لم يأت بذلك صراحة، مما يدل على احترامه الكبير لهذه الآثار وتقديره لها.

(2) الأخفش الأوسط (أبو الحسن سعيد بن مسعدة):

لم يكن الأخفش يقف من القراءات. كأثر له قداسته بعامة مثل ما كان يقف أساتذته ويقدمونه من إجلال، وإنما هو يخضع كل أثر منها إلى منهجه النحوي — فهو على احترامه لرسم القرآن — فهو لا يتورع عن رفض كثير من القراءات المشهورة ووصفها باللحن ⁽⁹⁾ والرداءة ⁽¹⁰⁾.

(1) سورة البقرة، الآية : 26 (بعوضة).

(2) سورة ق، الآية : 23

(3) سورة هود، الآية : 72.

(4) الكتاب، ج1، ص 106.

(5) القراءات الشاذة، ص 117.

(6) سورة هود، الآية : 78، (أطهر).

(7) وهذه الشروط هي: 1/ أن يكون ضمير الفصل بين المبتدأ والخبر، أو أصله مبتدأ وخبر. 2/ أن يكون بين

معرفتين 3/ أن يكون ما قبله غير مستغن عما بعده. 4/ أن يكون ما بعده مثله في المعنى. انظر الكتاب

9\280 - 390.

(8) الكتاب : 387/2.

(9) أنظر : معاني الأخفش، ص 247.

(10) معاني الأخفش، 329.

وهو لا يفرق في ذلك بين قراءة مشهورة وأخرى نادرة، توافق أو تخالفه في بناء القاعدة أو شرحها بل نجده — في كثير من الأحيان — يعتمد على القراءات النادرة التي انفرد برواية كثير منها نحو:

1 - (فاطر) من قوله تعالى: (قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ اتَّخَذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ) ⁽¹⁾.

2 - (أقول لكم) من قوله تعالى: (وَأَقُلْ لَكُمْ إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ) ⁽²⁾.

3 - (رسوله) من قوله تعالى: (وَمَا نَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) ⁽³⁾.

4 - (لنعلم) من قوله تعالى: (ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى) ⁽⁴⁾.

5 - (يلقون) من قوله تعالى: (فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا) ⁽⁵⁾.

وقد سلك أبو الحسن الأخفش الأوسط مسالك متعددة في توجيهه للقراءات، وهنا أسوق أمثلة يسيرة لهذه المسالك.

1 - فقد خرجها تخريجاً بسيطاً على وجه من وجوه العربية، على نحو

تخريجه قراءة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) ⁽⁶⁾. بنصب مالك على الدعاء ⁽⁷⁾.

2 أو يوجد لها أكثر من مخرج، من ذلك تخريجه لقراءة () غير

المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ⁽⁸⁾، على الاستثناء المنقطع، أو على

الحال من الهاء في (عليهم) ⁽⁹⁾.

3 أو يسلك سبيل القياس، كقياس قوله تعالى: (الْحَمْدُ لِلَّهِ) ⁽¹⁰⁾ بكسر الدال

على الأسماء المبنية، التي يلزمها النحاة. حالة واحدة في كل

المواضع الإعرابية ⁽¹¹⁾.

(1) سورة الأنعام، الآية : 14.

(2) سورة الأعراف، الآية : 22.

(3) سورة التوبة، الآية : 74.

(4) سورة الكهف، الآية : 12.

(5) سورة مريم، 59.

(6) سورة الفاتحة، الآية : 4.

(7) انظر معاني الأخفش، ص 15.

(8) سورة الفاتحة، الآية : 7.

(9) معاني الأخفش، ص 18.

(10) سورة الفاتحة، الآية : 2.

(11) معاني الأخفش، ص 9.

ووجد أبو الحسن في أقوال العرب، ضالته، ومتبعاً أثراً، يستمد منه الكثير من الموافقات، فيرى أن قراءة بعضهم (وَقُولُوا حِطَّةً)⁽¹⁾، بالنصب مثل فعل العرب (سمعاً وطاعة)⁽²⁾· كما أننا نجد أن الشعر كان أظهر أعوان أبي الحسن، وذلك لعنايته الفائقة به، ومن أمثلة مما حمله على الشعر تخريجه قراءة أبي جعفر (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ)⁽³⁾

يقول الشاعر:

وما صَدَمْتُكَ حَتَّى قُلْتُ مِعْلَنَةً * لا نَاقَةً لِي فِي هَذَا، وَلَا جَمَلًا⁽⁴⁾.

والشاهد فيه (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) حيث تكررت لا فرغ الاسم بعد (لا) الأولى إما لأنه مبتدأ وهي نافية غير عاملة، وإما لأنه اسمها، وهي عاملة عمل ليس، ورفع الاسم بعد لا الثانية إما لأن (لا) الثانية زائدة والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد (لا) الأولى وإما لأن (لا) الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالإبتداء وآخره محذوف وجملة المبتدأ والخبر معطوف على جملة (لا) ومعموليهما أو على جملة المبتدأ والخبر، لأن (لا) الثانية عاملة عمل ليس، فالاسم بعدها مرفوع على أنه اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة. وفوق هذا فإن الأخفش — إذا ما قيس بشيوخه المتقدمين — فهو قاس في موقفه من القراءات، شديد اللهجة عليها، لا يحفل بتماسك الأثر منها مع تماسك روايته التي وصلته، فلا نرى في الأخفش روح الهدوء في إصدار الأحكام التي كانت لدى الخليل وسيبويه، وهو قد تتلمذ على الأخير، وأكثر من العودة إليه. ينهل من معينه⁽⁵⁾ في كثير من الآراء والأقيسة والمواقف النحوية.

(1) سورة البقرة، الآية: 58.

(2). (16) معاني الأخفش، ص 346.

(3) سورة البقرة، الآية: 197. (فَلَا رَفَتْ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ)

(4) البيت من البسيط وهو للراعي النميري، ديوانه برواية (وما هجرتك). الديوان، ص 112، معاني الأخفش، ص 124، تلخيص (الشواهد)، ص 405، شرح التصريح 241/1، الكتاب 295/2، ومجالس تغلب، ص 35. والشاهد فيه (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) حيث تكررت لا فرغ الاسم بعد (لا) الأولى إما لأنه مبتدأ وهي نافية غير عاملة، وإما لأنه اسمها، وهي عاملة عمل ليس، ورفع الاسم بعد لا الثانية إما لأن (لا) الثانية زائدة والاسم بعدها معطوف على الاسم الذي بعد (لا) الأولى وإما لأن (لا) الثانية مهملة والاسم بعدها مرفوع بالإبتداء وآخره محذوف وجملة المبتدأ والخبر معطوف على جملة (لا) ومعموليهما أو على جملة المبتدأ والخبر، لأن (لا) الثانية عاملة عمل ليس، فالاسم بعدها مرفوع على أنه اسمها، وخبرها محذوف، والجملة معطوفة على الجملة.

(5) وازن على سبيل المثال بين الكتاب 82/1، ومعاني الأخفش، 78 وما بعدها الصفحة المشار إليها في كلا الكتابين.

(3) الكسائي (أبو الحسن على بن حمزة):

يعد الكسائي من أبرز علماء الكوفة، ويأتي على رأس مذهبها، وقد اجتمع في شخصه النحو والقراءات، وكان لهذا السمات أثر بارز في موقفه من القراءات. (فقد كان يحتج لهذه القراءات ويؤيدها بكل ما ينتهي إليه من لغات العرب وأشعارها على المقياس النحوي وكان لهذا أثر أيضاً⁽¹⁾). فقد قرأ الكسائي — كما يقول الفراء — دهرأ قوله تعالى: (وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ)⁽²⁾ بالرفع ثم عاد إلى النصب.

وجاء في (الجامع) للقرطبي أن الكسائي لم يكن يتشدد في موقفه من الرسم⁽³⁾ وعندما كان يقبل على تخريج القراءات وروى عنه في معاني الفراء⁽⁴⁾. أنه منع قراءة (كن فيكون)⁽⁵⁾ ووقف من بعض القراءات موقف الحذر، وقال لا أعرف.

ومن مواقفه التي انفرد بها، موقفه من القراءات النادرة والمخالفة للمصحف، فإنه كان يصلها، ولم يرد واحدة منها، بل كان يوجهها وفق مذهبه النحوي. فقد أجاز الكسائي قراءة: (إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتُهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ) برفع الملائكة⁽⁶⁾. على تقدير العطف على محل اسم (إن) قبل مجيء الخبر⁽⁷⁾، وقراءة⁽⁸⁾ (إِنَّا كَلَّا فِيهَا)⁽⁹⁾ توكيد الضمير⁽¹⁰⁾. واحتفى محتضناً قراءة: (هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ)⁽¹¹⁾. بنصب (أطهر) وخرجها على الحال⁽¹²⁾.

(1) 3 كتاب المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ابن جني عثمان، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1389هـ، ج1، ص 234، وما بعدها.

(2) سورة البقرة، الآية: 214.

(3) معاني الفراء، 133/1.

(4) ا الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، محمد بن أحمد، بيروت: مؤسسة مناهل العرفان، 2000م، 352/14.

(5) معاني الفراء، 74.

(6) سورة الأحزاب، الآية: 56.

(7) القراءات الشاذة، ص 123.

(8) إعراب النحاس، ج2، ص 654.

(9) الجامع، للقرطبي، ج1، ص 321.

(10) سورة غافر، الآية: 48. (كل).

(11) سورة هود: الآية: 78.

(12) معاني الفران، يحيى بن زياد الفراء، بيروت: 1983م، 14/1.

(4) الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد):

يُعد أبو زكريا الفراء من أكثر النحاة شغفاً بلغة القرآن الكريم، وحباً لقراءته، ومن أوسع علماء عصره علماً بفنون القراءات، تؤازره في ذلك علوم العصر التي نهل منها، وعقل خصب وذاكره قوية. وليس أدلّ على ذلك التعلق بلغة القرآن من قوله الصريح أنه يؤثر لغة القرآن على لغة الشعر، ومن أقواله في ذلك: (الكتاب أعرب وأقوى في الحجة عن الشعر)

والفراء من الملتزمين برسم القرآن، ولكن بعض عباراته توحى أحياناً بخلاف ذلك وأسوق لذلك مثلاً قوله في أحد الحروف: (وهو جائز في العربية، وإن كان مخالفاً للكتاب). أما المادة القرآنية عند الفراء فهي وحدة منسجمة، يقوى بعضها بعضاً ويقرنها بالشعر، أو بلغات العرب، توصلها إلى بناء القاعد النحوية، التي تتألف عنده من آيات القرآن والقراءات المشهورة وغير المشهورة. والفراء — على العموم — لا يفرق بين وجوه القراءات، وبين القراءات المشهورة، فهو يأخذ بها جميعاً، ويستحسنها ولا يرى فيها بأساً، بل يصفها بالجودة والحسن وفشو اللغة وما دامت هذه الروايات توافق مقياسه اللغوي.

وما ينبغي أن يذكر هنا أن تمسك الفراء بتحكيم مقياسه اللغوي يشير إلى عدم الأخذ بهذه القراءات، كأن يرفضها أو يفضل غيرها عليها. فقد فضل قراءة الجمهور (شهر رمضان) على قراءة النصب النادرة، ووصفها بالجودة و (الوجه الأول) أحب إليّ، و (أجودها الرفع) و (الوجه الرفع) و (الرفع وجه القراءة)، ووصف القراءات النادرة ب (القبح)، و (لا أشتيتها)، و (لست أستحب) و (لست أرغب)، (لا أشتيها لأنها شاذة)؛ غير أنه - مع ذلك - كان يحاول إيجاد المخرج لها. فقراءة الحسن: (لا ترى إلا مساكنهم) فيها قبح، ولكن لها نظير، وهو قول أحد الشعراء:

ونارنا لم تر ناراً مثلها * قد علمت ذاك معد أكرماً⁽¹⁾.
وأجرى على مقياسه قراءة بعضهم: (يَكَاذُ سَنَا بَرَقَهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ)⁽²⁾.

(1) انظر القراءات الشاذة، ص 131.

(2) سورة النور، الآية: 43.

بضم الياء وكسر الهاء من (يذهب) وهى قراءة غير مستحبة، غير أنها مشفوعة — كما قال — بقراءة ابن كثير وأبي عمرو ⁽¹⁾. ومنها كذلك (وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ تَنْبُتُ بِالذُّهْنِ) ⁽²⁾. بفتح التاء وكسر الباء في قوله (تَنْبُتُ). ومما يرى من أفكار جديدة كل الجدة لدى الفراء، إذا ما قيس بسابقيه ولا يذهب بنا بعيداً؛ فهذا أمر طبيعي أن يصدر عن (نحوي مؤسس يبغي توطيد أصول النحو في الكوفة دون الانتصار للقرارات الشاذة، الذي يفترض كثرة الوجوه كما هو الأمر عند المشتغلين بهذا الشأن، الوارثين آراء المتقدمين واختلافاتهم) ⁽³⁾.

وفوق ذلك فإن الفراء، مع علو كعبه في هذا الباب، لم يهمل آثار السابقين، بل كان وفياً لهذه الآثار، (يحسن الظن بها ويحتج لها، ويكشف عن وجوها، ويتعصب لها أحياناً، وقد أثبت بها حروفاً وقراءات نادرة، ووجوهاً محتملة لبعض القواعد النحوية الجديدة) ⁽⁴⁾.

(5) قطرب (محمد بن المستنير):

جاء في (إنباه الرواة على إنباه النحاة) أن محمداً بن المستنير قد أخذ عن أستاذه سيبويه ⁽⁵⁾. وجماعة من العلماء ⁽⁶⁾، كما أخذ العلم من يونس بن حبيب ⁽⁷⁾، ومن الرجال الذين ترجع إليهم الأصول. الأمر الذي مكّنه وأتاح له أن يصنع مصنفات كثيرة في علوم القرآن والعربية، ذكر منها (العلل في النحو) و (معاني القرآن) ⁽⁸⁾.

ومما يشار إليه هنا أن كثيراً من مصنفات قطرب، لم تصل إلينا؛ لكن مما أتيح إليه النشر يدل — بلا شك — على مذهبه، فقد كان ينتصر لقراءة حمزة: (وَمَا

(1) انظر القرطبي، 15/12.

(2) سورة المؤمنون، الآية 20.

(3) القراءات الشاذة، 134.

(4) المرجع السابق، 134.

(5) إنباه الرواة، 219/3.

(6) المصدر نفسه، 219/3.

(7) انظر مراتب النحويين، 67.

(8) انظر إنباه الرواة، 220/3.

أَنْتُمْ بِمُصْرَحِيٍّ (1)، وكان قد رفضها الفراء والأخفش قبله، وكان هو يحملها على قول أحدهم (2).

ماضٍ، إذا هم بالمضي * قال لها : لك يا تافيٍّ
وخرج كذلك قراءة الحسن : (مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ بِفَاتِنِينَ * إِلَّا مَنْ هُوَ صَالِ
الْجَحِيمِ) (3)، بضم اللام، بإرادة جمع (صال) أي صالون، فحذف نون الإضافة،
 واحتفظ بالواو، ثم حذفها لإلتقاء الساكنين (4). وحمل (من) معنى الجمع، واستشهد
لهذا بقوله تعالى : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ) (5).

وقطرب لا يخرج على هذا النهج فلي النظر إلى القراءات النوادر، شأنه
في ذلك شأن أستاذه : سيبويه ويونس. فبالنظر إلى أمثله التي أجراها وهو يخرج
الآيات وموقعه من توجيه قوله تعالى : (زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ
شُرَكَاءُهُمْ) (6)، فقد نظر من وجه أن الشركاء فاعل للمصدر (قتل)، كأنه — من
وجهة نظر — قال : زين لكثير من المشركين أن قتل شركائهم أولادهم، وشبهه
بقوله : (حُبِّبَ إِلَى رُكُوبِ الْفَرَسِ زَيْدٌ، أَي أَنْ رَكِبَ الْفَرَسَ زَيْدٌ؛ لَكِنْ ابْنُ جَنِيٍّ قَدْ
ضَعَّفَ هَذِهِ الْمِثَابَةَ) (6).

(6) أبو عبيدة (معمر بن المثنى) :

يعدّ أبو عبيدة معمر بن المثنى أحد تلاميذ أبي عمرو بن العلاء ويونس بن
حبيب، قال عنه الفراء (7). والسيرافي والأزهري إنه كان ضعيفا في النحو، لكنّ
الثابت أن أبا عبيدة كانت له مشاركة في النحو واشتغال بالقرآن أيضاً.
يشفع له في ذلك كتاباه : (معاني القرآن) و (مجاز القرآن)، وفوق ذلك: فلا
أقول إنّ أبا عبيدة ضعيف في النحو؛ بل العبارة الأوفق أن انصرافه إلى اللغات
وأيام العرب (8). كانت شاغلاً له أن يركب إلى النحو ويعطيه اهتمامه.

(1) سورة إبراهيم، الآية 22.

(2) انظر خزانة الأدب: تقي الدين أبوبكر الحموي، شرح عصام شبتو، 2، بيروت، دار مكتبة الحياة، 1991م، 4/431.

(3) سورة الصافات الآيات: 162 – 163.

(4) انظر القراءات الشاذة، ص 135، نقلاً عن المحتسب، لابن جني 2/228.

(5) سورة يونس، الآية : 42.

(6) سورة الأنعام، الآية : 137.

(6) القراءات الشاذة، ص 135، نقلاً عن المحتسب، 2/328.

(7) انظر معاني الفراء، ج1، ص 8.

(8) انظر انباه الرواة، ج3، ص 277.

كان أبو عبيدة في كتابه (مجاز القرآن) قد (أفصح عن وفاء للغة القراءات، واحترام شديد للرسم، واندفاع في الذود عن مصحف عثمان الذي اتهم بوقوع اللحن فيه)⁽¹⁾.

وهذا النهج السليم كان حافزاً لأبي عبيدة، في استقباله للقراءات النادرة. فمن ذلك استحسنه وجه القراءة (لَا تَقُولُوا رَاعِنَا) ⁽²⁾، وجعلها كلمة واحدة منهياً⁽³⁾.

كما خرج قراءة بعضهم: (فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ)⁽⁴⁾، على المجاز، بل شرحها بقوله: (إنه ليس في قتل ولي المقتول الذي قتل ثم قبل هو به سرف)⁽⁵⁾، وتابع أبو عبيدة سيبويه في تخريج قراءة عيسى بن عمر ⁽⁶⁾: (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ)⁽⁶⁾ بالنصب على الاشتغال، مع أن هواه في الرفع ⁽⁷⁾. ونقل عنه جواز (فئة) من قوله تعالى: (قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ الْتَقَتَا فِئَةٌ تُقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ)⁽⁸⁾. وساق تأييداً لها قول الشاعر كثير عزة:

فكنت كذي رجلين: رجل صحيحه * ورجل رمى بها الزمان فشلت ⁽⁹⁾
. وكان أبو عبيدة في أحاديث كثيرة – يستعين بسياق القرآن الكريم في تخريج القراءات النادرة، ومثاله كما فعل في قراءة: (مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ)⁽¹⁰⁾، إذ قوى هذا الوجه بقوله تعالى: (إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)⁽¹¹⁾ .. لكونها مثلها جاءت على الخطاب.

(1) انظر القراءات الشاذة، ص 136، نقلاً عن مشكل إعراب القرآن لابن قتيبة 39.

(2) سورة البقرة، الآية: 104. (راعنا) والتتوين قراءة الحسن، انظر حاشية القراءات الشاذة، ص 136.

(3) مجاز القرآن، ج1، 39.

(4) سورة الإسراء، الآية: 33، (فلا يسرف) انظر القراءات الشاذة، 136.

(5) مجاز القرآن، ج1، 49.

(6) انظر القراءات الشاذة، 136.

(6) سورة البقرة، الآية: 38.

(7) انظر مجاز القرآن، ص 165-166.

(8) سورة آل عمران، الآية 13.

(9) انظر مجاز القرآن، ص 87/1.

(10) سورة الفاتحة، الآية: 4.

(11) سورة الفاتحة، الآية: 5.

وأحياناً يرتقي أبو عبيدة بالقراءات النادرة، ويصل بها أن يجعلها حجة للقراءات المشهورة، ومن ذلك اعتماده على قراءة أبي جعفر (لِيَجْزِيَ قَوْمًا) ⁽¹⁾ في تخريج قراءة عاصم (وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ) ⁽²⁾. بنون واحدة وجيم مشددة. ومما ينظر له بتقدير وإعجاب شديد — أن أبا عبيدة — وهو البصري يقبل القراءات النادرة جميعاً، ولا يردّ شيئاً منها، وما ذلك إلا أنه يراها سنة لا يجوز الطعن عليها.

(7) أبو عبيد (القاسم بن سلام):

أخذ أبو عبيد القاسم بن سلام العلم عن الكسائي وأبي عبيدة، وكان له موقف مغاير لمن سبقوه في القراءات. فقد استبدّ به المنهج، وجعله ينكر كثيراً من القراءات المشهورة بل النادرة ⁽³⁾. ومن ذلك وصفه قراءة حمزة (بمصرخي) ⁽⁴⁾ بالغلط ⁽⁵⁾، كما نجده قد ردّ غيرها ردّاً شنيعاً، كما يقول أبو جعفر النحاس ⁽⁶⁾، وأساء الظن ببعضها الآخر ⁽⁷⁾.

وظل أبو عبيد أسيراً لموقفه هذا؛ ونرى ذلك بيّناً في موقفه من القراءات النادرة والحروف المخالفة؛ إذ نجده قد أنكر عدداً منها، مثل قراءة الأعمش: (وَمِنْ النَّخْلِ مَنْ طَلَعَهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّتِ مِنْ أَعْنَابٍ) ⁽⁸⁾ برفع جنات. إلى جانب قبول عدد آخر من القراءات مما يوافق مذهبه النحوي؛ ولا يثبتته عن ذلك إلا إجماع العامة على خلافها. ومن أمثلة ذلك نجد قد فضل قراءة مجاهد: (يَوْمَئِذٍ يُؤْفِقُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ الْحَقَّ) ⁽⁹⁾ برفع (الحق) مستعيناً بحرف أبي: (يَوْمَئِذٍ يُؤْفِقُهُمُ اللَّهُ دِينَهُمُ) ⁽¹⁰⁾. وقال: (ولولا كراهية خلاف الناس لكان الوجه الرفع، ليكون نعتاً لله، عز وجل، وليكون موافقاً لقراءة أبي..) ⁽¹¹⁾.

(1) سورة الجاثية، الآية: 14.

(2) سورة الأنبياء، الآية: 88.

(3) انظر القراءات الشاذة، ص 138.

(4) سورة إبراهيم، الآية: 22.

(5) انظر البحر المحيط، ج5، ص 419.

(6) انظر القراءات الشاذة، ص 138، نقلاً عن إعراب القرآن، للنحاس، ص 462/3.

(7) انظر البحر المحيط، 136/4، والقراءات الشاذة، ص 138، نقلاً عن مشكل إعراب القرآن، ج1، ص 41.

(8) سورة الأنعام، الآية: 99. (وجنات).

(9) سورة النور، الآية: 25.

(10) انظر: إعراب النحاس، 436/2.

(11) القراءات الشاذة، ص 139، نقلاً عن البيان في إعراب غريب القرآن، ج2، ص 132.

(8) الجرّميّ (أبو عمر صالح بن إسحاق):

الجرّميّ أبو عمر صالح بن إسحاق، كان سليم النظر، من خلال موقفه من القراءات الشاذة، فهو يقف من هذه القراءات موقف العالم الذي يحاول أن يجد لها وجهاً.

ومن خلال الآراء القليلة التي وقفنا عليها، نجد في كتاب (القراءات الشاذة) أن أبا البركات الأنباري في كتابه: (البيان في إعراب القرآن) يروي عن توجيه لقراءة نصب (أيهم) في قوله تعالى من سورة مريم: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)⁽¹⁾. على لغة العرب؛ ثم يقول: (خرجت من الخندق — يعني خندق البصرة — حتى صرت إلى مكة لم أسمع أحداً يقول: أضرب أيهم أفضل، أي: كلهم منصوب)⁽²⁾. كما روى عنه أبو حيان تخريجه لقراءة رفع (الحق)⁽³⁾. من قوله تعالى: (وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ)⁽⁴⁾، على لغة تميم، الذين يجعلون ما هو فعل — عند غيرهم — مبتدأ عندهم⁽⁵⁾.

(9) المازني (أبو عثمان بكر بن محمد):

كان المازني ذا لهجة حادة وقاسية بحق القراءات، لم تُعهد في سابقه، ولعلّ أشدّ مواقفه عنفاً كان مع حمزة ونافع. (نافع هو من هو في علم القراءات. فقد أخذ عن سبعين من التابعين، وجعله ابن مجاهد أحد القراء السبعة لضبطه وعلمه)⁽⁶⁾.

لكن مع ذلك نجد المازني يقرّ بأن القراءة سنة⁽⁷⁾، ولكن احترامها مرهون عنده بموافقة النحو، وهو بذلك لا يميز بين قراءة مشهورة وأخرى نادرة⁽⁸⁾.

(1) سورة مريم، الآية: 69.

(2) انظر البيان في إعراب القرآن، ج 2، ص 133.

(3) البحر المحيط، ج 7، ص 259.

(4) سورة سبأ، الآية: 6.

(5) البحر المحيط، ص 257.

(6) انظر: القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 62.

(7) انظر: القراءات الشاذة، ص 140، نقلاً عن مجالس العلماء، للزجاجي، ص 294.

(8) القراءات الشاذة، ص 140.

فهو يؤثر نصب (كل) من قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) ⁽¹⁾، لأن عامة القراء أبت إلاّ النصب، ولكنه لا يمتنع عن تخريج الرفع ⁽²⁾. على الابتداء؛ لأن ذلك — في نظره — جائز. وهو إن أجاز، هذا الوجه، لا نجده يعلق على مخالفة الرسم في تخريجه قراءة عيسى الثقفي والحسن ⁽³⁾، (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ⁽⁴⁾ على العطف. لأن القراءة النادرة عن المازني، كالمشهورة أثر من الآثار التي تخضع للمقياس المحدد.

(10) أبو حاتم السجستاني (سهل بن محمد):

لم يكن أبو حاتم مثل المازني في موقفه من القراءات وطعنه عليها بل فاق صاحبه هذا، زاد عليه في طعن، و (بلهجة قاسية على وجوه كثيرة من القراءات المشهورة وطعن على طائفة أكبر من القراءات النادرة، ولم يقبل منها إلاّ ما وافق مقياسه النحوي. ولعل ما وصل إلينا من هذا الطعن يربو على مجموع ما طعن به النحاة جميعاً) ⁽⁵⁾. وهذه أمثلة لمواقفه من القراءات:

-فقد ردّ قراءة شيبه ⁽⁶⁾: (وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقَرٌّ) ⁽⁷⁾ بفتح القاف، وبين أن هذا الفتح لا وجه له ⁽⁸⁾.

-وردّ قراءة ⁽⁹⁾: بعضهم: (قَالَ هَلْ أَنْتُمْ مُّطْلِعُونَ) ⁽¹⁰⁾ بكسر النون ⁽¹¹⁾. ورأي أنه لا وجه له أيضاً.

-ولا وجه عند القراءة: (وقد صدق عليهم إبليس ظنه) بنصب (إبليس) ⁽¹²⁾ ورفع (الطعن).

-ولحنّ قراءة ⁽¹³⁾ أبي جعفر (يذهب الأبصار) ⁽¹⁴⁾.

(1) سورة القمر، الآية: 49.

(2) انظر القراءات الشاذة، ص 14.

(3) البحر المحيط، ج 11، ص 316.

(4) سورة فاطر: الآية: 36، (فيَمُوتُوا).

(5) المرجع نفسه، ص 140.

(6) البحر المحيط: 174/8.

(7) سورة القمر، الآية: 3.

(8) البحر المحيط: 174/8.

(9) البحر المحيط: ج 7، ص 361، وهي قراءة عثمان بن أبي عمار.

(10) الصافات، آية: 54، (مطلعون).

(11) الجامع، القرطبي، 83/15.

(12) انظر المحتسب: 191/2.

(13) إعراب النحاس: 155/1، 370/2.

(14) سورة النور، الآية: 43.

- ووصف غير هذه القراءة بالرداءة في العربية ⁽¹⁾، والغلط ⁽²⁾، والخطأ ⁽³⁾، والضعف ⁽⁴⁾، وعدم الجواز ⁽⁵⁾.

- ورد الرواية ⁽⁶⁾ عن عاصم: (إِنِّي آمَنْتُ بِرَبِّكُمْ فَاسْمَعُونِ) ⁽⁷⁾ بفتح النون، وجعلها من الخطأ لأن ذلك عنده، كما يقول: أمر فإما حذف النون وإما كسرهما على وجهة البناء ⁽⁸⁾.

- ومن ذلك قوله أيضاً في قراءة ⁽⁹⁾ أبي جعفر: (إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيِّحَةً) ⁽¹⁰⁾ برفع (صيحة): ينبغي ألا تجوز لأنه إنما يقال: ما جاءني إلا جاريتك، ولا يقال ما جاءتني إلا جاريتك؛ لأن المعنى: ما جاءني أحد إلا جاريتك ⁽¹¹⁾.
- وأنكر قراءة ⁽¹²⁾ الأعمش: (وَمِنَ النَّخْلِ مِنْ طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ) ⁽¹³⁾ برفع (جَنَاتٍ). قال: (وهي محال لأن الجنات لا تكون من النخل) ⁽¹⁴⁾.

وفيما يبدو أن هذا الطعن الكثير على وجوه القراءات عند السجستاني، يعود إلى قلة معرفته بالوجوه النحوية، وليس هذا الزعم من عندي، فقد رماه النحاة بالضَّعف، مما توافر لدى آرائهم حوله نجد أن:
- المبرد؛ قال: (كان دون أصحابه في النحو) ⁽¹⁵⁾.
- والسيرافي؛ قال: (لم يكن بالحاذق في النحو) ⁽¹⁶⁾.

(1) البحر المحيط: 298/5 و 120/6.

(2) إعراب النحاس: 594/1، والجامع، ج 14، ص 112، والبحر المحيط، ج 7، ص 146.

(3) أنظر البحر المحيط، ج 7، ص 729.

(4) انظر إعراب النحاس، ج 2، ص 19.

(5) البحر المحيط: 51/5.

(6) البحر المحيط: ج 7، ص 329.

(7) سورة يس، الآية: 25.

(8) البحر المحيط: ج 7، ص 329.

(9) المحتسب، ج 2، ص 206.

(10) سورة يس، الآية: 29.

(11) إعراب النحاس: 217، والبحر المحيط، 51/5، 298.

(12) انظر مختصر، 39.

(13) سورة الأنعام، الآية: 99.

(14) إعراب النحاس، 569/1.

(15) المصدر السابق نفسه، 519/2.

(16) أخبار النحويين البصريين، ص 71.

وما قيل عن ضعف النحو، فإن أبا حاتم السجستاني لم يكن يعدم الحيلة في التماس الوجوه للقراءات الشاذة، فقد نقلت لنا بعض الكتب بعض توجيهاته. من مثل ما يلي:

- رأى أن قراءة ابن وثّاب والأعمش: (ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ)⁽¹⁾. بجر (الْمَتِينُ) محمولة على الجوار⁽²⁾.

- وقراءة بعضهم: (ن وَالْقَلَمِ)⁽³⁾ على إضمار واو القسم⁽⁴⁾.
- وأن قراءة ابن عباس ومسروق⁽⁵⁾: (فَلَهُ جَزَاءُ الْحُسْنَى)⁽⁶⁾ بنصب (جزاء) على حذف التنوين.

- وأن قراءة بعضهم: (وَنَادَى نُوحٌ)⁽⁷⁾ بفتح الهاء على أنه أراد (ابنها)، ثم حذف الألف كما تحذف واو (ابنه)⁽⁸⁾.

(11) ابن قتيبة (عبد الله بن مسلم):

عد" صاحب كتاب (القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي)⁽⁹⁾. ابن قتيبة الوريث الشرعي لمذهب أستاذه⁽¹⁰⁾ أبي حاتم السجستاني في تهجمه على القراءات، من دون تمكن أو دراية عميقة بوجوه العربية. وبسبب ذلك قال فيه أبو الطيب اللغوي صاحب كتاب مراتب النحويين: (كان يتسرع في أشياء لا يقوم بها، تعرّضه لتأليف كتاب في النحو.. مما أزرى به عند العلماء)⁽¹¹⁾.
ومن أبرز مواقف ابن قتيبة أنه كان يتعصب لمذهبه النحوي، غير آبه بشيء، ولو كلفه هذا التعقيب التعرض لبعض مظاهر القرآن الكريم ولقرائه الكبار؛ ولعل حمزة — أحد السبعة — لم يسلم من هذا الطعن، فقد شدد ابن قتيبة

(1) سورة الذاريات، الآية : 58.

(2) إعراب النحاس: 246/3.

(3) سورة القلم، الآية: 1.

(4) إعراب النحاس: 480/3.

(5) البحر المحيط، 160/6.

(6) سورة الكهف، الآية: 88/18.

(7) سورة هود، الآية: 42.

(8) إعراب النحاس، ج2، ص 92.

(9) القراءات الشاذة، 144.

(10) انظر مراتب النحويين، ص 84.

(11) المصدر نفسه، ص 85.

التنكير عليه، و (نعتة بالجهل والخلط وتضليل العامة في اختياراته، ورفض بعض قراءاته⁽¹⁾).

ونجد ابن قتيبة قد اتبع ذات المنهج في القراءات النادرة، ومدار تعامله مع هذه القراءات أن يراعى فيها مذهبه النحوي. وهذه أمثلة لبيان موقفه من القراءات النادرة:

- رفض قراءة بعض المتقدمين: (فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ)⁽²⁾ بفتح التاء ونصب الأعداء.

- رمى أبا حيوة بالكفر لقراءته: (وَلَا يَحْزُنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)⁽³⁾ بفتح الهمزة (أَن).

- خرّج قراءة⁽⁴⁾ بعض السلف: (وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا)⁽⁵⁾ . قال: (والمعنى أنها لا تقف ولا تستقر ولكنها جارية أبداً)⁽⁶⁾.

- ونرى أنه لم يحتفل بأنّ القراءة هذه قد خالفت الرسم لكنها قد وافقت مذهبه النحوي.

- كما خرّج قراءة بعض المتقدمين: (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ)⁽⁷⁾ على أنها يا مالك⁽⁸⁾ ونجده - أحياناً - قد فضّل بعض هذه القراءات على القراءات المشهورة، فقراءة ابن عباس (بَلْ أَدَارَكَ عِلْمُهُمْ)⁽⁹⁾ أشدّ إيضاحاً للمعنى . وهو - بعد هذا - قد يحتج بهذه الحروف للقراءات المشهورة؛ باعتبار أن القراءة سنة لا بد من الأخذ بها، إذا جرت عند غير واحد من القراء.

(12) المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد): وقف المبرد من القراءات المشهورة والقليلة موقف أستاذه⁽¹⁰⁾ المازني، فقد تابعه في تحكيم القياس النحوي في القراءات؛ يضرب سنيتها صفحا، متعللاً بضرورة التحليق بأسلوب القرآن الكريم، وحملة على أشرف المذاهب في العربية⁽¹¹⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) سورة الأعراف، الآية: 150. (فلا تشمت).

(3) سورة يونس، الآية: 65.

(4) انظر البحر المحيط، 336/7.

(5) سورة يس، الآية: 38.

(6) انظر: القراءات الشاذة، ص 145، نقلاً عن تأويل مشكل القرآن، 243.

(7) سورة الزخرف: الآية 77.

(8) تأويل مشكل القرآن: 236.

(9) سورة النمل، الآية: 66.

(10) انظر أخبار النحويين البصريين، 76.

(11) الكامل، للمبرد: 39/3.

ولعلّ المدة الزمانية التي باعدت بينه وبين من نقل عنهم حرفياً كسيبويه، كانت كفيلة ببيان اختلاف مستوى شهرة القراءة في مرحلة التكوين والتطور، ومن الشواهد على قولنا هذا أن سيبويه⁽¹⁾ قال: (قرأ الناس: (علام الغيوب)⁽²⁾). على وجهين فرد المبرد⁽³⁾ قوله مع أن قراءة الرفع هي التي رجحت لغتها وكان يقول في بعض القراءات: (قرأ القراء)⁽⁴⁾، والقراءة لواحد أو اثنين لا أكثر⁽⁵⁾. غير أنه من أقواله السائدة في ذلك قوله المعروف: (إذا جعلت النواذر والشواذ غرضك كثرت زلاتك)⁽⁶⁾ — لكنه — مع ذلك — كما جاء في (المقتضب) و (مشكل إعراب القرآن) و (إعراب النحاس) قد وصف بعض القراءات المشهورة باللحن⁽⁷⁾، والغلط⁽⁸⁾، والقبح⁽⁹⁾ وعدم الجواز⁽¹⁰⁾، كما حمل بعضها على الضرورة الشعرية⁽¹¹⁾، ونعت بعض القراء بالوهم⁽¹²⁾. وبهذه الحدة، وهذا التحامل على بعض القراء، نجده قد نظر إلى القراءات الشواذ نظراً غايراً به سابقه، يتجلي ذلك فيما يلي:

- ردّ الرواية عن نافع: (أتعداني)⁽¹³⁾ بفتح النون الأولى قائلاً: إن كان مثل هذا يجوز، فليس بين الحق والباطل فرق. يتركون كتاب الله — عز وجل — ولغات العرب، ويستشهدون بأعرابي بوال⁽¹⁴⁾.

- ووصف قراءة: (أطهر)⁽¹⁵⁾ باللحن الفاحش.

-
- (1) الكتاب: 286/1.
 - (2) سبأ: الآية: 48 (علام الغيوب).
 - (3) المقتضب، للمبرد، 114/4.
 - (4) المصدر نفسه، 252/3.
 - (5) القراءة هي: (ومن يقتت منكن الأحزاب: 31/33).
 - (6) الأشباه والنظائر، الإمام تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السيوطي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م، 49/3.
 - (7) المقتضب: 134/2.
 - (8) مشكل إعراب القرآن: 141/2.
 - (9) إعراب القرآن، للنحاس، 192/3.
 - (10) المصدر نفسه، 184/1.
 - (11) انظر المقتضب: 171/2، والكامل، للمبرد: 38/1.
 - (12) إعراب النحاس: 184/1.
 - (13) الأحقاف: الآية: 17، (والذي قال لوالديه أف لكما أتعداني أن أخرج).
 - (14) إعراب النحاس: 152/3.
 - (15) سورة هود: الآية: 78/11.

- ورفض حذف القسم في قراءة بعضهم: (قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ) (1).
- ولحن قراءة (2) بعضهم: (وهو خادعهم دعهم) (3). لأجل حرصه الشديد على علامة الإعراب.
- وفضل (4) نصب (الطير) على قراءة الأعرج: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) (5) بالرفع.
- ورأى أن قراءة (6) عمارة بن عقيل: (وَلَا اللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ) (7) بحذف تنوين (سابق) ونصب (النهار) ليست الوجه، لأن الحذف — عنده — إنما وقع لالتقاء الساكنين، ولا يكون ذلك إلا في حروف المدّ واللين (8).
- ونرى أن المبرد كان همه الأول أن يفي بحق النحو عليه بكل ما يستطيع، وإلا فكيف نراه قد تابع سيبويه في توجيه قراءة: (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) (9) وعلى جعل (هم) مبتدأ و (الظالمين) خبره وخرج حرف أبي: (تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسَلِّمُونَ) (10). على معنى: (إِلَّا أَنْ يَسْلَمُوا وَحَتَّى يَسْلَمُوا) (11).
- يقول امرئ القيس:
- فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَبْكِي عَيْنُكَ إِنَّمَا * تُحَاوِلُ مُلْكَاً، أَوْ نَمُوتُ فَتَعْدِرَا (12)
- وما لم نعهده عند النحاة السابقين، ووجدناه عند المبرد أنه قدّر لبعض هذه القراءات قواعد جديدة، نذكر منها ما يلي:

(1) سورة ص: الآية 48.

(2) هي قراءة مسلمة بن عبد الله النحوي، المختصر: 29.

(3) سورة النساء، الآية: 142.

(4) المقتضب، 213/4.

(5) سورة سبأ، الآية 10.

(6) الخصائص، 135/1.

(7) سورة يس، الآية: 40.

(8) الكامل: 135/1.

(9) سورة الزخرف، الآية: 76.

(10) سورة الفتح، الآية: 16.

(11) انظر القراءات الشاذة، ص 149.

(12) البيت من الطويل وهو لإمرئ القيس: 66، وخزانة الأدب 212/4، شرح أبيات سيبويه 912، المقتضب 28/2، الشاهد فيه قوله (أو تموت) حيث نصب الفعل المضارع بإضمار (أن) أو بمعنى (إلا).

-تتكير الظرفين⁽¹⁾ (قبل) و (بعد) : قياساً على تتكير (أولاً) و (آخراً)، بقراءة بعضهم: (لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ)⁽²⁾.

-جواز نداء النكرة (يا رجلاً).

-أجاز دخول لام الابتداء على (أن) المفتوحة بقراءة⁽³⁾ سعيد بن جبير: (إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ)⁽⁴⁾.

-وإعمال (إنّ) المخففة المكسورة الهمزة عمل (ليس) بقراءة سعيد بن جبير: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَلُكُمْ)⁽⁵⁾.

ولا أجد بأساً من أن أختتم هذا القول بما أجراه صاحب (القراءات الشاذة) حول موقف المبرد من القراءات الشاذة. ذلك أن المبرد (تعصب لمذهبه النحوي تعصباً ظاهراً عل حساب القراءات الشاذة، وتابع أستاذه المازني في قسوته، فلم يراع للقراءة حرمة ولم يحفظ ذم أصحابها، فقبل منها ما وافق مذهبه النحوي، ورفض ما لم يوافقه)⁽⁶⁾، غير أنه وقف من بعضها موقف الإنسان الحذر، واحتج لما أخذ أحياناً بالقرآن الكريم وبالشعر ولغات العرب .

(13) ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى):

كان ثعلب أحمد بن يحيى أبو العباس أكثر تأدباً مع أساتذته، في النظر إلى القراءات، يتابعهم فيما يقولون، ولا يخرج عليهم، بل يفوقهم — أحياناً — احتراماً للقراءات، فقد قال: (إذا اختلف الإعرابان في القراءات لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كل من الناس فضلت الأقوى)⁽⁷⁾. وله مواقفه الجليلة التي انسق فيها مع سابقه، وبخاصة من القراءات النادرة أو المخالفة، وهذه أمثلة نسوقها لبيان ذلك:

(1) المقتضب : 180/2.

(2) سورة الروم، الآية : 4.

(3) مغنى اللبيب، جمال بن هشام الأنصاري، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، 1/ 257.

(4) سورة الفرقان، الآية: 20.

(5) سورة الأعراف، الآية: 194.

(6) القراءات الشاذة: 150.

(7) الإتقان : 83/1.

-ذهب مع سيبويه إلى أن حرف ابن مسعود: (وهذا بعلي شيخ) ⁽¹⁾. على حذف
المبتدأ (شيخ). قال: (إذا كان مدحاً أو ذماً استأنفوه) ⁽²⁾.

-وخرج قراءة يعقوب بن أبي إسحاق الحضري: (بَلَدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ أَغْفُورٌ) ⁽³⁾
بالنصب على حذف الفعلين: (أسكن وأعبد).

-وتابع الكسائي في تخريجه لقراءة الحسن: (لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ
الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ) ⁽⁴⁾. بناء ظلم للمعلوم. قال: (قال الكسائي: هذا استثناء
يعرض، ومعنى استثناء منقطع) ⁽⁵⁾.

وذهب مع بعض النحاة إلى — (أظهر) في قراءة أهل المدينة: (هَؤُلَاءِ
بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ) ⁽⁶⁾ حال ⁽⁷⁾.

ومما يحسب لثعلب هذا أنه كان يتخلق بأخلاق العلماء، وهى الدقة في
الأخذ والنقل وإبداء الرأي، (لا يدلي برأي لا يعرفه. وهذا ما ظهر في موقفه من
بعض القراءات النادرة.. كما كان ينص على الوجوه النحوية التي لم تبلغه قراءتها
وكان أغلبها قراءات شاذة) ⁽⁸⁾.

(14) ابن كيسان (أبو الحسين محمد بن أحمد):

وما أن يأتي القرن الثالث على نهايته إلا ويختتم بتلميذ أبي العباس ثعلب
وأبي العباس المبرد. يقول صاحب (القراءات الشاذة): (هذا النحوي لم تصل إلينا
كتبه، ولكن النصوص المتفرقة تدل على تمكنه في فن القراءات، وعلى اعتداله في
موقفه منها، ولا سيما القراءات النادرة) ⁽⁹⁾.

(1) سورة هود: الآية: 72.

(2) مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، 1948م، 360/2.

(3) سورة سبأ، الآية: 15.

(4) سورة النساء، الآية: 148.

(5) مجالس ثعلب: 270/1.

(6) سورة هود، الآية: 78.

(7) مجالس ثعلب، 359/2.

(8) انظر المصدر نفسه، 270/1.

(9) انظر إنباه الرواة: 57/3.

-فقد خرج قراءة ابن محيصن : (سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)⁽¹⁾ بهمزة واحدة على حذف همزة الاستفهام لأن (أم) تدل عليها، واستشهد لها بقول الشاعر: تروح من الحيّ أم تبتكر * وماذا يغرك لو ننتظر⁽²⁾.
-وأجاز بعض الوجوه النحوية التي تمثلها الآيات، ومن ذلك تجويزه نصب (رب) من قوله : (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)⁽³⁾ على المدح، ورفضه وجه النداء فيها، لأنه لا يصير — كما قال — كلامين⁽⁴⁾، وهو في الوجهين كلامان، ولكن أحدهما — وهو النداء — فيه التثاق.

ومما تقدم، نستطيع القول إن ابن كيسان كان يسلم بوجوه القراءات وبخاصة القراءات الشاذة، وهذا الموقف يدفعه إلى مضاف من نظروا إليها أمثال الخليل ويونس وسيبويه وقطرب وأبي عبيدة وثعلب⁽⁵⁾.

نحاة القراءات في القرن الرابع:

ينظر إلي القرن الرابع باعتباره القرن الذي توج فيه النحاة جهودهم في القراءة، إذ تميزت تلك الجهود بالغنى والمباشرة، كما أن مصطلح القراءات الشاذة قد أخذ يظهر — بجلاء — في هذه الحقبة. والنحاة الذين سوف نستعرض جهودهم هم:

- (1) الطبري (أبوجعفر محمد بن جرير، 310هـ).
- (2) أبو إسحاق الزجاجي⁽⁶⁾.
- (3) علي بن سليمان الأخفش⁽⁷⁾.
- (4) أبوبكر ابن السراج.
- (5) أبوبكر بن مجاهد⁽⁸⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 6.
(2) البيت لإمرئ القيس في ديوانه : 154.
(3) سورة الفاتحة، الآية : 2.
(4) إعراب النحاس، 121/1.
(5) انظر القراءات الشاذة: 153.
(6) بغية الوعاة 1207/2.
(7) هو علي بن سليمان بن الفضل النحوي أبو الحسن الأخفش الاصغر، قرأ على ثعلب والمبرد، له تصانيف وهي: شرح سيبويه، الانواء، التنثية والجمع، المذهب، تفسير رسالة كتاب سيبويه. انظر ترجمته في : البغية 9/2 ، 170.
(8) طبقات القراء، 333/1.

- (6) أبو بكر الأنباري
 (7) أبو جعفر النحاس⁽¹⁾.
 (8) أبو سعيد السيرافي⁽²⁾.
 (9) الحسين بن خالويه⁽³⁾.
 (10) أبو علي الفارسي⁽⁴⁾.
 (11) مكّي القيس⁽⁵⁾.

(1) الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير):

كان للإمام الطبري جهود خيرّه في النظر إلى القراءات، وتبدو هذه الجهود أكثر وضوحاً من خلال موقفه من القراءات الشاذة، إذ نجده قد رفض هذه القراءات بشدة. والقراءات الشاذة عند الطبري لها أركان — لا تخرج في الإجمال — عن الآتي:

- أن تكون القراءة قد خالفت الإجماع.

- أن يكون قد اختلف فيها ركن الرسم.

- أن تكون قد خالفت العربية.

لكنه، مع ذلك، لم ينكرها مطلقاً، لكونها يوماً كانت قراءات — في الأُمس القريب — لبعض الأئمة. لذا نجده يحاول توجيهها وإيجاد المخارج لها، مثل قوله: (إن ما شذ من القراءات عما جاءت به الأُمة نقلاً ظاهراً مستفيضاً فرأى للحق مخالف، وعن سبيل الله وسبيل رسوله وسبيل المسلمين متجانف، وإن كان له في الصواب مخرج)⁽⁶⁾.

كان الطبري في نظره إلى القراءات صاحب مذهب لا يحيد عنه، مثله مثل الفراء، ولكن له بصمته التي نشير إليها هنا:

(1) وفيات الأعيان : 113/3، وطبقات النحويين واللغويين : 129، بغية الوعاة: 297، إنباه الرواة : 16/2.
 (2) البغية: 362/1، نشأة النحو: 110، الأعلام : 187/6، البغية : 13/1، معجم المؤلفين : 229/8.
 (3) سبق ترجمته.
 (4) بغية الوعاة: 529/1، وإنباه الرواة: 314/1، الأعلام : 248، طبقات ابن قاضي شهبة : 263.
 (5) البغية : 496/1. انظر الاعلام: 591/4، ترتيب لمدارك : 734/4، انباه الرواة : 313/3، معرفة القراء الكبار.
 (6) جامع البيان، للقرطبي، 182/1.

أ. كان يوجه الحروف على مذاهب العربية، منهجه فيها أنه توجه توجيهاً بسيطاً بلا كلفة. من ذلك توجيهه لحرف أبي: (وَأَتَيْنَا دَاوُودَ زَبُوراً * وَرُسُلًا قَدْ قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ⁽¹⁾). يرفع (رسل) على أنه مرفوع بعائد الذكر من قوله: (قَصَصْنَاهُمْ عَلَيْكَ)⁽²⁾. وهو رأي الفراء⁽³⁾

ب. أحياناً نجده يستعين بالقرآن وآياته، لأن كتاب الله عنده نزل بأفصح ألسن العرب⁽⁴⁾. فخرج قراءة ابن مسعود: (قَدْ بَدَتِ الْبَغُضَاءُ)⁽⁵⁾. بقوله تعالى: (وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ)⁽⁶⁾.

ج. يستعين بالشعر، كجانب بارز في منهجه من ذلك تخريجه لقراءة ابن مسعود: (وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)⁽⁷⁾، على تكرار حرف الجر (اللام) بقول الشاعر⁽⁸⁾:

فَأَصْبَحْنُ لَا يَسْأَلُنُهُ عَنْ بَمَا بِهِ * أَصْعَدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَى أَمْ تَصَوَّبَا

ويرى ذلك بتكرار حرف الجر (الباء)⁽⁹⁾. في صدر البيت.

د. يلجأ الطبري أحياناً إلى بعض لغات العرب ليكشف عن وجوه هذه القراءات، وهو بذلك، يتابع الفراء؛ لكن الفارق بينهما أن (الفراء لا ينص على خروجها من دائرة قراءات المسلمين، والطبري يفعل ذلك صراحة)⁽¹⁰⁾.

ومما يمكن أن نسوقه هنا مثلاً لنظر الطبري إلى القراءات، أن الطبري يذكر كثيراً من هذه القراءات من غير أن يذكر وجهها النحوي، من ذلك موقفه من

(1) سورة النساء، الآية: 163-164.

(2) جامع البيان، 403/9.

(3) انظر معاني القرآن، للفراء، 159/1.

(4) جامع البيان، 397/15.

(5) آل عمران، الآية: 118.

(6) سورة هود، الآية: 67.

(7) سورة الإنسان، الآية: 31.

(8) البيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ص 21، وشرح التصريح 131/2، والمقاصد النحوية 103/4، وبلا نسبة في أوضح المسالك 345/3، وخزانة الأدب

527/9، والشاهد فيه (عن بما)، حيث أكد حرف الجر (عن) والمتصلة بـ (ما) الموصولة. والتوكيد على هذا النحو شاذ عند ابن مالك، وابن عصفور لأنه لم يفصل بين المؤكد المؤكد، مع أن الحرف المؤكد ليس من أحرف الجواب، والقياس القول: (عما بما).

(9) جامع البيان: 228/29.

(10) القراءات الشاذة 157، وانظر جامع البيان، للقرطبي 243/4.

قراءة أبي جعفر (هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوعَدُونَ)⁽¹⁾. وقوله في قراءة الحسن البصري: (وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ أَرَرَ)⁽²⁾ بالرفع على النداء⁽³⁾.

ومما نرى في أقيسة الطبري على القراءات أنه يغلب عليه الاقتصار على وجه نحوي واحد، نحو تخريجه لقراءة بعضهم (شَهْرُ رَمَضَانَ)⁽⁴⁾، بالنصب على المفعولية لفعل الصلة. وتقديره: (شهر رمضان فصوموه). وعلى الظرفية، وتقديره: (كتب عليكم الصيام في شهر رمضان)⁽⁵⁾. ولكنه كذلك لم يكن يُسلّم بوجوه القراءات عموماً، بل نجده يقف منها موقف المعارضة إذا لم توافق مذهبه النحوي. فقد لحن قراءة بعضهم: (وَلِكُلِّ وَجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيَهَا)⁽⁶⁾ لأن الخبر قد تمّ — في نظره — ولأن الكلام لا معنى له، فلا يعقل أن يكون من كلام الله. ولحن كذلك قراءة أبي جعفر: (ليجتذي قوماً)⁽⁷⁾، وأنكرها أن تكون على مذاهب كلام العرب. ووصف قراءة الحسن: (لا ترى مساكنهم)⁽⁸⁾ بالفتح.

(2) أبو إسحاق الزجاج:

هو أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت 310هـ) أحد تلامذة المبرد، وما يميزه على أقرانه أنه أكثرهم عناية بلغة القرآن وليس أكثر دليلاً على ذلك، ما ذكره صاحب أخبار النحويين البصريين⁽⁹⁾. وابن النديم في (الفهرست)⁽¹⁰⁾. أنه (وضع كتاباً في معاني القرآن وجعله مدار بحثه النحوي، وصرّح غيره بالترام رسم القرآن، كما صرح بتمسكه بسنة القراءة).

ويبدو أنه مقتنع بشذوذ الحروف المخالفة، لأنه رفض أن يقرأ بقراءة ابن مسعود، ولو كانت جائزة في النحو⁽¹¹⁾.

(1) سورة المؤمنون، الآية: 36.

(2) سورة الأنعام، الآية:

(3) (المصدر نفسه، 467/11، 184/1.

(4) البقرة، 185/2، (كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم.. شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ).

(5) جامع البيان، 445/3.

(6) سورة البقرة، الآية: 148.

(7) سورة الجاثية، الآية: 14.

(8) سورة الأحقاف، الآية: 25.

(9) انظر أخبار النحويين البصريين، 81.

(10) انظر الفهرست: لابن النديم، ص 91.

(11) القراءات الشاذة: 162، نقلاً عن كتاب: أبو علي الفارسي، للشلبي، ص 2/13.

والزجاج — كمن سبقوه من النحاة — لا يميل إلى التمييز بين القراءات، هذا مشهور وهذا شاذ، لا يفعل ذلك، إلا بعد أن يخضعها جميعاً لمذهبه النحوي، فهو تارة يرتضي من القراءة الشاذة ما يوافقه، ويرفض ما لا يوافقه. وهذه أمثلة لمواقفه هذه.

-يقبل في قراءة يعقوب: (فله عشر أمثالها)⁽¹⁾ رفع (الأمثال) على أنها صفة (العشر)⁽²⁾.

-يحمل قراءة الأعرج: (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ)⁽³⁾ برفع (الطير) على العطف على الضمير في (أَوِّبِي)، أو على المنادى (جبال)⁽⁴⁾.

والزجاج — كسائر النحاة قبله — يحتج بالشعر مثل احتجاجه لقراءة الجرمي: (فَنَفَعَهَا إِيْمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ)⁽⁵⁾.

يقول الشاعر⁽⁶⁾:

وكل أخ مفارقه أخوه * لعمر أبيك إلا الفرقدان⁽⁷⁾.

أما رفض الزجاجي لبعض وجوه القراءات، فعباراته تتراوح معها بين الغلط واللحن والبُعد، وهذه أمثلة:

-رمي قراءة أبي جعفر (للملائكة أسجدوا)⁽⁸⁾ بالغلط.

-ورمى قراءة (ليجزى قوماً)⁽⁹⁾ باللحن.

-ووصف قراءة: (لأقسم)⁽¹⁰⁾ بالقلّة والبُعد. وساق تعليلاً بأن ذلك لا يكون؛

(اللام) لا تدخل على الفعل المستقبل إلا مع النون.

ويمكن أن نذكره هنا دلالة على موقف الزجاجي من القراءات، أنه قبل كل

شيء، نحوي، ومنطلقاته هذا النحو، فهو لأجل ذلك يقبل ويرفض في حدود

المذهب النحوي الذي اختاره ووضع حدوده.

(1) سورة الأنعام، الآية: 160.

(2) مجمع البيان: 185/21، إعراب النحاس: 154/2، الجامع، للقرطبي 25/3، البحر المحيط 483/2.

(3) سورة سبأ، الآية: 10.

(4) سورة يونس : الآية : 98.

(5) سورة الجاثية، الآية: 14

(6) البيت لعمر بن معديكوب، انظر الكتاب 334/2.

(7) انظر اعراب النحاس: 76/2.

(8) البحر المحيط: 152/1.

(9) إعراب النحاس: 128/3.

(10) البلد : 1/90 (لا أقسم بهذا البلد).

(3) علي بن سليمان الأخفش (ت 315هـ):

هو علي بن سليمان الأخفش الأصغر. جاء في (أنباء الرواة) أنه كان قليل الاشتغال بالقراءات، غير متسع في علم النحو⁽¹⁾. وكان حسبة من القراءات نظره في القراءات الشاذة، إذا كان ينقل آراء أساتذته البصريين؛ وبخاصة المبرد وأبي حاتم السجستاني.

-فقد نقل عن أساتذته رفضهم لقراءتي: (الحمدُ لله)⁽²⁾ و (الحمد لله) برفع الدال في الأولى، وكسر الدال في الثانية⁽³⁾.

-ونقل رفض السجستاني لقراءة الحسن: (وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ)، وقوله فيها: لا يقال مررت برجل بئس حتى يقال بئس الرجل وبئس رجلاً⁽⁴⁾.

(4) أبوبكر بن السراج (ت 316هـ):

هو أبوبكر محمد بن السري بن السراج، من تلاميذ المبرد، جاء في (المزهر)⁽⁹⁾، للسيوطي؛ أن السراج كان أكثر اعتدالاً في تناول القراءات، من سلفيه: المبرد والزعجاء رغم اعتزازه الشديد بمذهبه النحوي وأصوله. فمن مقاييسه وأصوله:

-فقد وصم الأصمعي⁽⁵⁾ رواية أبي عمرو بعدم الضبط، لأنه روى عنه فيحسب أن الأصمعي لم يضبط لأنه كان غير نحوي.

-في القراءات الشاذة: نجد ابن السراج قد ذهب مذهب المبرد، في إعمال (إن) المخففة عمل (ليس) في قراءة سعيد بن جبير: (إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أَمْثَلُكُمْ)⁽⁶⁾ بنصب (عباد)⁽⁷⁾.

-وأجاز مع الجرمي نصب (أيهم) من قوله: (ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا)⁽⁸⁾.

(1) إنباء الرواة : 278/2.

(2) سورة الفاتحة، الآية : 1.

(3) إعراب النحاس: 120/1.

(4) الحجة : للفارسي 36/1.

(5) السيوطي، 32/1.

(6) غاية النهاية 740/1.

(7) سورة الأعراف، الآية: 194.

(8) سورة مريم، الآية: 69.

(5) ابن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى، ت 324هـ):

يحسب لابن مجاهد، أنه مجتهد العصر في القراءات، وذكر صاحب كتاب (القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي) ⁽¹⁾. أنه صاحب باع أخرى في النحو. فقد وجدناه في كتابه (السبعة في القراءات) يتيح لوجوه سورة الفاتحة، ويردد ببعض مصطلحات الكوفيين، كمصطلح التكرير ⁽²⁾.

ومن عجب أن ابن مجاهد قد قال بتخطئة جمهرة من القراءات المروية هذه القراءات: (خطأ في العربية، ولا يجوز لغة أصلاً، وردئ، وردئ جداً، وغلط ولا وجه له) ⁽³⁾. ومن أمثلته موافقة من القراءات الشاذة نذكر ما يلي:
- رفض قراءة طلحة بن سليمان: (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) ⁽⁴⁾ برفع الكافين، وقال فيها: (هذا مردود في العربية) ⁽⁵⁾.
- ورفض قراءة ابن يعمر: (أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةُ يَبْغُونَ) ⁽⁶⁾ برفع الجيم، وقال: (وهو خطأ) ⁽⁷⁾.

- كما وصف قراءات كثيرة بالغلط ⁽⁸⁾ واللحن ⁽⁹⁾؛ كما ذهب إلى أن يقول في بعضها: (لا يقرأ بها) ⁽¹¹⁾، و (ليس هذا بشيء) ⁽¹²⁾ و (لا يصح) ⁽¹³⁾ و (لا يكون) ⁽¹⁴⁾، و (لا أصل له) ⁽¹⁵⁾ و (لا أعرف) ⁽¹⁶⁾.

من علماء القراءات الذين استفادوا من جهود ابن مجاهد اللغوي البارع ابن جني؛ لكن ابن جني قد تحامل بعض الشيء على ابن مجاهد، (وذلك لاقتصار في

(1) القراءات الشاذة: 166.

(2) السبعة في القراءات، 112.

(3) المصدر نفسه، 483.

(4) سورة النساء، الآية: 78.

(5) المحتسب: 193/1.

(6) سورة المائدة، الآية: 50.

(7) المحتسب: 193/1.

(8) المائدة: 50/5، (أفحكم).

(9) انظر المحتسب 163/1، وما بعدها، والجامع، للقرطبي 23/11.

(10) انظر البحر المحيط، 125/1.

(11) المحتسب: 163/2.

(12) انظر القراءات الشاذة، ص 167.

(13) المحتسب، 127/1.

(14) المحتسب: 180/1.

(15) المحتسب: 91/1.

قوله عنه على الجوانب القائمة من طعن على الشواذ أو عجز في توجيهها. وهو إذ نقل له رأياً فيها، فإنما يذكره للنيل منه⁽¹⁾.

فمما يردّ في هذه الناحية ردّ ابن جني لرأي ابن مجاهد في قراءة ابن محيصن: (وَسَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ)⁽²⁾ أنها على الخبر، وتخرج القراءة على حذف الاستفهام⁽³⁾. ولعل ابن خالويه كان أكثر اعتدالاً وإنصافاً لأستاذه ابن مجاهد، إذ نقل عنه في كتابه المختصر بعض تخريجاته لها). ومن أمثلة ذلك:

- قال ابن مجاهد في قراءة أبي رجاء: (وَمَا آتَيْتُمْ مِّن رَّبًّا لَّيْرُبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ)⁽⁴⁾، (وله وجه جيد لقوله: وضرب لكم)⁽⁵⁾.

- وخرج قراءة زيد بن علي: (ولكن رسول الله)⁽⁶⁾ برفع رسول على حذف المبتدأ.

- واحتجّ لقراءة عكرمة: (لايلاف)⁽⁷⁾ بفتح اللام بلغة بني سليم وعلل الذين يفتحون لام الأمر، وأنشد قول الشاعر⁽⁸⁾:

لأدناها وما فيها دنيّ * ليرقد، ثم يرقد لن يصار.

ونخلص مما سبق إلى أن ابن مجاهد كان يرفض أكثر القراءات الشاذة ويقبلها، من منطلق مذاهب النحاة، وخاصة المتعصبين كأبي حاتم السجستاني، وما كان له، وهو عالم القراءات، أن يقف هذا الموقف الضيق، بل كان حرياً به أن يقبل هذه الآراء ويوسع لها، لأن طائفة من هؤلاء العلماء — كانوا بالأمس القريب — قراءة، والقراءة أثر متماسك الرواية.

(1) القراءات الشاذة: 167.

(2) سورة يس، الآية: 10.

(3) القراءات الشاذة، ص 167.

(4) الروم: الآية: 39.

(5) يريد قوله تعالى: (وضرب لكم مثلاً من أنفكم) الروم: 28: 30.

(6) سورة الأحزاب، الآية: 40.

(7) سورة قريش، الآية: 1.

(8) ورد البيت في القراءات الشاذة، ص 1068.

المبحث الأول

إخضاع النحاة القراءات القرآنية لقواعد النحو

يقول السلمي في كتابه (موقف النحويين من الآيات المفصلة إعراباً)، (إن العلماء من النحاة، كانت لهم إسهامات وجهود تستحق الشكر في خدمة لغة القرآن الكريم، إلا أن بعضهم وقفوا أمام بعض قراءاته حيارى وقصرت صنعتهم النحوية عن أن تلم بما في تلك الآيات من إعرابات، فطفقوا يوجهونها بتوجيهات لا تقف أمام النظر الدقيق، بل تصل أحياناً إلى حد التشكيك في ضبط القراءات المتواترة وما ذاك إلا لأنها لم تطاوع في الاستجابة لقواعدهم، ولم تتسق مع مقاييسهم. والباحث المتأمل في صنيع النحاة أمام بعض القراءات يقف مبهوراً لما يرى من وجوه عديدة للتأويلات والتخريجات النحوية التي تقتضيها الصناعة؛ ولكنها لا تصل إلى نتيجة، مما دفعهم أحياناً إلى الشعور بالحاجة إلى رد القراءة أو تخطئة الرواية، أو تشديد القراءة، أو إخراجها عن المراد فيها أو الاستعانة أحياناً أخرى يشعر العرب لدعم تلك التخريجات والاحتجاج به لتقويتها⁽¹⁾. والمتأمل لهذه الطريقة لدى المؤلفين القدامى، يجد من أمرهم عجباً، تجدهم (يحتجون للقراءات المتواترة بالنحو وشواهد، عكساً للوضع الصحيح، وإن السلامة في المنهج والشواذ في المنطق العلمي التاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذهبه وقواعده بهذه القراءات المتواترة، لما توافر لها من الضبط والوثوق والدقة والتحري.. شيء آمن يتوافر بعضه لأوثق شواهد النحو)⁽²⁾. والثابت أن كثيراً من القراء، كانوا من أئمة اللغة العربية، فقد بيّنوا ذلك عند استعراض تراجمهم، كما بيّنوا مكانتهم، والشيوخ الذين أخذوا عنهم، وفيهم الصحابة رضوان الله عليهم، كل ذلك يمهد لدفع النيل من القراءات التي اشتهرت بهم. (إن هؤلاء القراء كانوا أفقه في اللغة من كثير من النحويين وذلك لأن النحويين اعتمدوا على قواعدهم النظرية ولم يسمحوا لأنفسهم ولا لغيرهم أن يخرج على هذه القاعدة، والذي يطلع على لهجات العرب يجد أن القراء كانوا

(1) موقف النحويين من الآيات المفصلة إعراباً، السلمي، عبد الله بن عويقل، مجلة الأحمدية، دبي، الإمارات، العدد (15)، 1424هـ - 2003م، ص 363 - 365، بتصرف.

(2) مقدمة حجة القراءات، عبد الرحمن بن محمد لابن زجلة، أبو زرعة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر مؤسسة الرسالة، ص 18 - 19.

أحفظ وأحصى لها من النحويين وهذا يعترف به كثير من المفسرين الذين اشتهروا بالنحو وبلغوا فيه أوجاً عظيماً، كما يقره علماء العصر الحديث⁽¹⁾.

ثم يمضي صاحب (الإتقان) بقوله (والذي يجب أن يؤكد هنا، أنه لا يجوز لأحد أياً كان نحوه وصرفه، وأياً كان علمه وإرثه، أن يتناول على الأئمة الثقات، وعلى القراءات المتواترة)⁽²⁾.

ويقول ابن الجزري: (فقلنا في الضابط: (ولو بوجه) نريد به وجهاً من جوه النحو، سواء كان أفصح أم فصيحاً، مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يفيد مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع، وتلقاه الأئمة باسناد الصحيح، إذ هو الأصل الأعظم، والركن الأقوم.. فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو أو كثير منهم؛ ولم يعتبر إنكارهم)⁽³⁾.

وساق ابن الجزري لإنكارهم هذه أمثلة؛ كاسكانهم (بارئكم)⁽⁴⁾ و (يأمركم)⁽⁵⁾. من البقرة، وخفض (والأرحام)⁽⁶⁾. من النساء، ونصب (ليجزي قوماً)⁽⁷⁾ من الجاثية، والفصل بين المضافين في (قتل أولادهم شركاؤهم)⁽⁸⁾. من سورة الأنعام وغير ذلك⁽⁹⁾.

وقال الداني في (النشر) لابن الجزري: (وأئمة القراء لا عمل لهم في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت الرواية لم يرد لها قياس عربية ولا فشو لغة؛ لأن القراءات سنة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها)⁽¹⁰⁾.

أما ابن حزم فقد شنع على النحاة صنيعهم هذا؛ وهم يردون بعض القراءات المتواترة، لمخالفتها القياس — حسب زعمهم — ثم يعمدون إلى لغات العرب

(1) إتقان البرهان في علوم القرآن، مقبل عباس حسن، 2/189.

(2) المرجع نفسه.

(3) انظر الكتاب، 2/297.

(4) سورة البقرة، الآية: 54.

(5) سورة البقرة، الآية: 67.

(6) سورة النساء، الآية: 1.

(7) سورة الجاثية، الآية: 14.

(8) سورة الأنعام، الآية: 137.

(9) الأمثل التي وردت بعاليه هي قراءة أبي عمرو، قال ابن عباس بن الفضل: سألت أبا عمرو وروى

اليزيدي وعبد الوارث عنه (بارئكم) فلا يجزم الهمزة - انظر الكتاب: ج2، ص 297.

(10) النشر: 1/16.

وأشعارها وهي دون القرآن؛ حيث قال: (لا عجب ممن إن وحد لأمرئ القيس
(ت نحو: 80 ق.م)، أو لزهير (ت 13 ف.هـ)، أو لجريير (ت 110 هـ)، أو
الخطيئة (ت 45 هـ) أو الطرماح (ت 125 هـ) أو للشماخ (ت 22 هـ)، أو
لأعرابي أسدي، أو أسلمي؛ أو تميمي، أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبه،
لفظاً في شعر، أو نثر، جعله في اللغة، وقطع به، ولم يتعرض فيه، ثم إذا وجد الله
تعالى خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت إليه، ولا جعله حجة، وجعل يصرفه عن
وجهه ويحرفه عن مواضعه، ويتحيل في إحالته عما أوقعه الله عليه، وإذا وجد
لرسول الله صلى الله عليه وسلم كلاماً فعل به مثل ذلك⁽¹⁾.

أسباب نسبة النحويين للحن إلى القراء:

إن جملة من الأسباب حملت النحاة إلى تلحين القراء في قراءاتهم سواء أكانت
متواترة أم مشهورة أم شاذة، وهنا نسوق بعضاً من هذه الأسباب التي شاعت بين
النحويين في حواضر المذاهب النحوية آنذاك:

1 - كان النحاة يحتكمون إلى قواعدهم وأقيستهم التي وضعوها، ولا يخرجون عنها على
الأكثر، فمثلاً البصريون نجدهم قد ردّوا قراءات متواترة، كالفصل بين المضاف
والمضاف إليه، وهي قراءة ابن عامر، وكالعطف على الضمير المخفوض من غير
إعادة الخافض، وهي قراءة حمزة.

2 - بعض النحويين يخفي عليهم توجيه القراءة أحياناً؛ فيعمدون إلى ردها مثل:

أ. قراءة هشام يخلف عنه، من سورة يوسف قوله: (هَيْتَ لَكَ)⁽²⁾ بكسر الهاء، وفتح
التاء، التي قال عنها الفارسي: (إنها وهم من الراوي)⁽³⁾.

ب. قراءة حمزة، قوله تعالى: (إِلَّا أَنْ تَخَافَا)⁽⁴⁾ بالبناء للمفعول، قال الفراء عنها، (ولا
يعجبني)⁽⁵⁾.

(1) انظر الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، تأليف د. محمد أحمد الجمل، دار الآفاق للنشر
والتوزيع، الأردن، ط1، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1422 هـ / 2002 م، ج3، ص 192.

(2) سورة يوسف، 23.

(3) سورة البقرة، الآية: 229.

(4) سورة الإسراء، الآية: 31.

(5) معاني القرآن، للفراء، بيروت، عالم الكتب، ط3، 1403 هـ - 1983 م، ج1، ص 145.

ج. وكقراءة ابن كثير: (إِنْ قَتَلَهُمْ كَانَ خَطَئًا كَبِيرًا)⁽¹⁾ بكسر الخاء وفتح الطاء والمد، قال أبو حيان في البحر: (قال النحاس: لا أعرف لها وجهاً، ولذلك جعلها أبو حاتم غلطاً)⁽²⁾.

3 بعض النحويين ينظر إلى الشائع من اللغات ويأخذ به، ويترك ما عداه مثل: قراءة ابن عامر لا يدعون ربهم الغداة) قرأ ابن عامر في الموضعين من الأنعام والكهف (بالغدوة). جاء في (الكتاب) في (غدوة) لغتان: اللغة الأولى استعمالها معرفة، علما جنس، فلا تدخل عليها أل، واللغة الثانية استعمالها نكرة، فيجوز تعريفها. إلا أن أبا عبيدة لحن ابن عامر، وقال إنما قرأت تلك القراءة إتباعاً لخط المصحف، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها، لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو (الصلاة) (الزكاة).

4 بعض النحاة ردّوا قراءة جاءت موافقة للقياس، كقراءة (أئمة) بالياء من قوله (أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون)⁽³⁾.

قال الزمخشري في هذه القراءة: (فأما التصريح بالياء فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن)⁽⁴⁾. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وورش⁽⁵⁾. ونجد كثيراً من النحاة ذهبوا إلى عكس ما ذهب الزمخشري، فلم يرتضوا القراءة بتخفيف الهمزتين وهي قراءة عامر وعاصم وحمزة والكسائي⁽⁶⁾.

وللنحاة في هذا الأمر قاعدة نحوية هي: (إذا التقى همزتان في كلمة واحدة، وكانت الثانية محرّكة وجب إبدال الثانية ياء)⁽⁷⁾.

ويسرى عندهم أن القراءة بتخفيف الهمزتين لم تتفق والقواعد التي بين أيديهم، فما كان منهم إلا أن يعملوا على ردّها أو الإعراض عنها. فهذا سيبويه

(1) البحر المحيط، ط6، ص 29، وانظر إعراب القرآن، للنحاس، ج1، ص 314.

(2) البحر المحيط، ج4، ص 139.

(3) سورة التوبة، الآية: 12.

(4) الكشف: الزمخشري، ج1، ص 177.

(5) البدور الزاهرة، ص 134.

(6) المرجع السابق، ص 134.

(7) الممتنع في التصريف، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، دار المعرفة، ط1، 1403 هـ، ص 251.

شيخ النحاة وإمامهم لم يورد الآية هذه، بل نجده يعزو تخفيف الهمزتين إلى بعض العرب، ثم حكم عليها فقال: (وزعموا أن إسحاق كان يخفف الهمزتين وأنا معه، وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديء⁽¹⁾). أما من يمم شطر الآية وذكرها، فنجده من أمرهم العجب:

- فالزجاج قال عنها: (فأما (أئمة) باجتماع الهمزتين فليس من مذاهب أصحابنا.. ليس ذلك عندي جائزاً⁽²⁾).

- وقال النحاس: (فأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا اللحن لا يجوز، لأنه جمع بين همزتين في كلمة واحدة)⁽³⁾.

- وابن جني يقول: (من شاذ الهمزة عندنا قراءة الكسائي (أئمة) بالتخفيف فيهما)⁽⁴⁾.

- وقال مكي بن أبي طالب: (فهو خارج عن الأصول محمول على شبه لفظ (إذا).. فالقراءة بالتخفيف في (أئمة) فيها من الضعف ما ذكرت لك)⁽⁵⁾.

- وقال القرطبي: (وقرأ حمزة (أئمة) وأكثر النحويين يذهب إلى أن هذا لحن)⁽⁶⁾.

هذا ما رأيناه من النحاة وهم يردون القراءات، كما رأينا كيف كان موقفهم مع هذه القراءة السبعية التي من المعلوم أنه قد (قرأ بها أفصح القراء كابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي جاءت على الرديء من كلام العرب، كما هو عند سيبويه، وغير جائزة — كما يرى الزجاج — وهي لحن — كما يقول النحاس، وشاذة كما يصرح ابن جني، وخارجة عن الأصول وضعيفة عند القياس).

(1) الكتاب، ص 443.

(2) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ج2، ص 435.

(3) إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس، تحقيق زهير غازي، بيروت: عالم الكتب، ط3، ج2، ص205.

(4) الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، د، ط، 1990م، ص 145.

(5) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، مج4، ج8، ص 23.

(6) الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 354، نقلاً عن موقف النحويين من الآيات المفصلة إعراباً، المسلمي، عبد الله بن عويقل، مجلة الأحمدية، ص 367، 368.

القرارات التي وقف عندها النحاة:

هذه ثلاثة أمثلة نسوقها للدلالة على موقف النحاة من القرارات، في ظل قواعدهم ومذاهبهم النحوية التي يميلون إليها، ويردون لأجلها القرارات. المثال الأول: قوله تعالى في سورة النساء: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)⁽¹⁾. حيث وقع الاختلاف من جانبهم في موضعين (الأرحام) و (تساءلون) قرأ حمزة⁽²⁾، (الأرحام) عطفاً على الضمير المجرور بالياء، وقرأ الباقر بالنصب عطفاً على لفظ الجلالة. أما قوله (تساءلون) فقد قرأ عاصم وحمزة والكسائي، وخلف بتخفيف السين، على حذف إحدى التاءين، الأولى أو الثانية على الخلاف، والباقر بالتشديد على إدغام تاء التفاعل في السين⁽³⁾.

ولم أقف على قول يشير إلي أن قراءة (تساءلون) قد أثارت اعتراضات، ولكن الثابت أن قراءة (الأرحام) فيها اعتراضات جمّة.

فأما قراءة النصب (والأرحام) فلا إشكال في توجيهها عند النحاة، فابو حيان يقول: (فأما النصب فظاهره أن يكون معطوفاً على لفظ الجلالة ويكون ذلك على حذف مضاف، التقدير واتقوا الله، وقطع الأرحام، وعلى هذا المعنى فسرها ابن عباس وقتادة والسدي وغيرهم.

(والجامع بين تقوى الله وتقوى الأرحام هذا القدر المشترك، وإن اختلف معنى التقويين، لأن تقوى الله بالتزام طاعته، واجتناب معاصيه واتقاء الأرحام بأن توصل، ولا تقطع فيما يفضل بالبر والإحسان، بالبر على القدر المشترك، يندفع قول القاضي كيف يراد باللفظ الواحد للمعاني المختلفة، ونقول أيضاً: إنه في الحقيقة من باب عطف الخاص على العام،

(1) سورة النساء، الآية: 1.

(2) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص 212، وينظر البذور الزاهرة، ص 75، وينظر إتحاف فضلاء البشر، أحمد البناء، بيروت، عالم الكتب، ط1، 1987م، ص: 501 - 502.

(3) إتحاف فضلاء البشر، ج1، ص 501.

لأن المعنى : واتقوا الله أي اتقوا مخافة الله، وفي عطف الأرحام على اسم الجلالة دلالة على عظم ذنب قطع الرحم⁽¹⁾.

وذهب بعض النحاة إلى أن النصب وقع عطفاً على موضع به، كما تقول: مررت بزيد وعمراً، لما لم يشاركه في الاتباع على اللفظ اتبع موضعه، ويؤيد هذا القول قراءة عبد الله (تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ)⁽²⁾.

أما قراءة الجر (وَالْأَرْحَامَ) فقد أثار بعض النحويين والمفسرين شبهات حولها، نذكر منهم الزمخشري⁽³⁾، وابن عطية⁽⁴⁾، والمبرد، كما نقل ذلك الألوسي في (روح المعاني)⁽⁵⁾، وممن ذهب إلى ردها أيضاً الإمام الطبري في (جامع البيان)⁽⁶⁾. وأبو عثمان المازني كما نقل ذلك الرازي⁽⁷⁾

فقد جاء رد الزمخشري بقوله: (والجر على عطف الظاهر على المضمّر، وليس بسديد لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد، فكأنما في قولك: (مررت به وزيد) و (هذا غلامه وزيد) شديدي الاتصال، فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقولك : مررت به وبزيد، وهذا غلامه وغلام زيد، ألا ترى إلى صحة قولك رأيتك وزيداً، ومررت بزيد وعمرو لما لم يقم الاتصال لأنه لم يتكرر؛ وقد تم حل لصحة هذه القراءة بأنها على تقدير تكرير الجار ونظيرها، فما بك والأيام من عجب)⁽⁸⁾.

-
- (1) الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 355.
(2) البحر المحیط، 165/3، وينظر: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1413 هـ - 1993 م، ج2، ص 4.
(3) الكشف، ج1، ص 493.
(4) المحرر الوجيز، في تفسير الكتاب عبد الحق بن عطية، تحقيق أحمد الملاح، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1974 م، ج2، ص 184.
(5) روح المعاني، الألوسي، ج4، ص 184.
(6) جامع البيان، ج4، ص 125.
(7) مفاتيح الغيب، الرازي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1990 م، مجلد، ج9، ص 133.
(8) الكشف، ج1، ص 443.

لكن هذه القراءة لم تقدم ما تقوم بالرد على هؤلاء النحاة والمفسرين على إثارتهم هذه، باعتبار أن حمزة بن حبيب لم يقرأ لحناً، إنما نقل هذه القراءة مشافهة، نقلاً يثبت تواترها بلا أدنى شك. فبعد أن قام هؤلاء والعلماء بدحض اعتراضات أولئك النحاة والمفسرين الذين عرضنا آراءهم، ساقوا أدلة على صحة تواتر هذه القراءة من هؤلاء الرازي وأبو حيان.

أما الرازي، فبعد أن استعرض شبه الراوي للقراءة قال: (وأعلم هذه الوجوه ليست وجوهاً قوية في دفع الروايات الواردة، وذلك لأن حمزة أحد القراء السبعة، والظاهر أنه لم يأت بهذه القراءة من عند نفسه، بل رواها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك يوجب القطع بصحة هذه اللغة، والقياس يتضاءل عند السماع لا سيما مثل هذه الأقيسة التي هي أوهن من بيت العنكبوت وأيضاً فل هذه القراءة وجهان: أحدهما: أنها على تقدير تكرير الجار، فكأنه قيل تساءلوا به وبالأرحام، وثانيها: أنه ورد في الشعر وأنشد سيبويه في ذلك:

فاليوم قرّبت تهجونا وتشتمنا * فأذهب فما بك والأيام من عجب⁽¹⁾.

وأنشد أيضاً :

تعلق في مثل السواري سُيوفنا * وما بينها واللعب غوط نفانف⁽²⁾.

والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد، مع أنهما كانا من أكابر علماء السلف في علم القرآن⁽³⁾.

وأما أبو حيان فقد حمل عليهم حملاً شديداً، وردّ عليهم ردّاً قوياً، وفق منهجية واضحة في التعامل مع القراءات المتواترة. إذ قال: (وما ذهب إليه أهل البصرة وتبعهم الزمخشري وابن عطية، من امتناع العطف على الضمير المجرور بإعادة الجار، ومن اعتلالهم لذلك غير صحيح، بل الصحيح مذهب الكوفيين في ذلك، وأنه

(1) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الانصاف، ص 464، وخزانة الأدب، 123/5، وشرح أبيات سيبويه 207/2، شرح ابن عقيل، ص 503، والمقاصد النحوية 163/4. والشاهد فيه قوله: (فما بك والأيام) حيث عطف (الأيام) على ضمير المجرور في (بك) بغير إعادة حرف الجر، وهذا عند البصريين ضرورة، أما الكوفيون فيجيزون ذلك.

(2) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدرامي في ديوانه، ص 531، الحيوان 494/6، وبلا نسبة في الإنصاف، 465/2، وشرح المفصل، والشاهد فيه قوله: والكعب حيث عطفه على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، والتقدير: وما بينها وبين اللعب إلا أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله.

(3) مفاتيح الغيب، الرازي، مجلد 5، ص 133 - 134.

يجوز، وقد أطلنا الاحتجاج في ذلك عند قوله تعالى: (وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ) (1)، وذكرنا ثبوت ذلك في لسان العرب نثرها ونظمها، فأغنى ذلك من أعاده هنا، وأما قول ابن عطية: (ويرد عندي هذه القراءة من المعنى وجهان) (فجسارة قبيحة منه لا تليق بحاله، ولا بظاهرة لسانه، إذ عمد إلى قراءة متواترة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ بها سلف الأمة، واتصلت بأكابر قراءة الصحابة الذين تلقوا القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير واسطة.. ولم يقرأ حمزة حرفاً من كتاب الله إلاّ بأثر، وكان حمزة صالحاً ورعاً ثقة في الحديث..) (2).

وخلاصة القول في هذه الآية وما جاء حولها أن السماع يعضده، وأن القياس يقويه، وهذا مذهب الجرمي ويونس والشلوبين (3).

المثال الثاني: قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ) (4).

قرأ ابن عامر الآية على النحو الآتي:

- (وكذلك زين) بفتح الزاي.

- (قتل) بالنصب.

- (شركاؤهم) بالرفع وهم الفاعلون.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك معاني ترتبت على هاتين القراءتين. فعلى قراءة الجمهور (يكون المعنى إن الشركاء هم المزيّنون للكافرين قتل أولادهم، حيث بنى الفعل (زين للفاعل)، إلاّ أنه قدم المفعول وهو (قتل) وأخر الفاعل وهم الشركاء (فقتل) مضاف و (أولاد) مضاف إليه.

وأما المعنى على قراءة ابن عامر فهو أن الشركاء هم الذين قاموا بعملية

القتل والتزيين معاً فهو على النحو التالي:

- (زين) فعل ماضي مبني للمجهول.

(1) سورة البقرة، الآية: 217.

(2) البحر المحيط، ج3، ص 167.

(3) انظر الوجوه البلاغية في القراءات القرآنية المتواترة، ص 365.

(4) سورة الأنعام، 137. الوجوه البلاغية، ص 365، نقلاً عن القراءات القرآنية في الوجهة البلاغية، فضل حسن عباس، ص 40-41.

- (قتل) نائب فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مصدر، والمصدر يعمل عمل الفعل رفعاً ونصباً.

- (أولادهم) بالجر.

- (شركاؤهم) بالرفع وهم الفاعلون.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك معاني ترتبت على هاتين القراءتين. فعلى قراءة الجمهور (يكون المعنى إن الشركاء هم المزيّنون للكافرين قتل أولادهم، حيث بنى الفعل (زين) للفاعل، إلا أنه قدم المفعول وهو (قتل) وآخر الفاعل وهم الشركاء، (فقتل) مضاف و (أولاد) مضاف إليه.

وأما المعنى على قراءة ابن عامر فهو أن الشركاء هم الذين قاموا بعملية القتل والتزيين معاً فهو فعلهم⁽¹⁾.

وأما التوجيه النحوي للآية فهو على النحو الآتي:

- (زين) فعل ماضي مبني للمجهول.

- (قتل) نائب فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مصدر، والمصدر يعمل عمل الفعل رفعاً ونصباً.

- (أولادهم) مفعول به منصوب بالمصدر.

- (شركاء) مضاف إليه، وهذه الإضافة من باب إضافة المصدر للفعل ولكن فصل بين المضاف (قتل) والمضاف إليه (شركاء) بالمفعول (أولاد).

وقراءة ابن عامر هذه قد أثارت حفيظة نحاة البصرة، وكانت لهم

اعتراضات، وتابعهم في رأيهم هذا بعض المفسرين، فمن النحويين من قال

كالفارسي والفراء، وتابعهم في رأيهما هذا كثير من المفسرين كالطبري وابن عطية والزمخشري مكي القيسي⁽²⁾.

وهذه بعض آرائهم حول قراءة ابن عامر:

- والفراء في (معاني القرآن) يقول: (ولست أعرف جهتها)⁽³⁾.

(1) انظر الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 366.

(2) المرجع نفسه، ص 367.

(3) انظر معاني القرآن، ج 1، ص 357.

-والطبري في (جامع البيان يذهب بقوله: (وذلك في كلام العرب قبيح وغير فصيح)⁽¹⁾.

-أما مكي فيصرح ويقول (وهذه القراءة فيها ضعف)⁽²⁾.

ومع هذا الذي ذهبوا إليه، لم يعدموا من يتولى الرد عليهم فهي (قراءة متواترة، وقارئها ابن عامر أعلى القراء السبعة سنداً وأقدمهم هجرة، من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، كعثمان بن عفان، وأبي الدرداء، ومعاوية. ومثل هذا الكلام له شبه ونظير في العربية، سواء أكان هذا النظير شعراً أم نثراً، فهذا أبو الطيب المتنبيء يفصل بين المصدر المضاف إلى الفاعل والمفعول اتباعاً لما ورد عند العرب، نحو قولهم: (وهو غلام إن شاء الله أخيك) قال المتنبيء:

بعثتُ إليه من لساني حديقة * سقاها الحجا سقي الرياض السحائب⁽³⁾

وقال ابن الجزي:

وقد صح من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم: (هل أنتم تاركوا لي صاحبي) ففصل — بالجار والمجرور — بين اسم الفاعل ومفعوله، مع ما فيه من الضمير المنوي⁽⁴⁾. وهذا ما أشار إليه ابن مالك بقوله:

فصل مضاف شبه فعل ما نصب * مفعولاً أو ظرفاً أجزو لم يصب

فصل يمين واضطراراً وجدا * بأجنبي أو ينعت أونددا

وبناء على الأمثلة التي أوردناها آنفاً، فهذه القراءة ليست قبيحة ولا ضعيفة

كما ذهب بعضهم، بل هي أجدر من القاعدة النحوية، وقد تحقق نقل هذه القراءة

بالتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم، فضلاً على أن اللسان العربي قد جرى

بذلك. فنجد نظيره في الشعر لدى الأعشى، وعمر بن كلثوم، وكعب بن زهير،

والفرزدق، وجريير، وتأبط شراً، وذو الرمة منه قول الشاعر:

(1) انظر جامع البيان، ج5، ص 352.

(2) انظر الكشاف، ج1، ص 454.

(3) البحر المحيط، ج4، ص 232، وينظر ديوان المتنبي، ج1، ص 270.

(4) ورد الحديث في صحيح البخاري في كتاب فضائل الصحابة من حديث أبي الدرداء، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: (لو كنت متخذاً خليلاً) حديث رقم (3661)، انظر فتح الباري، ج7، ص 26.

عتوا إذا أجنبناهم إلى السلم رافة * فسقناهم سوق البغاث الأجادل⁽¹⁾.

وقول الشاعر:

فزجبتها بمزجة * زج القلوص أبي مزاده⁽²⁾.

حيث فصل بين المضاف (زج)، والمضاف إليه (أي مزادة) بالمفعول (القلوص) وكقول الشاعر:

ما زال يُوقن من يؤمل بالغني * وسواك مانع فضله المحتاج⁽³⁾.

ففصل بين المفعول (فضله) بين المضاف (مانع)، والمضاف إليه (المحتاج) ونرى أن الفصل بالمفرد يقع كثيراً في كلام العرب، كما مثلنا - وثبت عند بعض العرب أيضاً فصلهم بالجملة كقولهم: وهو غلام - إن شاء الله - أخيك - فهو يريد هو غلام أخيك، فوقع الفصل بالجملة (إن شاء الله)، لكن ابن مالك يرى أن الفصل بالمفرد أسهل⁽⁴⁾.

مما تقدم نخلص إلى أن النحاة لهم أسباب لحنوا بها القراءة، وهي في العموم، لا تعدو عن تمسكهم بقياسهم النحوي، وإنزال هذه الآيات وتحكيمها وفقاً لمذاهبهم النحوية وأمثلتهم، لكنهم نسوا أن هذه القراءات انتقلت إلينا بالسند، وقراءها ممن أخذوا عن الصحابة وصحت روايتهم. وقعدوا للإقراء زماناً طويلاً، وأخذ عنهم الخلق الكثير، فلا يمكن أن يتواطئوا على الكذب، ويروي عنهم ما لا سند له، ولا سيما وأن قراءتهم لا تخالف العربية، وهي تجري على سننها، ولا تخالف رسم المصحف، فكان لهذه القراءات الانتشار الواسع في الأمصار الإسلامية.

(1) البيت من الطويل وهو كبعض القائلين في شرح عمدة الحفاظ والمقاصد النحوية، والشاهد فيه قوله: سوق البغاث الأجادل، فإن (البغاث) مفعول، وقد وقع فصلاً بين المضاف، وهو قوله: (سوق) والمضاف إليه، وهو قوله: (الأجادل).

(2) لا يعرف قائله، ينظر: معاني القرآن، للفرأ، ج 1، ص 358، وينظر حاشية أوضح المسالك، محمد محي الدين عبد الحميد، ج 3، ص 162، وينظر الخصائص، ج 2، ص 406.

(3) لا يعلم قائله، من شواهد الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك، رقم (500)، ومن شواهد أوضح المسالك، ج 3، ص 162، شرح التصريح 337/2، والمقاصد النحوية 469/3، والشاهد فيه (فضله) حيث ينسب على المفعولية من اسم الفاعل (مانع) والفعل (منع) يتعدى إلى مفعولين وقد أضاف الشاعر (مانع) إلى مفعوله الأول وهو قوله: (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو قول: (فضله).

(4) ينظر ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي، مكة، دار المعارف للتراث، ط 1، 1402 هـ - 1982 م، ص 979 وما بعدها.

النحاة وجيه القراءات والاحتجاج بها:

كثرت المصطلحات التي تتصل بعلم القراءات، وتكشف عن جوانبه، فإذا نظرت إلى مؤلفات المشتغلين بهذا العلم، وعبارات المهتمين به، مثل المؤلفات التي تسمى: (حجة القراءات) و (وجوه القراءات) و (معاني القراءات) و (إعراب القراءات) نجد مفردات كثيرة مثل (حجة) و (احتجاج) و (اختيار) وغيرها، ولكنها اجتمعت كلها تحت مصطلح (الاحتجاج) و (التوجيه) وانتشرت في محيط الدراسات اللغوية المتصلة بالقراءات وهنا نحاول أن نلقي الضوء على مصطلح (التوجيه) و (الاحتجاج) وما يتداخل معهما كمصطلح (الاختيار).

مفهوم التوجيه لغة:

-يقال في المثل: وجه الحجر وجهة ماله ⁽¹⁾، أي وضعه على وجهه اللائق به، ويضرب هذا القول مثلاً لمن لا يدير الأمر على وجهه الذي ينبغي أن يوجه عليه.

-والتوجيه مصدر للفعل وجه، وأصله من الوجه، ووجه الكلام والسبيل الذي نقصده به.

-وكساء موجه، أي : ذو وجهين ⁽²⁾.

يرى الزركشي في (البرهان): أن التوجيه فن جليل، وبه تعرف جلالة المعاني وجزالتها، وقد اعتنى به الأئمة وأفردوا فيه كتباً.. وفائدته كما قال الكواشي (ت 680هـ) : أن يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً ⁽³⁾.
-فالتوجيه — بناء ما تقدم — يدور حول بيان المقصود من القراءة، ويمكن القول إنه تلمس الأوجه المحتملة التي يمكن أن يجري عليها التقدير القرائي في

(1) مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد أحمد النيسابوري الميداني، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مصر مطبعة السعادة، ط2، 1379هـ، ص 362.

* يقل: وجه الحجر، فله وجهة، يعني أن للحجر وجهته ما، فإن لم يقع موقعاً ملائماً، فأدره إلى وجهة أخرى، فإن له مال وجهة ملائمة، إلا أنك تخطئها، بضرب في حسن الترتيب، أي لكل أمر وجه، لكن الإنسان ربما عجز ولم يهتد إليه.

(2) لسان العرب، مادة (وجه)، ج13، ص 555، التوجيه البلاغي، ص 23، ويطلق مصطلح (التوجيه) في علم القافية على اختلاف حركة ما قبل الروي وما بعده مقيداً ومطلقاً ويرد في علم البلاغة وهو مرادف التورية تارة، وتارة نجده ختاماً بذاته. انظر : معجم المصطلحات البلاغية، ص 431، وما بعدها.

(3) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، ج1، ص 419، وينظر كذلك الاتقان، للسيوطي، ج1، ص 387.

مواضعه، سواء كانت هذه الوجوه — كما يستضح — نقلية أم عقلية ⁽¹⁾ وهو بذلك المفهوم لا يكاد يختلف عن مصطلح الاحتجاج — الذي سيأتي بيانه — كبير الاختلاف، لكثرة دورانه وشيوعه في مجال الدرس اللغوي. ويساير التوجيه في القراءات مصطلح آخر وهو الاختيار، وكان العلماء يستعملون هذا المصطلح (بعد توجيههم للقراءات وبيان الحجة لكل منهما، ثم يردف بعضهم ذلك بقوله. (والاختيار عندي قراءة كذا، كما كان يفعل مكي بن أبي طالب وابن خالويه، ومن قبلها الإمام الطبري وغيرهم، وهذا الاستعمال في هذا السياق يحدد أن المقصود بلفظ (الاختيار)، أي الوجه المرجح والذي له أولويه القبول من بين وجوه القراءة)⁽²⁾، وهذا يعني أنهم يعملون على تفضيل قراءة على قراءة وكلامها صحيح، كما يحكمون بجواز تفاضل القراءات المتواترة من حيث المعنى والدلالة. لكن العلماء — قابلوها بالرفض وهبوا لتصحيح هذا الفهم. مفهوم الاختبار في القراءات القرآنية:

ويذهب ابن منظور في (لسان العرب) إلى أن الاختيار : هو الاصطفاء والانتقاء واختار الشيء على غيره، فضله عليه وكذلك التخير، ويقال: خيرته بين الشئين، أي فوضت إليه الخيار: الاسم من الاختيار⁽³⁾.

وقال الإمام القرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) : (وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار مما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزم طريقه ورواه وأقرأ به واشتهر عنه وعرف به، ونسب إليه، فقل حرف نافع وحرف ابن كثير⁽⁴⁾.

وكلام القرطبي الذي مضى، يفتح لنا طريقاً نرى من خلاله أن كبار القراء كانت لهم اختيارات عن شيوخهم الذين قرأوا عليهم العلم، فقد كان شعبة يقول: (انظر ما يقرأ

(1) التوجيه البلاغي، ص 23.

(2) الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 288 – 289.

(3) لسان العرب، ج 4، ص 266، والمعجم الوسيط، ج 2، ص 273.

(4) تفسير القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله بن أحمد محمد الأنصاري القرطبي، خرج أحاديثه وعلق عليه : عرفات العشاء، بيروت: دار الفكر، ط 1، 1414 هـ - 1993 م، ج 1، ص 50.

أبو عمرو مما يختار لنفسه، سيصير استناداً). وقد كان للكسائي وليحي بن سليمان ولأبي حاتم السجستاني اختيارات في القراءة⁽¹⁾.

وقال ابن خالويه في كتابه (الحجة في القراءات السبع): (وبعد ، فإنني تدبرت قراءة الأئمة السبعة من أهل الأمصار — مكة والمدينة والشام والبصرة والكوفة والشام — المعروفين بصحة النقل، وإتقان الحفظ، المأمونين على تأدية الرواية واللفظ، فرأيت كلاً منهم قد ذهب في إعراب ما انفرد به من حرفة مذهباً من مذاهب العربية لا يدفع، وقصد من القياس وجهاً لا يمنع، فوافق باللفظ والحكاية طريق النقل والرواية غير مؤثر للاختيار على واجب الآثار)⁽²⁾.

من كل ما تقدم إلى أن من يتولى الاختيار لا بد له أن يتحرى قيدين لا يقبل الاختيار دونهما وهما:

- أن يكون لمن يختار أهلية تمكنه من الاختيار.

- أن تكون اختياراته مما يروى ويثبت نقله.

وعلى القارئ سواء أكان من التابعين أو تابعي التابعين أن يختار قراءة موصولة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، (فالقارئ لا يختار قراءته، ولا يؤلف عناصرها من عند نفسه، بل يجتهد في انتخاب الرواية فالاختيار لا يكون إلاّ مما رواه الأئمة)⁽³⁾.

ولا بد من أخذ الضوابط التي أشرت إليها، ووضعها قيد النظر، وليس لأحد أن يأتي بوجه آخر لم ينقله علماء القراءة برغم الاختيار، لأن الاختيار أساسه الرواية كما هو ظاهر من تاريخ القراءات⁽⁴⁾. وبذلك يصير مصطلح الاختيار هو المقبول لأنه يسري في مقام الرواية لا في مقام التوجيه، فالأخير يعتمد بشك كبير على نظر العام وأقيسته التي يعتمد عليها.

(1) غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري، ج1، ص 292.

(2) الحجة في القراءات السبع، الحسين بن أحمد بن خالويه، تحقيق أحمد فريد المريزي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط1، 1420هـ - 1999م، ص 18 - 19.

(3) الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 291، نقلاً عن مفهوم الاختيار في القراءات القرآنية، خليل إبراهيم السامرائي، مجلة كلية المعارف الجامعية، الأنباء، العراق، العدد الرابع، السنة الثالثة، 1423هـ - 2002م، ص 11.

(4) المرجع نفسه، ص 291.

مفهوم الاحتياج:

الاحتياج لغة :

جاء في (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية) أن الاحتياج في اللغة: (افتعال من الحج، وهو القصد والحجة، والدليل والبرهان) وهي الوجه الذي يكون به الظفر عند الخصومة، أو ما دل على صحة الدعوى، والجمع حجج وحجاج⁽¹⁾. وقال الأزهري: (إنما سميت حجة، لأنها تحج، أي تقصد؛ لأنه القصد لها وإليها)⁽²⁾. واحتج بالشيء: اتخذ حجة⁽³⁾.

الاحتياج اصطلاحاً:

فقد ذكر صاحب (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية) أن مصادر هذا الفن صنت علينا بتقديم تعريف مانع جامع للاحتياج. وأغلب الظن — عنده — أنهم استعاضوا عن ذلك بعناوين كتبهم التي تكشف عن مادته وهدفه، ويكفي أن تطالع في ذلك عنواناً مثل: (الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها) لمكي بن أبي طالب القيسي، وعنواناً مثل (المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها) لابن جني. ويرى صاحب (التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية) أن أقرب تعريف يمكن أن يعرف به الاحتياج أنه (فن يعني بالكشف عن وجوه القراءات وعللها وحججها وبيانها والإيضاح عنها)⁽⁴⁾.

ونرى أنه من خلال هذا التعريف؛ أن كلاً من العلماء المحتجين قد أخذ بتوضيح حججه، ولعل الداعي إلى ذلك هو (بيان وجه اختيار القارئ للقراءة بهذا الوجه، والبرهنة على صحة القراءات الصحيحة، رداً على من يرتاب في صحتها، كما ساعد ذلك على بيان ثراء معاني القرآن العظيم، وتنوع دلالاته الناجمة عن تنوع القراءات)⁽⁵⁾.

(1) ينظر : التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 22.

(2) ابن منظور : ينظر مادة (حج)، لسان العرب، ج2، ص 226، وما بعدها، وينظر : معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، ج2، ص 29، وينظر: التعريفات، للجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأنباري، القاهرة، دار الريان للتراث، 1403 هـ، ص 112.

(3) ابن منظور، لسان العرب، ج2، ص 226.

(4) التوجيه البلاغي للقراءات القرآنية، ص 23.

(5) الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 287.

نماذج من اختلافات القراء وتوجيههم للآيات:

وردت في القرآن الكريم كلمات تكررت في مواضع كثيرة مرسومة برسم واحد، كلها في مواضع أخرى وردت فيها القراءات التي يحتملها الرسم، (فاختلف فيها القراء، وتنوعت فيها قراءاتهم، وفي بعض المواضع : اتفق القراء على قراءتها بقراءة واحدة، لأن غيرها لم يصح به النقل، ولم تثبت به الرواية، مع أن الرسم يحتمله)⁽¹⁾. لذلك بدا لنا أن القراء قد اختلفوا في تلك الأوجه، والحقيقة أن الرسم يحتمل ذلك مع أن الأوجه أن تحيئ القراءة موافقة للرسم. وهذه صورة لذلك: الصورة الأولى كلمة (مالك) : وردت (مالك) في القرآن الكريم وصفاً أو في حكم الوصف في ثلاثة مواضع هي:

-قوله تعالى : (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ)⁽²⁾.

-قوله في سورة آل عمران : (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ)⁽³⁾.

-وقوله جل وعلا : (مَلِكِ النَّاسِ)⁽⁴⁾.

يقول أبو علي الفارسي في (الحجة) أما موضع (آل عمران) : فقد اتفق القراء على قراءتها فيه بإثبات الألف، مع أنه لو قرئ بحذف الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائفاً لغة ومعنى، ولكن لم يتخرج فيه بالحذف، لعدم ثبوت الرواية فيه بالحذف.

وأما موضع (الناس) : فقد اتفقوا على قراءتها فيه بحذف الألف، مع أنه لو قرئ بإثبات الألف في هذا الموضع لكان ذلك سائفاً لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ فيه بالإثبات، لعدم ثبوت النقل فيه بالإثبات فلو كانت القراءات بالرأي أو الاختيار والاجتهاد لا بالتوقيف والتلقي، وكان تنوع القراءات تابعاً للرسم لم يكن اختلاف القراء مقصوراً على موضع (الفاتحة)، بل كان يتناول الموضعين الآخرين، ولكنهم اختلفوا في موضع (الفاتحة) واتفقوا في موضعي (آل عمران) و (الناس)⁽⁵⁾. وهذا يدل دلالة قاطعة على أن الأمر في القراءات لأن يكون بالاجتهاد

(1) الحجة في علل القراءات السبع، للفارسي، ج1، ص 34.

(2) سورة الفاتحة، الآية: 4.

(3) سورة آل عمران، الآية: 26.

(4) سورة الناس، الآية: 2.

(5) الحجة: ج1، ص 35.

والاختيار، وفوق ذلك لم يكن تنوع القراءات مقصوراً على الخط والرسم فقط، وإنما هو تابع — بشكل أساسي — للسند والرواية والنقل.

الصورة الثانية كلمة (غِشَاوَةٌ): وردت كلمة (غِشَاوَةٌ) في موضعين من

القرآن الكريم:

-الموضع الأول: في قوله تعالى: (وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ)⁽¹⁾.

-الموضع الثاني: في قوله جل وعلا: (أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ

عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشَاوَةً)⁽²⁾.

رسمت كلمة (غِشَاوَةٌ) في جميع المصاحف بحذف الألف بعد الشين في

الموضعين معاً، والملاحظ أن القراء اتفقوا على قراءته في موضع البقرة، بكسر

الغين وفتح الشين وإثبات ألف بعدها، وكان اختلافهم بيناً في قراءتهم لموضع

(الجاثية)، حيث نجد بعضهم قد قرأ بفتح الغين وسكون الشين لكان ذلك صحيحاً

لغة ومعنى، ولكن لم يقرأ أحد بهذه القراءة في هذا الموضع؛ لعدم ثبوتها به⁽³⁾.

وهذا دليل آخر، على أن القراءة، لا بد من أن تؤخذ بالمشافهة والسماع، ولا يكفي

أخذها من خط المصحف ورسمه.

الصورة الثالثة كلمة (الصاعقة) : وردت هذه الكلمة في خمس مرات:

موضعاً في سورة البقرة ومثله في النساء والذاريات معرفة، ووردت في موضعين

في سورة فصلت نكرة. على النحو التالي:

-الموضع الأول: قوله تعالى: (وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَىٰ لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ

جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ)⁽⁴⁾.

-الموضع الثاني : قوله تعالى:(فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهُ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ

بِظُلْمِهِمْ)⁽⁵⁾.

(1) سورة البقرة، الآية: 7.

(2) سورة الجاثية، الآية: 23.

(3) الحجة، للفارسي، ج1، ص 35.

(4) سورة البقرة، الآية: 55.

(5) سورة النساء، الآية: 153.

-الموضع الثالث والرابع قوله تعالى: (فَإِنْ أَعْرَضُوا فَقُلْ أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ)⁽¹⁾.

-الموضع الخامس في قوله تعالى: (فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ)⁽²⁾.

ويذهب صاحب (الحجة) إلى أن هذه الكلمة مرسومة في جميع المصاحف العثمانية في المواضع بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، واختلفوا في الموضع الخامس: فقرأ بعضهم بإثبات الألف بعد الصاد مع كسر العين، وقرأ بعضهم بحذف الألف مع سكون العين؛ ومعنى القراءتين واحد، فلو كان تنوع القراءات تبعاً للرسم لاختلقت القراءة في المواضع الأربعة، كما اختلفوا في الموضع الخامس.. وهذا دليل على أن العمدة في ثبوت القراءات هو التوقيف والرواية وليس الرسم والكتابة.

الصورة الرابعة: (سخرية): ذكرت هذه الكلمة في القرآن الكريم في ثلاثة مواضع من السور (المؤمنون) و (ص) و (الزخرف) على النحو الآتي:
-قال تعالى: (فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سِخْرِيًّا)⁽³⁾
-وقوله جل وعلا: (اتَّخَذْنَاهُمْ سِخْرِيًّا)⁽⁴⁾.
-وقوله سبحانه: (لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سِخْرِيًّا)⁽⁵⁾

اختلف في الموضعين الأول والثاني في سورتي (المؤمنون) و (ص) : حيث : قرأهما بعضهم بضم السين، والآخر بكسر السين. واتفقوا على قراءة الموضع الثالث من سورة (الزخرف) بضم السين، والضم والكسر لغتان، ومعناها واحد، والمصاحف العثمانية مجردة من النقط والشكل، فلو كانت القراءات ناشئة من رسم المصاحف لاختلف القراء في الموضع الثالث، كما اختلفوا في الأول والثاني⁽⁶⁾. عليه فإن الاتفاق في الموضع الثالث يقف دليلاً على

(1) سورة فصلت، الآية: 13.

(2) سورة الذاريات، الآية: 44.

(3) سورة المؤمنون، الآية: 110.

(4) سورة ص، الآية: 63.

(5) سورة الزخرف، الآية: 32.

(6) الحجة، ج1، ص 36.

أن القراءات، لم تنشأ بناء على رسم المصاحف فقط، وإنما نشأت على التوقيف والسماع أيضاً.

الصورة الخامسة: كلمة (ضرّاً): وردت كلمة (ضرّاً) خمس مواضع في سورة (الأعراف) و (يونس) و (طه) و (الفرقان) و (الفتح) على النحو التالي:
- قوله تعالى: (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) (1).

- قوله تعالى: (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي ضَرًّا وَلَا نَفْعًا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) (2).
- وقوله تعالى: (أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا) (3).
- وقوله تعالى: (إِنْ أَرَادَ بِكُمْ ضَرًّا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ نَفْعًا) (4)
وقوله تعالى: (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَا يَخْلُقُونَ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلَقُونَ وَلَا يَمْلِكُونَ لِأَنْفُسِهِمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا وَلَا يَمْلِكُونَ مَوْتًا وَلَا حَيَاةً وَلَا نُشُورًا) (5).

- اتفق القراء على قراءة (ضرّاً) بفتح الضاد منه في المواضع الأربعة الأولى واختلفوا في الموضع الخامس، فقرأه بعضهم بفتح الضاد، وبعضهم بضمها. ومما يتضح هنا أن (الفتح والضم لغتان بمعنى واحد وهو الضرر مقابل النفع؛ وهذا من جملة الأدلة على أن القراءات ليست بالاختيار والاجتهاد، وإنما بالتوفيق وإتباع الإسناد) (6).

الصورة السادسة كلمة (نسقى): وردت كلمة (نسقى) في أربعة مواضع في القرآن الكريم من سورة (النحل): (وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ) (7). وقوله جل وعلا في سورة (المؤمنون): (نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) (8). وقوله جل شأنه في سورة (الفرقان): (لَنُحْيِي بِهِ بَلَدَةً مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا) (9).

(1) سورة الأعراف، الآية: 188.

(2) سورة يونس، الآية: 49.

(3) سورة طه، الآية: 89.

(4) سورة الفتح، الآية: 11.

(5) سورة الفرقان، الآية: 3

(6) الحجة، ج1، ص 37.

(5) سورة الفرقان، الآية: 3

(6) الحجة، ج1، ص 37.

(7) سورة النحل، الآية: 66.

(8) سورة المؤمنون، الآية: 21.

(9) سورة الفرقان، الآية: 49.

-وقوله سبحانه في سورة القصص: (قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ)⁽¹⁾.

ويشير أبو علي الفارسي في (الحجة) أن القراء قد اختلفوا في (نسقيكم) في سورة النحل وسورة (المؤمنون): (فمنهم من قرأها بالنون المضمومة، ومنهم من قرأها بالنون المفتوحة؛ واتفقوا على قراءة (نسقيه) في الفرقان بالنون المضمومة، مع أن رسم هذه الكلمة في المصحف - لكونه غير منقوط ولا مشكول - يحتمل فيها القراءات الثلاث، كما احتملها في الموضعين المذكورين، ولكن قراءة هذه الكلمة في هذا الموضع بالتاء المفتوحة لا تلائم نظم الآية، ولا تتفق مع معناها وسبقاتها؛ فلم يقرأ بها أحد. وقراءتها بالنون المفتوحة - وإن كانت تسبقها، ولم تنتقل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يقرأ بها أحد أيضاً، كما اتفقوا على قراءة (قالتا لا نسقي) في سورة القصص بفتح النون وإن كانت اللغة تجيز ضمها، فدل ذلك على أن القراءات بالسمع والإتباع (لا بالاجتهاد والابتداع)⁽²⁾.

الصورة السابقة لكلمة (كرهاً): جاءت هذه الكلمة في القرآن الكريم في ستة مواضع في سورة (آل عمران) و (النساء) و (التوبة) و (الرعد) و (فصلت) و (الأحقاف) وهذه آياتها:

-وقوله تعالى: (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً)⁽³⁾.

-وقوله جل وعلا: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهاً)⁽⁴⁾
-وقوله تعالى: (قُلْ أَنْفِقُوا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً لَنْ يُتَقَبَلَ مِنْكُمْ)⁽⁵⁾.

-وقوله سبحانه: (وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً)⁽⁶⁾. وقوله جل شأنه: (ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً)

(1) سورة القصص، الآية: 23.

(2) الحجة، ج1، ص 38.

(3) سورة آل عمران، الآية: 83.

(4) سورة النساء، الآية: 19.

(5) سورة التوبة، الآية: 53.

(6) سورة الرعد، الآية: 15.

وَقَوْلُهُ جَلَّ شَأْنُهُ: (حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا) (1)

-وبالنظر إلى هذه القراءات، وكيفية قراءتها، نجد أن القراء قد اختلفوا في
الموضع (الثاني) و (الثالث) و (السادس) فمنهم من قرأ بضم الكاف، ومنهم من
قرأ بفتحها. والضم والفتح لغتان بمعنى واحد، واتفقوا على القراءة بفتح الكاف
في الموضع الأول والرابع والخامس. وتجريد المصاحف من شكل الحروف
يجعل هذه المواضع الثلاثة محتملة لقراءتي الضم والفتح أيضاً، ولكن لم يقرأ
بالضم قارئ في أي موضع من المواضع الثلاثة. فلو كان اختلاف القراءات
نتيجة لخلو المصاحف من الشكل لاختلف القراء في هذه المواضع كما اختلفوا
في المواضع الثلاثة في (النساء) و (التوبة) و (يوسف) و (القصص) و
(فاطر):

-قال تعالى: (وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ) (2).

- قال تعالى: (وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ) (3).

-قال تعالى: (قَالَ إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ) (4).

-قال سبحانه: (فَالنَّقْطَةُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا) (5).

- وقال جلَّ شأنه: (وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزْنَ) (6).

هذا اللفظ (حزن) سواء أ جاء نكرة أو معرفة — فيه لغتان بمعنى واحد:

ضم الحاء وسكون الزاي، وفتح الحاء والزاي، والقراء قد اختلفوا في موضع
(القصص) واتفقوا على قراءة الموضع الأول (التوبة) والخامس (فاطر) بفتح
الحرفين (الحاء) و (الزاي)، كما اختلفوا على قراءة الموضعين الثاني (الحزن)
والثالث (حزني) من سورة يوسف بضم الحاء وسكون الزاي. وهذا دليل آخر
أكثرها بياناً على أن الاعتماد في القراءات على الرواية والنقل لا على الخط
والرسم.

(1) سورة الأحقاف، الآية: 15.

(2) سورة التوبة، الآية: 92.

(3) سورة يوسف، الآية: 84.

(4) سورة يوسف، الآية: 86.

(5) سورة القصص، الآية: 8.

(6) سورة فاطر، الآية: 34.

الصورة التاسعة كلمة (رشد) : وردت هذه الكلمة في سورة (الأعراف) و (الكهف) و (الجن).

- قال تعالى : (وَإِنْ يَرَوْا سَبِيلَ الرُّشْدِ لَا يَتَّخِذُوهُ سَبِيلًا) (1).

- قال تعالى : (قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِنَّمَا عَلَّمْتَ رُشْدًا) (2).

- قال تعالى : (وَهَيَّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا) (3).

- قال سبحانه : (لِاقْرَبْ مِنْ هَذَا رَشَدًا) (4).

- وقال جل وعلا : (أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا) (5).

- وقال سبحانه : (فَأُولَئِكَ تَحَرَّوْا رَشَدًا) (6).

- وقال تعالى : (وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي لِأَقْرَبَ مِنْ هَذَا رَشَدًا) (7).

وبمراجعة هذه الآيات نجد أن القراء قد اختلفوا في قراءة الكلمة في سورة

(الأعراف) و (الكهف). ومدار الخلاف دائر بين ضم الراء وسكون الشين، وفتح

الراء والشين، وهما لغتان في هذا اللفظ، كالبُخل بضم الباء وسكون الحاء،

وبفتحهما، والحزن بضم الحاء وسكون الزاي، وبفتحهما، والسُّقم بضم السين

وسكون القاف، وبفتحهما) (8).

واتفق القراء على قراءة (رشدا) في الكهف الآيات (10) و (24) والآيات

(10) و (14) و (21) من سورة (الجن) حيث اتفقوا على القراءة بفتح الحاء

والشين، كما اتفقوا على قراءة : (يهدي الرشدا) (9). في مستهل سورة الجن، بضم

الراء وسكون الشين. وهذا اللفظ في جميع المواضع المذكورة المختلف فيها

والمتفق عليها معناه واحد وهو الحق والخير والصلاح والصواب (10).

(1) سورة الأعراف، الآية: 146.

(2) سورة الكهف، الآية: 66.

(3) سورة الكهف، الآية: 10.

(4) سورة الكهف، الآية: 24.

(5) سورة الجن، الآية: 10.

(6) سورة الجن، الآية: 14.

(7) سورة الجن، الآية: 24.

(8) الحجة، ج1، ص 40.

(9) سورة النساء، الآية: 31.

(10) الحجة، : 59.

وهذا الاتفاق على القراءة بوجه واحد في المواضع المذكورة لهو من أقوى الأدلة على أن القراء مدارها على السماع والنقل لا الرسم والخط.

الصورة العاشرة كلمة (مدخلاً) : اختلف القراء في قراءة لفظ (مدخلاً) في قوله تعالى في سورة النساء : (وَنُدْخِلْكُمْ مَدْخَلًا كَرِيمًا)⁽¹⁾؛ وفي قوله سبحانه في سورة الحج : (لِيُدْخِلَنَّهُمْ مَدْخَلًا يَرْضَوْنَهُ)⁽²⁾ . حيث قرأ بعضهم بضم الميم، والآخر بفتحها واتفقوا على قراءة لفظ (مدخل) في قوله : (وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مَدْخَلَ صِدْقٍ)⁽³⁾ عن سورة الإسراء بضم الميم. ويرى الفارسي أن اللغة تجيز ذلك في هذا الموضع، كما تجيزه في الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ في هذا الموضع، كما تجيزه في الموضعين المذكورين، ولكن لم يقرأ قارئ في هذا الموضع فتح الميم. وهذا دليل آخر، فلو كان مرجع القراءات رسم المصحف وخطه فقط، لقرأ هذا اللفظ في هذا الموضع بقراءتين : بضم الميم وفتحها.

النحو وأسباب وضعه ومصادر تقعيد قواعده:

اللغة العربية كثيرة الاختلاف في الأسلوب والنطق والأوضاع فقد تكون بين لغات قوم وآخرين فروق صغيرة، فتسمى لهجات، وقد تكون كثيرة، فتسمى لغات، وقد يحدث خلط بين اللغة واللهجة فقد كانوا يطلقون لفظ اللغة ويريدون بها اللهجة، كما كان هناك إشارات إلى لهجات بعض القبائل فقالوا لغة كقولهم لغة تميم أو لغة طي يريدون من هذا التعبير إلى ما نريده نحن من كلمة لهجة كما لاحظوا أن هناك صفات صوتية خاصة تخالف كل المخالفة أو بعض صفات اللهجات الأخرى.

فاللهجة مجموعة من الصفات اللغوية التي تنتمي إلى بيئة خاصة، ويشارك في هذه الصفات أفراد هذه البيئة، وبيئة اللهجة تضم عدة لهجات لكل منها خصائص ولكنها تشترك جميعاً في مجموعة من الظواهر اللغوية التي تيسر اتصال أفراد هذه البيئات بعضهم ببعض، وفهم ما قد يدور بينهم من حديث فهماً

(1) سورة النساء، الآية: 31.

(2) سورة الحج ، الآية: 59.

(3) سورة الإسراء، الآية: 80.

يتوقفان على قدر الرابطة التي تربط بين هذه اللهجات ⁽¹⁾، وتلك البيئة الشاملة التي تتألف من عدة لهجات هي التي اصطلح على تسميتها باللغة، فالعلاقة بين اللغة واللهجة هي العلاقة بين العام والخاص، فاللغة تشتمل على عدة لهجات لكل منها ما يميزها وجميع هذه اللهجات تشترك في مجموعة من الصفات اللغوية، والعادات الكلامية التي تؤلف لغة مستقلة عن غيرها من اللغات. وتسمى التي تتميز بها كل لغة بالعادات الكلامية لأنها ليست إلا مجرد عادات نشأ عليها أبناء هذه اللغة وتأثروا بها جيلاً بعد جيل حتى أصبحت طابعاً لهم يميزهم عن غيرهم من المتكلمين بلغات أخرى ⁽²⁾، وتنحصر الصفات التي تميز اللهجة في النحو. النحو : هو القصد والناحية أو الجهة.

قال النابغة الجعدي:

مدّ وتحنى عن زوره * * كتتحية القش المجلب

قال عدي بن مالك:

لقد صبرت حنيفة صبر قوم * * كرام تحت أطلال النواحي

وقال جرير:

لقد ولدت أم الفرزدق فحة ترى

بين فخذيهما مناحي أربعا ⁽³⁾

يقول أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مساحة إلى حديثه الذي أخرجه ابن أبي شيبة، أنه قال:

تعلموا النحو والفرائض فإنه من دينكم ⁽⁴⁾.

ويحضرني تقديم ابن قتيبة لكتابه، حين قال: (وليس كتابنا هذا لمن يتعلق إلا بالجسم ولا من الكتابة إلا بالرسم، ولم يتقدم من الأداة إلا بالقلم الدواة، ولكنه لمن نشد شيئاً من الإعراب فعرف الصدر والمصدر. (مقدمة أدب الكاتب وبتصرف).

(1) اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة: 1965م، ص 21.

(2) اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مرجع سابق، ص 21.

(3) أصول النحو، سعيد الأفغاني، ديوان جرير، 40/4.

(4) صبح الأعشى، 148/2.

إن النحو العربي هو قانون اللغة العربية، وميزانها في التقويم والتنظيم، وأنّ العربية هي رأس مال الباحثين ورصيدهم من دلالاتها وإحياءاتها تكون قوالب للمعاني ومصادر للمباني وتبياناً للأفعال والأسماء والصفات المساعدة في استنباط الأحكام وأوجه تصريف الكلام لاستنتاج القواعد من القرآن الكريم، والأحاديث النبوية وقانون كلام العرب مثل قولهم :

تعلموا العربية، فإنها تثبت العقل وتزيد المرؤة⁽¹⁾.

نشأت اللغة العربية في أحضان الجزيرة العربية سليمة، نقية من الشوائب، غير مشوبة ببلوثة^(*) الأعاجم وكان أهلها يكتبون مفرداتها بالسماع، والتقليد، من غير حاجة إلى وسيط تعليم أو تعلم، معتمدين في ذلك على سليقتهم العربية التي جُبِلوا عليها، على نحو قول الشاعر:

ولست بنحوي يلوك لسانه * * * ولكن سليقي أقول وأعرب⁽²⁾.

واستمر الحال على ما كان عليه في الجاهلية من سلامة الألفاظ، ومتانة اللغة، وجمال التعبير، وتماسك البنية، حتى صدر الإسلام، وعندما تمت الفتوحات الإسلامية، انتشر العرب المسلمون في تلك الديار المفتوحة، وفي معيتهم وصحبهم الدين، واللغة فـ (دخل الناس في دين الله أفواجا، ودخل الإسلام صاحب الكتاب العربي بلاداً غير عربية، ودخل العجم جزيرة العرب عاملين بين المسلمين، فتعلم العرب لسان غيرهم، وتعلم العجم لسان العرب فنطقوا باللغة العربية وتعلموها. ولكن كان نطقهم لحناً، حيث أنهم نطقوا بها نطقاً خاطئاً، يخالف أسس العربية، وأحكامها)⁽³⁾

ومن جراء هذا التمازج والتداخل بدأ اللحن يدب في أو صال العربية شيئاً فشيئاً مما دفع الحاديين على سلامة اللغة من سلف هذه الأمة أهل الغيرة منها إلى

(1) صبح الأعشى : 168/1.

(*) اللوث : طي الكلام، وعدم إبانته . قال في لسان العرب : لوث: أي لوي كلامه ولم يبينه ولم يشرحه. اللسان، مادة: (لوث).

(2) حاشية بن الحاجب، رضى الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1395 هـ - 1975 م، 28/2، ولم ينسب البيت لقائل معين.

(3) التوهم عند النحاة، د. عبد الل جاد كريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1422 هـ - 2001 م، ص : 10.

التصدي لهذه الظاهرة الخطيرة التي تهدد سلامة اللغة وأكد الزبيدي⁽¹⁾. ذلك بقوله
(: ولم تزل العرب تنطق على سجيتها في صدر إسلامها، وماضي جاهليتها حتى
أظهر الله الإسلام على سائر الأديان، فدخل الناس فيه أفواجاً وأقبلوا إليه إرسالاً،
 واجتمعت فيه الألسنة المتفرقة، واللغات المختلفة، ففشا الفساد في اللغة العربية، واستبان
منها الإعراب الذي هو حليها، والموضح لمعانيها. ففطن لذلك من نافر بطباعه سوء
إفهام الناطقين من دخلاء الأمم بغير المتعارف من كلام العرب فمعظم الإشفاق من فُشو
ذلك، وغلبته حتى دعاهم الحذر من ذهاب لغاتهم وفساد كلامهم إلى أن سبب الأسباب
وتقييدها لمن ضاعت عليه، وتثقفها لمن زاعت عنه)⁽²⁾.

ويتضح من قول الزبيدي⁽³⁾ وممن سبقه من قبل أن الهدف الرئيسي والدافع
الأساسي هو صيانة اللسان من الخطأ في اللغة، بوضع الضوابط والقواعد اللغوية التي
تعيد العرب إلى طبيعتهم اللغوية، وإلى سليقتهم العربية وتضيء الطريق لغيرهم لانتهاج
سمت العرب في كلامها ومجاراتها في لغتها. كما أن نفش اللحن في الفصحى، واختلال
الألسنة، والخطأ في النطق هو السبب الأساسي في وضع النحو وتقنين القواعد الضابطة
لأواخر الكلمات. وظاهر كلام الزبيدي يشير إلى أن اللحن أول ما بدأ كان في الإعراب
وهو ما قدره أبو الطيب اللغوي بقوله: (وأعلم أن أول ما اختل من كلام العرب فأحوج
إلى التعلم، الإعراب⁽⁴⁾)، ولذلك أنصب جهود العلماء ابتداء في علم النحو المسمى بعلم
العربية في عصر من العصور.

2/ واضع علم النحو وكلمة عن وضعه:

تشير الروايات المتعددة والمختلفة التي جاءت في كتب التاريخ إلى أبا الأسود
الدؤلي⁽⁵⁾ هو الواضع لعلم النحو بأمر من الإمام علي⁽⁶⁾ كرم الله وجهه.

(1) إنباه الرواة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت: ط1، 1406هـ - 1986م، 108/3.

(2) طبقات النحويين، أبو بكر الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، بدون تاريخ، ص: 2-3.

(3) بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط3، 1399هـ - 1979م، 120/2.

(4) أبو الطيب اللغوي، مراتب النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر، ط1375هـ - 1955م، ص5.

(5) إنباه الرواة، 48/1.

(6) إنباه الرواة، 45/1.

قال أبو الطيب اللغوي: (ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي)⁽¹⁾ وقال الزبيدي: (سئل أبو الأسود الدؤلي: عن فتح له الطريق إلى وضع النحو وأرشده إليه؟ قال: تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله)⁽²⁾. واعتمد ذلك من المعاصرين غير واحد، منهم الأستاذ كمال إبراهيم، قال: (تكاد أكثر الروايات تذكر هذه النسبة إلى أبي الأسود وهي الأشهر، والأرجح)⁽³⁾. ومنهم أيضاً الأستاذ على النجدي ناصف حيث قال: (نعم فعندي أن واضع النحو هو أبو الأسود الدؤلي، والمؤجّة إليه هو الإمام علي رضي الله عنه)⁽⁴⁾، ونُقل عن الدكتور / عبد الحميد سيّد طلب قوله: (تكاد نتفق النقول الواردة في كتب الطبقات، وأخبار التاريخ، وما وصلنا من نحاة المتقدمين علماً أن أبو الأسود الدؤلي المتوفي سنة (67هـ) هو أول من فكّر في وضع علم النحو العربي)⁽⁵⁾. ومما روى عن أبي الأسود نفسه من سماعه لوقوع اللّحن في القرآن وغيره ممّا دفعه لوضع النحو ما جاء في الأغاني أن بنت أبي الأسود الدؤلي قالت: (ما أشدّ الحرّ) بضم الدال وهي لا تستفهم، بل تزيد التعجب، وكان عليها أن تنصب الدال فأتى أبو الأسود أمير المؤمنين رضي الله عنه فقال: يا أمير المؤمنين ذهبت اللغة لما خالطت العجم، وأوشك إن تطاول عليها زمان أن تضمحلّ، فقال له: وما ذاك؟ فأخبره خبر ابنته، فأمره واشترى صحفاً بدرهم، وأملى عليه: الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف جاء المعنى)⁽⁶⁾.

وإن القراءات لم تتجّ من نقد النحاة قاطبة، وقد خفت وطأة النقد تدريجياً فنجدها على أشدها في القرون الأولى، ثم تخف في القرن الرابع الهجري ثم يكون الاعتماد والانتصار للقراءات المتواترة بدءاً من القرن الخامس الهجري وسوى آتي بالأمثلة الداعمة لهذا التدرج بعد بيان الأسباب التي أدت بالنحويين إلى تلحين بعض القراءات، وأجد جميع الأسباب التي هي وراء هجمة النحويين على

(1) مراتب النحويين واللغويين، مرجع سابق، ص 6.

(2) الإصابة في تميز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، القاهرة، 1323هـ، ص 304.

(3) مركز الدراسات النحوية، عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الأردن، ط1، 146هـ - 1986م، ص 18.

(4) مركز الدراسات النحوية، ص 19.

(5) المرجع نفسه، ص 19.

(6) الأغاني، أبو فرج الأصبهاني، دار الكتب العلمية، مصر، القاهرة، ط1، 1323هـ - 589/9.

القراءات تنطلق من منطلقين أولهما : عدم إحاطتهم باللغة العربية. ورحم الله الإمام الشافعي إذ يقول لا يحيط باللغة إلا نبي⁽¹⁾.

أسباب وضع النحو :

يمكن أن ترد أسباب وضع النحو العربي إلى بواعث مختلفة، منها الديني ومنها غير الديني، أما البواعث الدينية فترجع إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الكريم أداءً فصيحاً سليماً إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة، وخاصة بعد أن أخذ اللحن يشيع على الألسنة، وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، فقد روى بعض الرواة إنه سمع رجلاً يلحن في كلامه، فقال: (أرشدوا أخاكم فإنه ضلّ). وروا أن أحد ولادة عمر بن الخطاب كتب إليه كتاباً به بعض اللحن، فكتب إليه عمر: (أن قنع كتابك سوطاً)⁽²⁾.

ومع أبي الطيب اللغوي المتوفي (351هـ) نطالع عدة أخبار يصدرها برأيه عن السبب الداعي إلى وضع النحو بقوله: (وأعلم أن أول ما اختلّ من كلام العرب، فأحوج إلى التعلم، الإعراب، لأن اللحن ظهر في كلام الموالي أو المتعربين من عهد النبي — صلى الله عليه وسلم — ولسان أبي بكر أو لسان عمر عدة أحاديث تؤكد وجود اللحن في أيامهم، ثم ينقل خبر أخذ الدؤلي عن علي بعد سماعه اللحن، وطلب علي إليه وضع الحروف للناس في الرفع، والنصب، والجبر من دون أن يشيع أبو الأسود ذلك وكأنه يريد أن يقول إن هنالك فرقاً بين نشوء العلم، وظهوره، وبين نشره بين الناس. ولذلك يتابع سرد ما يؤكد هذه الفكرة مشيراً إلى مرافعة الدؤلي لرجل لحن في كلامه في حضرة زياد ابن أبيه يقول خطأ: (إن الله برئ من المشركين ورسوله) بكسر رسوله بدل ضمها، مما حدا به إلى رسم النحو ونشره على الناس بدليل تعلم غلام عليه سألته الدؤلي أبيه المصاب بالحمى⁽³⁾.

(1) الاتقان ، للسيوطي، ص : 187.

(2) شوقي ضيف : المدارس النحوية، ط7، دار المعارف، القاهرة، ب ت، ص 11.

(3) طلال علامة: نشأة النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1992م، ص

غير أن اللحن في صدر الإسلام كان لا يزال قليلاً بل نادراً، وكلما تقدمنا مع الزمن منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه على الألسنة، وخاصة بعد تعرب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية، مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها، كما فشوا اللحن وشيوعه. ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة، حتى عند بلغائهم وخطيائهم المفوهين، ويكفي أن نضرب مثلاً لذلك ما يروى عن الحجاج من أنه سأل يحيى بن يعمر هل يلحن في بعض نطقه؟ وسؤاله ذاته يدل على ما استقر في نفسه من أن اللحن أصبح بلاءً عاماً. وصارحه يحيى بأنه يلحن في حرف من القرآن الكريم إذ يقرأ قوله عز وجل: (قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ⁽¹⁾) إلى قوله تعالى: (أحب، بضم والوجه أن تقرأ بالنصب خبراً لكان لا بالرفع).

وإزداد اللحن فشواً وانتشاراً على ألسنة أبنائهم الذين لم ينشأوا في البادية مثلهم ولم يتغذوا من ينابيعها الفصيحة، وإنما نشأوا في الحاضرة واختلطوا بالأعاجم اختلاطاً أدخل الضيم والوهن على ألسنتهم وفصاحتهم على نحو ما هو معروف عن الوليد بن عبد الملك وكثرة ما كان يجري على لسانه من لحن. وانضمت إلى ذلك بواعث أخرى، بعضها قومي عربي، يرجع إلى أن العرب يعتزون بلغتهم اعتزازاً شديداً، وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حيث امتزجوا بالأعاجم، مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعهم خوفاً عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية.

وهناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن يرسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلاً مستقيماً، وتتقن بأساليبها نطقاً سليماً.

ونضيف إلى ذلك رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية نمواً أعده للنهوض برصد الظواهر اللغوية، وتسجيل الرسوم النحوية تسجيلاً تطرد فيه القواعد وتتنظم الأقيسة انتظاماً يهيئ لنشوء علم النحو، ووضع قوانينه الجامعة

(1) سورة التوبة، الآية: 24.

المشتقة من الاستقصاء الدقيق للعبارات والتراكيب الفصيحة ومن المعرفة التامة بخواصها وأوضاعها الإعرابية⁽¹⁾.

مصادر تفعيد قواعد النحو:

- ولكي يكون للنحويين الأوائل أدواتهم التي يعتمدون عليها في تدوين النحو وتفعيده؛ فقد اعتمدوا في بناء علم العربية، على ثلاثة مصادر، عززت قيمة الدوافع المؤدية إلى وضع النحو العربي، هذه المصادر هي:
- القرآن الكريم وقراءته: ومن المعلوم أن القرآن الكريم يزودهم بطرائق أدائية، وأساليب وتراكيب، يعزّ لها معنى في أشعارهم.
- أشعار العرب: فالشعر قديم، وهو ديوانهم، ومعينهم الذي لا ينضب، فكل مفردة لم يجدوا لها معنى نجدهم يلتمسون لها معنى في أشعارهم.
- لغة العرب ولهجاتهم: وقد أخذوا هذه اللغات وهذه اللهجات من مشافهة القبائل التي لم تتأثر بالعجمة، وخاصة لهجات القبائل التي تبعد مساكنها عن حواضر الأمصار العربية، لأن هذه الحواضر مرّ بها كثير من الأقوام يتحدثون بغير العربية. وكان العرب، والحالة هذه قد أنسوا في لغة القرآن الكريم (إعجازاً وسحراً وأسلوباً يصعب الاختصار عليه في ذلك العهد وجعله ميداناً لتعليم العربية)⁽²⁾، وآثروا كذلك الاستعانة بالأساليب الأخرى التي ألفوها واعتادوا عليها، لكن مع ذلك لم تنقطع صلتهم بالقرآن الكريم، لا سيما وأن النحاة، قبل وبعد سيبويه، كانوا يحفظون القرآن الكريم، ولهم إلمام بالقراءات القرآنية مثل: الكسائي وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم كثير.
- ومن أجل الأخذ بالأساليب التي ألفوها، كان علماء العربية قد جدّوا السير، وأسرعوا الخطى إلى بوادي الجزيرة يأخذن اللغة من مظانها الحقيقية، لكنهم وضعوا للأخذ من أهل البادية شروطاً نجملها بما يلي⁽³⁾:

1 - نقاء اللغة، وفصاحة روايتها.

2 - أن يكون الأخذ من مكان وزمان محددين.

(1) شوقي ضيف، مرجع سابق، ص 12 - 13.

(2) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 51.

(3) انظر : القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، ص 516. وما بعدها.

3 -الأخذ من قبائل لم تتأثر بالعجمة، بسبب مخالطة الأعاجم بالبيع والشراء والتصاهر مثلاً.

لكن ما يلفت النظر أن القرآن الكريم كان في متناول أيديهم، ومحفوظاً في صدور بعضهم، ومجموعاً في كتاب واحد، ومتواتر النقل، ذو السند العالي المتصل، ومع كل ما كان للقرآن الكريم، من مزايا وخصائص، لم تتوافر للمصادر الأخرى لكنهم لم يتجنبوا أنفسهم عناء البحث والسفر، ما كان فعلهم هذا — في رأي — إلا ضرب من الوفاء للغة الآباء والأجداد، مع عصبية ظلت في أنفسهم مع مر الأيام والسنين.

إن العلاقة بين القرآن والنحو العربي تبدوا واضحة جلية مما جعل النحويين العرب يعتمدون في بناء قواعدهم على لغة القرآن وقراءاته بكل أقسامها: المتواترة، والمشهورة والشاذة، كما اعتمدوا على أشعار العرب.

احتفاء النحاة بلغة القرآن:

احتفى النحاة بلغة القرآن احتفاءً كبيراً، أكثر ما يرى ذلك ويُلَمَس، في كتاب سيبويه، وهو المثل الحي الذي يساق كدليل على جهود الرعيل الأول من النحاة ففي (الكتاب) آراء ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والأخفش الأكبر، ويونس بن حبيب الضبي.

والكتاب يوضح أن سيبويه استفاد من جهود السابقين له، كما ظهر نهج سيبويه في جهود النحاة الذين أتوا بعده مثل : الأخفش الأوسط، والكسائي، والفراء، والمبرد، وثعلب، والزجاج، وغيرهم، فمعظمهم إن لم يكن كلهم سار على نهج (الكتاب) وجعلوه قدوة لهم يتدارسون، ويستشهدون بأقواله وأمثله، ويعملون على مناقشة قضاياها، يكفي سيبويه فخراً أن النحاة الذين أتوا بعده قالوا عن كتابه هذا : إنه قرآن النحو، ومن أراد أن يضع كتاباً بعده فليستحي⁽¹⁾.

وبشيء من الإنصاف نقول إن بعض هؤلاء النحاة كانوا أكثر احتقلاً من غيرهم بلغة القرآن، نذكر منهم الكسائي والفراء، الزجاج، لكنهم جميعاً لم

(1) انظر : مراتب النحويين، لأبي الطيب، عبد الواحد علي اللغوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1955م، ص 65.

يتخلصوا من تأثير كتاب سيبويه ونهجه، كما اعتمدوا في بناء قواعدهم ومقاييسهم على أقوال العرب أيضاً، وهم لا يفرقون بين قرآن ولهجة وشعر، فهم يرون قواعد العربية وحدة لغوية موثوق بها، (تتناول السمات العامة المشتركة بين لهجات القبائل ولغة القرآن ولقاءاته، وتوسموا في منهجهم صياغة القواعد الملزمة التي تدرأ عنهم اللحن، وتحفظ لهم لغة القرآن، ميسرة للراغب في تعلمها). وهذا التصور، من أخذ اللغة، وإن كان يجمعهم في بوتقة واحدة، إلا أن النحاة لم يكونوا على درجة واحدة من الاتفاق والتصور حول إدراك علم العربية وحقائق اللغة ودقائق أسرارها، فما اجتمع لدى أبي عمرو بن العلاء، مما قالته العرب لم يجتمع لدى عيسى بن عمر⁽¹⁾، وما كان للخليل وسيبويه والفراء من معرفة خصائص اللغة لم يكن لابن أبي إسحاق فقد كان عيسى وابن أبي إسحاق يطمئنان على العرب⁽²⁾، بينما نجد الخليل يحتال لهم، وينظر في المخارج والتخريجات، ويصبح مقياسه وفق ما يسمعه عنهم⁽³⁾.

المبحث الخامس: النحاة وتوقيفية القراءات:

من المقطوع به أن نحاة العربية قد احتجوا في بنائهم لقواعدهم النحوية بالقراءات القرآنية، مثل احتجاجهم لعموم كلام العرب، من شعر وخطابة، وأمثال وغيرها من فنونهم السائدة، ولا يوجد كتاب من كتب النحو في ذلك الوقت إلا وأخذ بالاستدلال بالقراءات القرآنية؛ وهذا يدل على أن علماء اللغة قد استمدوا (قواعدهم من كتاب الله تعالى) وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكلام العرب الفصيح، فقعدوا القواعد لتكون حامية للقرآن والسنة، بل لتكون في خدمة كتاب الله. والحق أنه إذا ثبتت القراءة فينبغي أن تكون القراءة هي الحكم على القاعدة النحوية، لا أن نرجع نحن بالقراءة إلى القاعدة النحوية⁽⁴⁾.

وأن (ما نقل من طعن بعض النحويين في بعض القراءات، محمول على أن القراءات لم تثبت لديهم بما تقوم به الحجة، ولأن الذي اجتهد قد غلب على ظنه

(1) انظر : نزهة الألباء، 36، مقالة ابن سلام، كان أبو عمرو بن العلاء أوسع علماً لكلام العرب ولقائهم.

(2) انظر: إنباه، 106/2.

(3) أخبار النحويين البصريين، للسيرافي، ص 30.

(4) الوجوه البلاغية في توجيه القراءات المتواترة، محمد أحمد الجمل، ط 1، عمان، دار الفرقان، 2009م، ص 333.

أن هذه القراءة خطأ، أو وهم من أحد الرواة الذين نقلت عن طريقه هذه القراءة التي طعن فيها⁽¹⁾.

ومعروف لدى الباحثين أن القراءات المتواترة حجة عند النحاة، وقد ارتضوها ووافقوا عليها. وأن بعض القراءات لم يرتضها بعض النحويين، فتأولوها، أو عارضوها معارضة صريحة أو خفية، لسبب من الأسباب لا لأن القراءات ليست حجة عندهم⁽²⁾. وإنما يصور عند بعضهم لأسباب تتعلق بهم دون غيرهم.

وباستعراض جانب من آراء المشتغلين بهذا العلم، حول توفيقية القراءات وعدمها، قال الإمام الزركشي في كتابه (البرهان) إن: (القراءات توفيقية وليس اختيارية خلافاً لجماعة الزمخشري حيث ظنوا أنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء، واجتهاد البلغاء⁽³⁾). ولهم مواقف من مثل:

-ردّهم على قراءة حمزة (والأرحام)⁽⁴⁾ بالخفض، ومثل ما حُكي عن زيد والأصمعي ويعقوب الحضرمي أنهم خطأوا حمزة في قراءته: (وما أنتم بمصرخي)⁽⁵⁾ بكسر الياء المشددة.

-أنكروا على أبي عمرو إدخال الراء في اللام في قوله تعالى: (ويغفر لكم) وللزجاج نظر في إدغام الراء في اللام، إذ جاء في (معانيه) قوله: (القراءة بإظهار الراء مع اللام)، وزعم بعض النحويين أن الراء تدغم مع اللام فيجوز (ويغفر لكم)⁽⁶⁾ وهذا خطأ فاحش، ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء.. وهو خطأ في العربية، ولأن اللام تدغم في الراء، والنون تدغم في الراء نحو: قولك: هل رأيت، من رأيت. ولا تدغم الراء في اللام إذ قلت مرة لي بشيء، لأن الراء حرف مكررة فلو أدغمت في اللام، ذهب التكرير،

(1) المرجع نفسه، 333.

(2) نفس المرجع السابق، ص 418-427.

(3) البرهان، للزركشي، ج1، ص 399.

(4) سورة النساء، الآية: 1.

(5) سورة إبراهيم، الآية: 22.

(6) سورة آل عمران، الآية: 31.

وهذا إجماع النحويين الموثوق بعلمهم⁽¹⁾، قال الزركشي، وهو يعقب على كلام الزجاج، (وهذا تجاهل. وقد انعقد الإجماع على صحة قراءة هؤلاء الأئمة وأنها سنة متبعة. ولا مجال للاجتهاد فيها)⁽²⁾. وذهب يقول بأن سيبويه قال في كتابه في قوله تعالى: (ما هذا بشر)، وبنو تميم يرفعونه. إلا من درى كيف هي في المصحف⁽³⁾، ومعنى الزركشي يقول: (وإنما كان كذلك لأن القراءة بغيرها روى عنه)⁽⁴⁾.

وجاء في كتاب (البذور الزاهرة) أن بعض العلماء يذهبون إلى قول ما قد يفهم منه أن القراءات مرجعها الاجتهاد لا السماع وأنها اختيارية تدور مع اختيار الفصحاء واجتهاد البلغاء⁽⁵⁾. ومن الآخذين بهذا الفهم الإمام الزمخشري، ومما أخذ عليه قوله في تفسير قوله تعالى: (هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً)⁽⁶⁾، حيث ذهب إلى أن عمرو بن عبيد قرأ كلمة (الحق) بالنصب على التأكيد، كقولك: هذا عبد الله الحق لا الباطل. وقال الزمخشري: (وهي قراءة حسنة فصيحة. كان عمرو بن عبيد من أفصح الناس وأنصحهم)⁽⁷⁾.

وينقل صاحب (الوجوه البلاغية) تعليقا لذلك عن ابن المنير الاسكندري يرى فيه أن رأي الزمخشري هذا (يوهم أن، القراءات مركونة إلى رأي الفصحاء واجتهاد البلغاء، فتفاوت في الفصاحة لثقافتهم فيها)⁽⁸⁾. هذا ولالإمام الطبري — رحمه الله — انتقادات للقراءات المتواترة⁽⁹⁾، بعضها تجده قد أوصله إلى حد الرد بالكلية، وأحيانا يجعلها في منزلة متأخرة بالنسبة إلى نظيراتها، من أمثلة ذلك نسوق الآتي:

(1) معاني القرآن، وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السدي الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط2، 1407هـ - 1988م، ج1، ص 59.

(2) الكتاب، ج1، ص 59.

(3) انظر المصدر السابق، ج1، ص 59.

(4) البرهان، للزركشي، ج1، ص 400.

(5) البذور الزاهرة، ص 111، وانظر الوجوه البلاغية في توجيه القراءات القرآنية المتواترة، ص 335.

(6) سورة الكهف، الآية: 44.

(7) الحجة في علل القراءات، أحمد عبد الغفار، تحقيق: كمال مصطفى الهنداوي، منشورات على البيضاوي، بيروت، لبنان، ط2، 142، ج1، ص 19.

(8) الوجوه البلاغية، ص 339.

(9) تفسير الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، بيروت: دار الكتب العلمية، ط 1، 1412هـ - 1992م، ج6، ص 455.

(1) في قوله تعالى: (وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ) (1).

قرأ يعقوب بضم راء: (والأنصار) ووافقه الحسن، والباقون: بجرها (2). قال أبو جعفر بعد ذكره لقراءتي الرفع والجر: والقراءة التي لا استجيز غيرها؛ الخفض في الأنصار.. (3).

(2) في قوله في سورة الفاتحة: (مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ) (4). قرأ عاصم والكسائي ويعقوب وخلف في اختياره بإثبات ألف بعد الميم مطلقاً، والباقون بحذفها (5).

يقول الإمام الطبري في (جامع البيان): إن أولى القراءتين بالصواب وأحق التأويلين بالكتاب قراءة من قرأ (ملك يوم الدين) دون قراءة (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) .. وهو بذلك — أعني الطبري يرمي إلى أنه من لم يؤثر معه (ملك) على (مالك) بأنه لأغفل وظنّ خطأ، وأنه (ذو غباء) و (فاسد التأويل) (6) هكذا يذهب في طعنه على القراء.

(3) وفي قوله تعالى: (وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى) (7) حيث قرأ نافع وابن عامر: (واتخذوا) (فعل ماضٍ) وهذه القراءة جاءت على وجه الخبر. وقرأ الباقر: (واتخذوا): بكسر الخاء، على تأويل الأمر باتخاذ مقام إبراهيم مصلى (8).

ونشير إلى أن المفسرين المشتغلين بعلوم العربية لهم من المذاهب، ما توقعهم حتى في تخطئة قراءة متواترة وردّها، مع ما توافر لها من صحة السند واتصاله وموافقتها للعربية للرسم العثماني.

(1) سورة التوبة، الآية: 100.

(2) البذور الزاهرة، ص 139.

(3) جامع البيان في تأويل تفسير الطبري، محمد بن جرير الطبري، تحقيق: عبد الرازق، ط 2، القاهرة، دار السلام، ج 6، ص 455.

(4) سورة الفاتحة، الآية: 4.

(5) البذور الزاهرة، ص 15.

(6) جامع البيان، تأويل القرآن، ج 6، ص 95-96.

(7) سورة البقرة، الآية: 125.

(8) جامع البيان، ج 1، ص 584.

الأصوات وطبيعتها وكيفية صورها فالذي يقربهم بين لهجة وأخرى هو بعض الاختلاف الصوتي غير أن اللهجة قد تتميز بقليل من صفات ترجع إلى بيئة الكلمة ودلالاتها من القلة بحيث لا تجعل اللهجة غريبة على أخواتها بعيدة عنها عسرة الفهم على أبناء اللهجات الأخرى في تنفس اللغة لأنه متى كثرت الصفات الخاصة بعدت اللهجات عن أخواتها فلا تلبس أن تستقل وتصبح لغة قائمة بذاتها (1) ووجود اللهجات داخل المشتركة أمر تحتته الضرورة الاجتماعية وما تقتضيه ظروف الحياة من تفاوت مستوى الاستعمال تبعاً لحاجة الناطقين باللغة فهم يستخدمونها في حياتهم العامة.

أسباب نشوء اللهجات:

أولاً : أسباب جغرافية لها أثرها في اللغة فإذا كان أصحاب اللغة الواحدة يعيشون في بيئة جغرافية واسعة تختلف الطبيعة فيها من مكان لآخر كأن تكون هناك جبال ووديان وأنهار فإن هذا يؤدي إلى تباين في اللهجات وتنوعها. ثانياً : أسباب اجتماعية فالمجتمع لا أن يتكون من طبقات ونظراً لوجود هذه الطبقات فإنه لابد من وجود لهجات تختلف حسب هذه الطبقات (2). ثالثاً : احتكاك اللغات واختلافها نتيجة غزو أو هجر أو جوار فاللغة كائن حي والاحتكاك بين اللغات أمر لا بد منه فتتووع مصادر المياه وتطور الحضارة يؤثرات في حياة السكان لذا كان الاحتكاك بين اللغات يعد من أهم الأسباب التي تؤدي إلى نشأة اللهجات (3).

رابعاً : أسباب فردية فمن الحقائق الثابتة أن اللغة وإن كانت واحدة فهي متعددة الأفراد الذين يتكلمونها ومن المسلم به أنه لا يتكلم شخصان بصورة واحدة (4).

فإنه من المسلم به أيضاً أن اختلاف الأفراد في النطق يؤدي مع مرور الزمن إلى نشأة لهجة جوار اللهجات الأخرى.

(1) اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1965م.

(2) اللغة لفندريس، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، القاهرة، 1950م، ص 315.

(3) اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، ص 20.

(4) اللغة لفندريس، ترجمة الدواخلي، ص 95.

ونحن نعلم أنّ اللغة العربية لم تكن لغة متوحدة توحداً كاملاً قبل نزول القرآن بها، بل كانت لهجات متعددة تختلف فيما بينها اختلافاً يصغر أو يكبر ولكن هذه اللهجات لم تكن حائلاً دون وجود لغة مشتركة عامة استعملها أصحابها فيما بين لهم من فهم أو من جدّ القول (1).

واللهجات العربيّة التي كانت منتشرة في بيئة الجزيرة العربية والتي لعبت دوراً كبيراً في نشوء وتأصيل اللغة العربية والتي تصورها القراءات القرآنية أصدق تصوير ويكاد الفقهاء يتفقون على أن لهجة قريش هي أعلى اللهجات العربية وأفصحها وهي التي سادت في شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام. وتلك اللهجات صار منها ما هو مقبول وحجة ومنها ما تدنى عن هذا المستوى، وأعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم لأنّ لكل واحد ضرباً من القياس يؤخذ به ويخذل إلى مثله وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبيتها لأنها ليست أحق بذلك من رسالتها لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، ونعتقد أن أقوى القياسين وأقبل لهما وأشد أنسابها، فأما رد إحداهما بالأخرى فلا. أو لا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف ومعظم الاختلاف يرجع إلى إبدال الحروف أو الحركات أو الإمالة أو التخفيف أو التدقيق ويقل الاختلاف في اللفظ مع اتفاق في المعنى (2).

إنّ رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتباره متلقي الوحي وأول قارئ للقرآن حيث تلقينه. اتخذ النص القرآني بقراءة الرسول صلى الله عليه وسلم سمته نحو سمته نحو التوثيق وعلى هذا المنهج وخلال التلقي والعرض سار رسول الله صلى الله عليه وسلم مع صحابته يقرأ عليهم ويقرءون عليه.

ولكن مع هذا المنهج الدقيق في توثيق النص اختلف أصحابه في قراءة القرآن والرسول بين ظهرائهم والأخبار في ذلك كثيرة وأقر الرسول صلى الله عليه وسلم اختلافهم، وكان الحديث الذي بلغ رتبة التواتر، أن هذا القرآن أنزل

(1) الخصائص لابن جني، تحقيق محمد علي النجار، مطبعة دار الهدى، بيروت، ط2، ص 10، 11.
(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852هـ)، ج9/21، راجعه قصي محب الدين الخطيب، رقم كتب كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وتصحيحه محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ - 1986م.

على سبعة أحرف فأقرعوا ما تيسر منها⁽¹⁾ ومهما يختلف شرح هذا الحديث وتعدد أوجه القول فيه فإن الجانب الراجح أن الحديث لم يقل إلا بعد الهجرة ومعنى ذلك أن الاختلاف في القراءات لم يحدث حيث كان الرسول صلى الله عليه وسلم في مكة، وحيث كان عدد المسلمين قليلاً وحين كان معظمهم من قريش يتحدثون بلهجة واحدة، أما وقد انتقل الرسول إلى المدينة ودخل أناس كثيرون في الإسلام من مختلفة بلهجات متباينة منهم الطفل الذي لم يستقم لسانه والخادم الذي يجهل والشيخ والمرأة العجوز هنا وجدت المشكلة فاختلف الناس في القراءة فتسامح الإسلام معهم فأقرهم الرسول صلى الله عليه وسلم على اختلافهم، ويوضح ذلك حديث : إنما بعثت إلى أمة أميين منهم الغلام والخادم والشيخ والعانس والعجوز⁽²⁾. ولو أن كل فريق من هؤلاء أمر أن يزول عن لغته وما جرى عليه اعتباره طفلاً وناشئاً وكهلاً لاشتد ذلك عليه، وعظمت المحنة فيه ولم يمكنه إلا بعد رياضة للنفس طويلة وتذليل لسان وقطع للعادة⁽³⁾.

وأكد ذلك ابن الجزري : (كان العرب الذي نزل القرآن بلغتهم، لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها أو من حرف لآخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعليم ولا بالعلاج لا سيما الشيخ والمرأة ومن لم يقرأ كتاباً كما أشار إليه صلى الله عليه وسلم. فلو كلفوا العدول عن لغتهم والانتقال عن ألسنتهم لكان من التكليف بما لا يستطاع⁽⁴⁾).

(1) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (773 - 852هـ)، ج21/9، راجعه قصي محب الدين الخطيب، رقم كتب كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، فقام بإخراجه وتصحيحه محب الدين الخطيب، دار الريان للتراث، القاهرة، ط1، 1407هـ - 1986م.

(2) جامع البيان لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1407هـ - 1981م، ج3، 1، البرهان بدر الدين الزركشي، ج227/1.

(3) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة عبد الله بن مسلم الكوفي الدينوري، (ت 267هـ)، ص 30، مطبعة الحلبي، 1954م.

(4) النشر، لابن الجذري، ج11، 22.

معنى الحرف في اللغة:

حد الشيء والعدول وتقدير الشيء حرف الشيء طرفه وجمعه حروف يقال حرف السفينة وحرف السيف وحروف الهجاء أطراف الكلمة وفي قوله تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ) ⁽¹⁾. أي وجه واحد وهو أن يعبد على السراء لا الضراء أو على شك على غير طمأنينة أي لا يدخل في الدين متملناً. ونزل القرآن على سبعة أحرف، أي سبعة لغات من لغات العرب وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه ولكن المعنى أن هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، قال عليه الصلاة والسلام: (نزل القرآن على سبعة كلها شاف كاف) ⁽²⁾. أراد بالحرف اللغة وهذه اللغات متفرقة في القرآن. والحرف يطلق حقيقة على أحد حروف الهجاء ويطلق مجازاً على كلمة، بإطلاق الجزء وإرادة الكل أو على اللغة لأنها ألفاظها تتكون من حروف أو على وجه من وجوه اللغة في طريقة النطق وكيفيته.

حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف:

(1) تيسير القراءة والحفظ على قوم أميين لكل قبيلة منهم لسان ولا علم لهم بحفظ الشرائع بحفظ الشرائع فضلاً عن أن يكون ذلك مما ألفوه وهذه الحكمة نصت عليها الأحاديث في عبارات عن أبي بن كعب قال لقي رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل عند أحجار المرأة موضع بقاء فقال: (إني بعثت إلى أمة أميين منهم الغلام والخادم والشيخ والعانس ^(*) والعجوز فقال: جبريل فليقرءوا القرآن على سبعة أحرف) ⁽³⁾.

(2) تيسير قراءة القرآن على الملمين جميعاً في كل عصر فالإسلام هو دين الله للبشرية كافة ولم تكن رسالة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم مقصورة على جنس معين ولا وطن معين وإذا كانت حكمة نزول القرآن على سبعة أحرف

(1) سورة الحج، الآية: 11.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير، ج1، 369، طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.

(*) احجار المراء: موقع بقاء، الشيخ العانس: كبير السن والضعف.

(3) رواه أحمد وأبو داود والترمذي والطبري.

تتجلى في تيسير الله تعالى لنبيه بأن يقرئ كل أمة بلغتهم على اختلاف اللهجات العربية.

(3) تمييز القرآن الكريم عن غيره من الكتب السابقة فالقرآن له خصائص كثيرة منها أنه أمتاز بخصيصه نزوله بسبعة ألسن أما الكتب السماوية السابقة فنزل كل كتاب منها بلسان واحد⁽¹⁾.

(4) إعجاز القرآن للفطرة اللغوية عند العرب فتعددت مناحي التأليف الصوتي للقرآن تعدداً يكافئ الفروع اللسانية حتى يستطيع كل عربي أن يوقع بأحرفه وكلماته على لحنه الفطري ولهجة قومه مع بقاء الإعجاز.

(5) إعجاز القرآن في معانيه وأحكامه، فإن تقلب الصور اللفظية في بعض الأحرف والكلمات تعطي مزيداً من المعاني التي يدل عليها اللفظ ويتهياً معها استنباط الأحكام التي تجعل القرآن ملائماً لكل عصر يلبي حاجات البشرية ويقيم حياتها على نهج الله الأقوم ولهذا احتج الفقهاء في الاستنباط والاجتهاد في معرفة الأحكام بقراءات الأحرف السبعة.

(1) مقدمة تفسير الطبري، للطبري، 71/1 ، 70.

المبحث الأول: قراءة الكسائي بالرفع وموقف النحاة منها:

قال تعالى : {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةً فَعَمَّوْا وَصَمَّوْا ثُمَّ تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمَّوْا

كَثِيرٌ مِّنْهُمْ وَاللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ }⁽¹⁾.

قرأ الكسائي (: {وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ} قرأ بالرفع وقرأ الباقيون بالنصب⁽²⁾.

ويقرأ بالرفع على أن (أن) المخففة من الثقيلة وخبرها محذوف، أي أنه، و (لا) نافية، وتكون تامة، وفتنة فاعلها، والجملة خبر (أن) وهي مفسرة بضمير الشأن وحسب حينئذ للتيقن لا للشكل لأن (أن) المخففة لا تقع إلا بعد تيقن⁽³⁾.

قال الشاطبي:

وتكون الرفع حجج شهوده

(أَلَّا تَكُونَ)، بالرفع. أي أنه لا تكون فتنة، كما قال في موضع آخر (أن لا يقدرون) "الحديد آية رقم 29". فهي مخففة من (أن) . واسمها محذوف، وخبرها الفعل وفاعله.

حجة من رفع أنه جعل (لا) بمعنى ليس لأنه يجحد بها كما يجحد بـ (ليس) فحالت بين (أن) وبين النصب و (أن) مخففة من الثقيلة نحو : (علمت أن يقوم) التقدير أنه تقوم. وإن وقعت بعد ظنّ جاز في الفعل بعدها وجهان:

الأول : النص على (أن) من نواصب الفعل المضارع.

والثاني: النصب على (أن) مخففة من الثقيلة⁽⁴⁾.

ويرى الصغير : (أن) مخففة من الثقيلة لأنها باشرت الفعل مع (لا) النافية. وترى الدراسة أن (ألا يكون) يجوز فيها المعنيان بالتساوي لأن (أن) وقعت بعد فعل يدل على الرجحان وهو (حَسِبُوا) .

ولما أجمعوا على إحداها واختلفوا في الأرض ردّ ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه.

(1) سورة المائدة، الآية، 71.

(2) المستنير، ص 170.

(3) محمد محي الدين، بشرح ابن عقيل، 342/2.

(4) محمود أحمد الصغير، الأدوات النحوية في كتب التفسير، ط1، 1422هـ، 2001م، دار الفكر المعاصر، لبنان، ص 480.

ولا يجوز ⁽¹⁾ أن تكون المخففة من الثقيلة من أفعال الشك والطمع. ولا
الناصفة للفعل مع علمت، وما كان في معناها. وكان هنا التامة ⁽²⁾.
وحكى ⁽³⁾ بعض النحويين أنه قال: من رفع هذا الفعل كتب (أن لا) منفصلة
لأن الهاء المضمرة المقدرة تحول في المعنى بين (أن) و (لا).
وأعلم أن (أن) تدخل في الكلام على أربعة أضرب:
الأول: (أن) الناصبة للفعل، وهي التي ذكرناها، تقول: (أريد أن تخرج).
والثاني: (أن) الخفيفة عن (أن) الثقيلة كقول الأعشى:

في فتية كسيوف الهند قد علموا
أن هالك كل من يحف وينتعل ⁽⁴⁾.

أراد أنه هالك.

الموضع الثالث: أن تكون بمعنى (أي) كقوله (... أن أمتنوا) "سورة ص 6/38".
والرابع: أن يكون للتوكيد كقوله: (ولمّا أن جاءت) "العنكبوت، 33/29".

قال ابن يعيش: فالرفع على أن الحسبان بمعنى العلم و (أن) المخففة من الثقيلة
العاملة في الأسماء، ولا عوض من الذاهب، والتقدير وحسبوا أنه لا تكون فتنة ⁽⁵⁾
وقال الشهاب: (وأن الخفيفة، كما ذكر في النحو إن وقعت بعد ما يفيد فهي
مخففة من الثقيلة، وإن وقعت بعد ما لا يفيد يقيناً ولا ظناً فهي مصدرية، وإن

(1) الطبري، التبيان، ص 452، الدر المصون، 5792- همع الهوامع، ج 2، 282.
(2) البيان، 1-301 ومشكل إعراب القرآن، 10239، وفي الكشف عن وجوه القراءات، 416.
(3) انظر كتاب سيبويه 515/1، 562، ومغنى اللبيب 30، تفسير مشكل إعراب القرآن، 60/ب.
(4) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 233-234.
(5) في (أ) بسبوف الهند. وعجز البيت في ديوان الأعشى: أن ليس برفع عن ذي الحيلة الحيل.
* وانطلق الملاء منهم أ، امشوا وأصبروا على أهتكم..
* ولما أن جاءت رسلنا لوطاً سيء بهم..

وقعت بعد ما يفيد الظن احتملت الوجنين، لإجرائه مجرى العلم، لقوله وتنزيله منزلة غيره لعدم إفادة اليقين⁽¹⁾.

وقرأ الجمهور على الرفع، لأن الرؤية تقع على العلم⁽²⁾.

الترجيح:

هذه القراءة: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ)، تعد قراءة صحيحة في مقياس العربية، وقد سقنا لها أدلة النحاة، وهي فوق ذلك متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومحملة لرسم المصحف العثماني.

قرأ الكسائي (يُضِلُّ) بضم الياء وفتح الضاد، ما لم يُسمِّ فاعله⁽³⁾.
قال تعالى: (إِنَّمَا النَّسِيءُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ يُضِلُّ بِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُحِلُّونَهُ عَامًا وَيُحَرِّمُونَهُ عَامًا لِّيُوَاطُّوا عِدَّةَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ فَيَحِلُّوا مَا حَرَّمَ اللَّهُ زَيْنَ لَهُمْ سُوءَ أَعْمَالِهِمْ... } "التوبة 37".

جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع. كما أورد نسبتها بالرفع إلى الكسائي والشاطبية⁽⁴⁾، وأبي زرعة في (حجة القراءات)⁽⁵⁾، وابن مجاهد في (السبعة)⁽⁶⁾.

قال العبكري: ويقرأ بضم الياء وكسر الضاد، ويجوز أن يكون الفاعل مضمرًا، أي يُضِلُّ الله والشيطان⁽⁷⁾، وذهب ابن جني أنها لغة⁽⁸⁾. وقال الشاطبي:

يُضِلُّ بضم الياء مع فتح ضايدِهِ صِحَابَ ...

قال ابن الجزري: يُضِلُّ حُط....⁽⁹⁾

(1) معجم القراءات، مج2، ص 320-324.

(2) الدر المصون، ج4، ص 268.

(3) انظر الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص 503، التبصرة، 74/ب، حجة القراءات، 218-219. القراءات السبع، 15، وزاد المسير، 436/3، والمختار في معاني قراءات أهل الأمصار، 45-أ. ب.

(4) الشاطبية ص 62.

(5) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 318-319.

(6) ابن مجاهد، السبعة، ص 314.

(7) العبكري، التبيان، ج2، ص 643.

(8) معجم القراءات، ج3، ص 643.

(9) الشاطبية، ص 62، انظر حرز الأمان، ص 58، سراج القارئ، 236.

(يُضِلُّ) بضم الياء مبنياً للمفعول، وفيه ثلاث أوجه أحدهما: يضل الله به الذين كفروا، والثاني يضل الشيطان به الذين كفروا، والثالث: أضل به الذين كفروا تابعيهم، وبضم الياء مبنياً للفاعل من أضل وفي الفاعل وجهان : أحدهما: ضمير الباري عز وجل.
والثاني : الذين كفروا (1).

وحجتهم في ضم الياء أن الكلام أتى عقب ذلك بترك تسمية الفاعل. وهو قوله : (زين لهم سوء أعمالهم) فدل على أن ما تقدمه من الفعل جرى بلفظه (2).

وحجة البناء للمعلوم : أضافوا الفعل للكفار، وحجة البناء للمجهول على المعنى (3).

وحجة من ضم الياء وفتح الضاد : جعل (الذين) في موضع رفع و (كفروا) صلة الذين، وحجة من كسر الضاد مع ضم الياء : أنه جعله فعلاً للفاعل ومستتر في الفعل، وهو مأخوذ من (أضل) يُضل (4).

وترى الدراسة الاختيار البناء للمجهول لأنه أتى مطابقاً لما قبله. وقرأ النخعي في رواية محبوب (نُضِلُّ) بضم نون العظمة وهذه تقوِّي أن الفاعل ضمير الله في قراءة ابن مسعود (5).

ومن قرأ (يُضِلُّ) (6) بضم حرف المضارعة من الإضلال. الترجيح: أرى أن القراءة صحيحة، وموافقة للعربية، ومحتملة لرسم المصحف العثماني، وأثبت ذلك النحاة والمفسرون في كثير من كتبهم.

(1) ابن عادل، تفسير الباب، ج4، ص 275.

(2) انظر أبا زرعة، الحجة، ص 318، 319، وأبا عمر الدابي، المستنير، ص 219.

(3) مكي؛ الكشف، 503/1.

(4) ابن خلويه، الجدة، ص 175.

(5) الدار المصون، ج8، ص 48.

(6) النويري/ الدرة المضيئة، ت : جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، د، ط، ص 264.

قال تعالى : (وَجَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَهَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَمَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) ، "الأنعام : 136".

دراسة القراءة والتوجيه:

قرأ الكسائي (بزعمهم) بضم الزاي وقرأ الباقون بالفتح وهما ⁽¹⁾ لغتان كما جاء في (حجة القراءات) ⁽²⁾ لأبي زرعة، و (معجم القراءات) ⁽³⁾ لعبد اللطيف الخطيب، والكشف عن وجوه القراءات ⁽⁴⁾، والدر المصون ⁽⁵⁾.

قال الشاطبي: 669 بزعمهم الحرفان بالضم رتلاً

قال الطوسي: (فالضم لغة تميم) وصرح قبل هذا أن في الزعم ثلاث لغات (ولم يقرأ بالكسر أحد) ويوافقه على ذلك الفراء ⁽⁶⁾.

واختلفوا في فتح الزاي، وضمها من قوله (هو الله بزعمهم) ⁽⁷⁾.

قال العكبري: (بزعمهم) متعلق بقالوا، ويجوز فتح الزاي وكسرها وضمها وهي لغات ⁽⁸⁾. ومن ضمه جعله اسماً كالنصب والنصب ⁽⁹⁾.

وجاء في (الدر المصون) بالضم وهي لغة بني أسد، وهل الفتح والضم بمعنى واحد، أو المفتوح مصدر والمضموم اسم؟ خلاف مشهور، وقد تقدم تحقيق الزعم ⁽¹⁰⁾.

وقرأ الجمهور (أنزل إليك وما أنزل من قبلك) مبنياً للمفعول، وقرأ مبنين للفاعل وهو الله تعالى ⁽¹¹⁾.

(1) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 273.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) معجم القراءات، ص 550.

(4) القبسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص 453.

(5) الدر المصون، ج5، ص 159.

(6) انظر التبيان، 284/4، المعاني 356/1، المحرر 364/5، الدار المصون 165/3.

(7) ابن مجاهد، كتاب السبعة، ص 270.

(8) العكبري، اتبيان، ص 542.

(9) انظر : زاد المسير، 120/3، والقاموس المحيط (زعم)

(10) انظر الدر ، 14/4.

(11) انظر السبعة 278، والكشف 453/1، والنشر، 253/2، والحجة 273، والبحر، 4227.

وذكر صاحب (العين) أنها تقع غالباً على (أنّ) قال : (وقد تقع في الشعر على الاسم) وأنشد أبو ذؤيب⁽¹⁾ وقول الآخر⁽²⁾:

زَعَمْتَنِي شَيْخاً وَلَسْتُ بِشَيْخٍ
إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيحاً

قرأ ابن أبي عبلة فتح الزاي والعين⁽³⁾.

قال أبو حيان : والكسر لغة لبعض قيس وتميم ولم يقرأ أحد⁽⁴⁾.

وقال الفراء : (بزعمهم، وزعمهم) ثلاث لغات ولم يقرأ بكسر الزاي أحد نعلمه⁽⁵⁾.

الترجيح:

أرى أن القراء قد ذكروا وجه القراءة التي يرونها، وهي لغات عندهم، غير أن النحاة قد تباينت آراؤهم في ذلك، وقراءة الإمام الكسائي — كما هو معلوم — سنة موافقة لرسم المصحف العثماني، وموافقة للعربية، فوق أنها متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال تعالى : (وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ)، "النور : 6".

قرأ الكسائي بالرفع (أربع شهادات) بالرفع على خبر المبتدأ: (فَشَهَادَةُ).

ذكر أبي زرعة في (حجة القراءات)⁽⁶⁾ أن الإمام الكسائي قرأ بالرفع وقرأ الباقر بالنصب. وذلك لمسته الدراسة لدى ابن مجاهد في (السبعة)⁽⁷⁾ وابن الجذري في (النشر)⁽⁸⁾ والقيسي في (الكشف)⁽⁹⁾، وعلى هذه القراءة يكون (فَشَهَادَةُ) خبر لمبتدأ مخذوف، أي فالحكم أو الواجب⁽¹⁰⁾.

(1) وهو قوله : (فإن تزعميني) السابق، انظر العين 365/1.

(2) البيت لأبي أمية أوس الحنفي، وهو في المغنى 658، وأوضح المسالك، 30/8، الشذور، 358.

(3) انظر، البحر، 227/4، المعاني 356/1، المحرر 364/5، الدر المصون، 185/3.

(4) المرجع نفسه.

(5) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ص 210.

(6) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 495.

(7) السبعة، ص 452.

(8) النشر، 230/2.

(9) الكشف، ج 2، ص 230.

(10) معجم القراءات، 6، ص 230.

قال الزجاج : (من قرأ (أربع) فعلى خبرا لمبتدأ (فَشَهَادَةٌ⁽¹⁾) بضم العين⁽²⁾ .
وقال الشاطبي: وأربع أولاً⁽³⁾ .

وبالرفع خبر المبتدأ⁽⁴⁾ . واختلفوا في فتح العين وضمها⁽⁵⁾ .

وعلى قراءة الرفع يتعين تعلقه بشهادات؛ إذ لو علقت به شهادة لزم الفصل بين المصدر ومعموله بالجرّ، ولم يُختلف في (أربع) الثانية⁽⁶⁾ وهي أن تشهد أربع شهادات أنها منصوبة للتصريح بالعامل فيها. وهو الفعل⁽⁷⁾ . وحجة من رفع أنه جعل (أربع) خبر فيكون (بالله) متعلقاً ب (شهادات)، ولا يتعلق ب (شهادة) لأنك كنت تفرّق بين الصلة والموصول بخبر الابتداء. وحجة من رفع أنه عطفه على (أربع) إن كان ممن يقرأ (أربع شهادات بالرفع)

الترجيح :

أيدها كثير من القراء والمفسرين، ومنهم القرطبي، وابن الشجري في النشر، والقراءة موافقة لقياس العربية ويتصل سندها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، وموافقة لرسم المصحف.

وغلط ابن خالوية⁽⁸⁾، وصاحب الجنة في القراءات السبع أبا حاتم السجستاني في تلحينه قراءة الرفع لأن الشهادة واحدة، وقد أخبر عنها بجمع، ولا يجوز هذا كما لا يجوز وزيد إخوتك.

يقول ابن خالويه : وغلط؛ لأنّ الشهادة وإن كانت واحدة في اللفظ فمعناها الجمع، وقوله : (صلاتي جمعين، وصومي شهر)⁽⁹⁾ وهو مذهب الفراء والنحاس وأبي البركات⁽¹⁰⁾، وهو ما أذهب إليه، لأن قراءة الرفع من القراءات المتواترة التي

(1) أمالي ابن الشجري، ص 27.

(2) انظر الكتاب المسمى في هامش القرآن الكريم القراءات العشر المتواترة، ص 350.

(3) الشاطبية، ص 74.

(4) العكبري، إملاء ما من به الرحمن عن وجوه الإعراب والقراءات في جمع القرآن، ت، أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله، المتوفي سنة 616هـ، ج2، ص 154.

(5) السبعة، ص 452.

(6) الآية 8.

(7) الدر المصون، ج8، ط1، 1414هـ - 1993م.

(8) انظر : ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 235.

(9) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج2، ص 100.

(10) الفراء، معانيه، ج2، ص 246، انظر النحاس، إعرابه، ص 583.

قرأ بها ثلاث من القراء السبعة، ولا يجوز تخطئتها العربية⁽¹⁾، وأوصفها باللحنة ولا سيما أن لها وجهاً في العربية، فضلاً عن تواترها⁽²⁾.

قال الزجاج: (من قرأ أربع) فعلى خبر المبتدأ، والمبتدأ فشهادة فمن نصب ينتصب انتصاب المصدر حين يضاف إلى المصدر⁽³⁾.

قرأ الكسائي بضم الحاء من (يحل) وضم اللام الأولى من (يحل) وقرأ الباقون بكسر الحاء من (يحل) وكسر اللام الأولى، وكلهم كسر الحاء في قوله: (أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ)⁽⁴⁾.

جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع. كما أورد نسبتها بالرفع إلى الكسائي وأبي زرعة في (حجة القراءات)⁽⁵⁾، وابن زنجلة في (حجة القراءات)⁽⁶⁾. وابن مجاهد في (السبعة)⁽⁷⁾، والدمهري في (القراءات السبعة).

جاء في (التبيان) (فيحل) هو جواب النهي، وقيل: هو معطوف فيكون نهياً أيضاً⁽⁸⁾. ولم يختلفوا في كسر الحاء⁽⁹⁾، وحجتهم إجماع الجميع على قوله (بعدها): (أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ فَأَخْلَفْتُمْ مَوْعِدِي (طه: 86)).

قال الناظم: وما فيحل الضم في كسرة رضا.

قرأ الكسائي بالرفع⁽¹⁰⁾، وابن عتبية^(*) وافق الكسائي في الكلام، ومنه (أَوْ تَحُلُّ قَرِيباً مِنْ دَارِهِمْ) (الرعد: 31).

وحجة من ضم أنه بناء على فعل يفعل⁽¹¹⁾.

(1) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص 192.

(2) خالد عبود، التوجيه النحوي، ص 221.

(3) هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني العلوي، أما لي ابن الشجري، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط (1413هـ - 1992م) ص 27.

(4) سورة طه، ص 86.

(5) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 460-461.

(6) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 461.

(7) ابن مجاهد، السبعة، ص 900.

(8) انظر حرز الأمان، 70، وسراج الفارئ، 291.

(9) انظر التيسير 152، والبحر 265/6، والنشر 321/2، والقرطبي 230/11.

*لم أقف على قارئ بهذه الكنية، وروى عن هاشم البديري، وفي سير أعلام النبلاء 113/16، ابن عتبة، أبو العباس الرازي، انظر الدر المصون، ج8، ص 86.

(10) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج2، ط4، ص .

(11) انظر: ابن مجاهد، الحجة، ص 89، انظر تلخيص العبارات بلطيف الاشارات في القراءات السبع، ص 115.

الترجيح:

أرى أن القراءة صحيحة لكونها جاءت موافقة لقياس العربية، ومحملة الرسم المصحف العثماني، ومتصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهي قراءة الإمام الكسائي إلى ذلك أشار ابن مجاهد، وأجمع القراء على كسر الحاء في (يحلّ). وجاء في حزر الأمانى: وحا فيحلّ الضمّ في كسره رضا.

وفي لام يحلل عنه وافي مُحللاً⁽¹⁾

وحجة الكسائي: أنه بناه على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) لغة مسموعة، وقد حُكي: حلّ عليه أمرُ الله يحلّ.

وعلى قراءة الضمّ فهو على (فَعَلَ) (يَفْعُلُ) والعرب تفرّق بين الضم والكسر، حلّ يحلّ: نزل ووقع، وحلّ يحلّ وادعم القراء⁽²⁾ اللام في (أن يحلّ) وأظهره في (يحلّ)⁽³⁾، لأن (ومن يحلل) جُزِم بالشرط، وعلامة الجزم سكون اللام الثانية.

وإذا اجتمع حرفان والثاني ساكن لم يجز الإدغام نحو: أمدد، وأحلّ، مددت، حللت، وإذا اجتمع متحركان أسكنت وأدغمت⁽⁴⁾.

والأصل أن يحلّ عليكم فنقلت ضمة اللام إلى الحاء، فأدغمت وهذا الاختلاف بحركات البنية على اللام ضمّاً للكسائي: (فيحلّ) و (يحلّ).

قرأ الكسائي (فَسُحِقًا).

قال تعالى: (فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ (الملك: 11)).

قرأ الكسائي: (فَسُحِقًا) بضم الحاء والباقون بسكون الحاء.

أمّا قراءة الكسائي (فَسُحِقًا) فإنهما لهجتان مثل (الرُّعْبِ و الرُّعْبِ، والسُّحِق والسُّحِق أسحقه الله وأبعده، ويقال نخلة سحوق أي: طويلة وهو مصدر، والأصل فيه الإسحاق لأنّ معناه أسحقهم الله اسحاقاً) ولكن أتى (فَسُحِقًا) على الحذف⁽⁵⁾.

(1) حذر الأمانى، ص 70.

(2) الموضح، ج2، ص 848.

(3) مكّي، الكشف، ج2، ص 103 – 104.

(4) إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص 48 – 49.

(5) ابن مجاهد، السبعة، ص 644.

جاء في (حز الأمانى)⁽¹⁾:

فسحقاً سكونا ضم مع غيب يعملون من رُضْ....

ذكر مكي في الكشف،⁽²⁾ أن للكسائي وجهين في سحقاً ضم الحاء وإسكانها حيث قال: (وروى عنه أي: الكسائي) أنه خير فيه، والضم هو المشهور عنه، وذكر هذا القول ابن خالويه⁽³⁾.

قال ابن الجزري: والوجهان صحيحان عن الكسائي من روايته، وقد نص عليهما جميعاً عنه الحافظ أبو عمرو الداني في جامعه فقال: (قرأ الكسائي فسحقاً) ضم الحاء وبإسكانها وبالوجهين⁽⁴⁾.

وجاء عن طريق الشاطبية: لم يرد له إلا الضم، وهذا الوجه وإن كان صحيحاً عنه كما (نص ابن الجزري) فإنه لا يقرأ من طريق الشاطبية، وهذا مما زادها النشر على الشاطبية⁽⁵⁾.

جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع بروايته، قرأ الكسائي (فسحقاً) بالضم كما أورد ابن مجاهد في (السبعة)⁽⁶⁾، وأبي حيان في (البحر)⁽⁷⁾، وفي (التيسير)⁽⁸⁾، وابن الجزري في (النشر)⁽⁹⁾ وأبي زرعة في (الحجة)⁽¹⁰⁾ والقرطبي في (تفسيره)⁽¹¹⁾.

جاء في المحرر⁽¹²⁾: أن ابن عطية قد قال ما يُضعفه، فإنه قال: (فسحقاً) نصباً على جهة الدعاء. كما تقول: (سحقاً لزيد، وبُعداً له) والنصب في هذا كله بإضمار فعل، وأما ما وقع وثبت فالوجه فيه الرفع، كما قال تعالى: (ويل للمطففين) "سورة المطففين، آية 1" و (سلام عليكم) "سورة الرعد، آية 24. وغير

(1) الشاطبي، حزر الأمانى، ص 86.

(2) مكي، الكشف، ج 2، ص 329.

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج 2، ص 379.

(4) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص 217.

(5) الشاطبي، حزر الأمانى، ص 86.

(6) ابن مجاهد، السبعة، ص 644.

(7) أبي حيان، البحر، ج 8، ص 300.

(8) الداني، التيسير، ص 212.

(9) ابن الجزري، ج 2، ص 217.

(10) أبي زرعة، الحجة، ص 716.

(11) القرطبي، تفسيره، ج 18، ص 213.

(12) ابن عطية، المحرر، ج 16، ص 65.

هذا من الأمثلة. انتهى. فضَعَّفَ الرفع كما ترى لأنه لم يَقَعْ بل هو متوقع في الآخرة⁽¹⁾.

قرأ الجمهور (فَسُحِّقًا)⁽²⁾ بسكون الحاء.

قال الأصبهاني⁽³⁾ : (إن شئت خففت وإن شئت ثقلت).

جاء في حاشية الشهاب⁽⁴⁾ : (.. كثيراً ما يطلق التثقيل على التحريك، والتخفيف على التسكين، وهو ظاهر، وإنما بيناه، لأن بعض الجهلة ظنه في قوله (فَسُحِّقًا) بالتثقيل أنه بتشديد القاف.

وجاء في الدر المصون⁽⁵⁾ : (فَسُحِّقًا) وفيه وجهان :

أحدهما : أنه منصوب على المفعول به، أي ألزمهم الله سُحِّقًا.

والثاني : أنه منصوب على المصدر.

واختلف النحاة⁽⁶⁾ : هل هو مصدر لفعل ثلاثي أم لفعل رباعي فجاء على حذف الزوائد؟ فذهب الفارسي⁽⁷⁾، والزجاج إلى أنه مصدر أسحقه الله. قال الفارسي: (فكان القياس إسحاقاً، فجاء المصدر على الحذف).

والذي يظهر أن الزجاج⁽⁸⁾ والفارسي إنما قالوا ذلك فيمن يقول من العرب أسحقه الله سُحِّقًا.

جاء في معاني الفراء⁽⁹⁾ : (ولو قرئت بالضم كانت لغة حسنة).

والضم هو الأصل، والإسكان على وجه التخفيف⁽¹⁰⁾.

وهذا الاختلاف بحركات البنية وسكناتها بالضم (سُحِّقًا) للكسائي والإسكان (سُحِّقًا) للباقيين.

قال تعالى : (أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ

وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ) ، "النمل : 25".

توثيق القراءة :

(1) الحلبي، الدر المصون، ج10، ص 385.

(2) انظر : الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 53، انظر : مكي، الكشف، ص 329.

(3) انظر : الزجاج، معانيه، ج5، ص 199، الفراء، معانيه، ج3، ص 171.

(4) البيضاوي، حاشية الشهاب، ج6، ص 129.

(5) الحلبي، الدر المصون، ج1، ص 384.

(6) الحلبي، الدر المصون، ج10، ص 384.

(7) الفارسي، الحجة، ج4، ص 398.

(8) الزجاج، معاني القرآن، ج5، ص 199.

(9) الفراء، معانيه، ج3، ص 171.

(10) انظر : ابن خالويه ، إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص 379، انظر : مكي، الكشف، ج2، ص 329، انظر : ،

اتحاف فضلاء البشر، ص 420.

قرأ الكسائي (أَلَا يَسْجُدُوا)⁽¹⁾ بتخفيف اللام و (ألا) تنبيه. فحجة الكسائي في (ألا) فيه تنبيه واستفتاح (وياء) حرفُ نداء أو تنبيه⁽²⁾، ثم نادى بعده فأجترأ من المنادي لإقباله عليه وحضوره فأمرهم حينئذ بالسجود، وقرأ الباقون، بالتشديد⁽³⁾.

وردت هذه القراءة بهذا الرسم في المصحف، وردت نسبتها إلى الكسائي في أبي حيان (البحر)⁽⁴⁾، والدمياطي (الاتحاف)⁽⁵⁾، وابن يعيش (شرح المفصل)⁽⁶⁾ وسيبويه (الكتاب)⁽⁷⁾ وابن مجاهد (السبعة)⁽⁸⁾ والأخفش (معاني الأخفش)⁽⁹⁾.

جاء في معجم القراءات: (أَلَا)⁽¹⁰⁾ هنا للاستفتاح، وقالوا ياء حرف تنبيه، وجمع بينه وبين أَلَا للتأكيد، وقيل ياء للنداء والمنادي محذوف، أي: يا هؤلاء.. أو يا قوم ولهم الوقف على (ألا يا) ثم الابتداء: أسجدوا، بهمزة مضمومة، فعل أمر، وحذفت همزة الوصل من (اسجدوا) خطأ على مراد الوصل.

ولهم الوقف اختياراً على (ألا) وحدها، وعلى (يا) وحدها لأنهما حرفان منفصلان.

قال الكسائي: ما كنت أسمع الأشياخ يقرأونها إلا بالتخفيف على نية (الأمر).

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 288.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، ص 598، انظر: ابن خالويه، الحجة، ج 2، ص 270.

(3) أبي حيان، البحر، ج 7، ص 68، الزجاج، معاني الزجاج، ج 4، ص 115.

(4) أبي حيان، البحر، ج 7، ص 68.

(5) الدمياطي، الاتحاف، ص 336.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل، ج 2، ص 24.

(7) سيبويه، الكتاب، ج 2، ص 165.

(8) ابن مجاهد السبعة، ص 480.

(9) الأخفش، معاني الأخفش، ج 2، ص 429.

(10) الخطيب، معجم القراءات، ج 6، ص 502.

قال النشار ⁽¹⁾ : (ويقف الكسائي على (ألاً) وعلى (يا)، وعلى (اسجدوا)، وإذا ابتدأ (أسجدوا) ابتداء بالضم).

كما يجوز على هذه القراءة الوقف على (يهتدون) في الآية السابقة، وتبتدئ (ألاً يسجدوا).

كما جاءت قراءتها بتشديد ⁽²⁾ اللام، وأصلها (أن لا) ⁽³⁾، وأن ناصية، للفعل، ولذا سقطت منه نون الرفع ⁽⁴⁾، وقيل في الإعراب غير هذا ⁽⁵⁾.

قال الأصبهاني: (... ومن شدد وقف بـ (ألاً) وابتدأ (يسجدوا) كما تصل). والقراءتان عن الطبري سواء في الصحة.

وقرأ ابن مسعود والأعمش (هلا يسجدون) بقلب الهمزة هاء، والفعل على الخطاب، على معنى: ألا تسجدون ⁽⁶⁾.

وعن ابن مسعود أنه قرأ (هلا تسجدون) ⁽⁷⁾، بإبدال الهمزة هاء ⁽⁸⁾، والفعل على الخطاب ⁽⁹⁾، على معنى: ألا تسجدون ⁽¹⁰⁾. بتاء الخطاب وحذف النون. فقد نقل ابن عقيل هذه القراءة عن الزمخشري بالياء وحذف النون (هلا يا اسجدوا) ⁽¹¹⁾. وعن الثلاثة أيضاً: (هلا يسجدوا) ⁽¹²⁾، بالياء وحذف النون وهي قراءة المطوعي في وجهه الثاني.

وعند ابن عطية: وفي قراءة أبي (ألاً تسجدوا) ⁽¹³⁾.

وعن ابن مسعود أنه قرأ (ألاً هل تسجدون) ⁽¹⁴⁾.

-
- (1) الخطيب، معجم القراءات، ج6، ص 504.
(2) ابي حيان، البحر، ج7، ص 68، انظر: الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 449.
(3) البيضاوي، حاشية الشهاب، ج7، ص 43، الرازي، تفسيره، ج2، ص 192.
(4) انظر: ابن خالوية، الحجة، ص 271، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ص 172.
(5) الألوسي، روح المعاني، ج16، ص 192، الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص 134.
(6) الخطيب، معجم القراءات، ج6، ص 505.
(7) انظر: أبي حيان، البحر، ص 68، البيهقي، حاشية الشهاب، ج7، ص 430.
(8) انظر الفراء معاني الفراء، ج2، ص 390، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 449.
(9) انظر الرازي، النشر، ج22، ص 192. انظر العبكري، التبيان، ج8، ص 87.
(10) الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص 134.
(11) .. شرح التسهيل، ج7، ص 228، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 249.
(12) انظر: ابن خالوية، تفسير ابن خالويه، كتاب المصاحف، ص 67.
(13) انظر: ابن عطية، المحرر، ج11، ص 197، انظر: الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص 134.
(14) انظر: الألوسي، روح المعاني، ج19، ص 191، انظر القرطبي، تفسيره، ج13، ص 86.

وقرأ أبي: (ألا تسجدون) ⁽¹⁾، على العرض، وإسناد الفعل للمخاطبين، ونقلوا عن أبي أنه قرأ (ألا يسجدون) ⁽²⁾، بتخفيف (ألا) وما بعدها بياء الغيبة. واختلف النحويون ⁽³⁾ في (ياء) هذه: هل هي حرف تنبيه أو للنداء، والمرجح أن تكون للتنبيه، لئلا يؤدي إلى حذف كثير من غير بقاء مما يدل على المحذوف. ألا ترى أن جملة النداء، حذف، فلو ادعيت حذف المنادي كثر الحذف ولم يبق معمول يدل على عامله، بخلاف ما إذا جعلتها للتنبيه، ولكن عارضنا هنا أن قبلها حرف تنبيه آخر وهو (ألا).

وقد كثر مباشرة (ياء) لفعل الأمر وقبلها (ألا) التي للاستفتاح كقولهم: ألا يا أسلمي ثم أسلمي ثم أسلمي *** ثلاث تحيات وإن لم تكلمي
ألا يا أسلمي يا دارمي على البلى *** ولا زال منهالاً بجر عائكِ القطر
ألا يا أسلمي ذات الدماليج والعقد *** وذات اللثاثة الجم والفاحم الجعد
ألا يا أسلمي يا هند هندبني بدر *** وإن كان حيانا عداً آخر الدهر
وقوله ⁽⁴⁾: ألا يا اسقياني قبل حبل أبي بكر

لعل مناينا قرين ولا ندرني

وقوله ⁽⁵⁾: ألا اسقياني قبل غارة سينجال

وقوله ⁽⁶⁾: فقالت ألا أسمع أعظك لخطبة

فقلت: سمعنا انطقي وأصيني

وقد جاء ذلك، وإن لم يكن قبلها (ألا) كقوله ⁽⁷⁾:

يا دار هند يا أسلمي ثم أسلمي

بسمسم أو عن يمين سسمسم

فقد عرفت أن قراءة الكسائي قوية لكثرة دورانها في لغتهم.

(1) انظر: الفراء، معاني الفراء، ج2، ص290، الزمخشري، الكشاف، ج2، ص449.

(2) الرازي، تفسيره، ج14، ص192، البياضوي، حاشية الشهاب، ج7، ص43.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، ص598-599.

(4) لم أهد إلى قائله، وهو في البحر، 69/7.

(5) البيت للشماخ، وعجزه: وقل منايا قد حضررت وأحال وهو في ديوانه 451، والكتاب، ج2، ص307، واللسان سنحل.

(6) البيت للنمر بن بن تولب، وهو في الانصاف، ج1، ص102. والبحر، ج7، ص69.

(7) البيت للحجاج، وهو في ديوانه، ج1، ص442، وملحقات روبة 183، والانصاف، ج1، ص102، واللسان (سمم).

وقد سمع ذلك في النشر، سَمِع بعضهم يقول : لا يا أرحمونا، ألا يا تصدّقوا علينا. وأمّا قول الآخر⁽¹⁾:

يا لعنة الله، والأقوام كلهم

والصالحين على سمعان من جار

فيحتمل أن تكون ياء النداء، والمنادى محذوف، وأن تكون للتنبيه وهو الأرجح لما مرّ.

واعلم أنّ الكسائي الوقف عنده على (يهتدون) تام⁽²⁾.

وله أن يقف على (ألا يا) معاً ويبدئ (أسجدوا) بهمزة مضمومة، وله أن

يقف على (ألا) وحدها، وعلى (يا) وحدها؛ لأنهما حرفان لا يتم معانهما إلا بما يتصلان به⁽³⁾، فهذا توجيه قراءة الكسائي والخطب فيها سهل.

وقد رتب أبو إسحق⁽⁴⁾ على القراءتين حتماً وهو وجوب سجود التلاوة وعدمه، فأوجبه مع قراءة الكسائي وكأن الأمر به ولم يوجبه في قراءة الباقيين لعدم وجود الأمر فيها. إلا أنّ الزمخشري⁽⁵⁾ لم يرتضيه منه.

فما ذكره الزجاج من وجوب السجدة مع التخفيف دون التشديد.

ثم يقول الزجاج: وإنما أكثرنا الشاهد في هذا الحرف كما فعل من قبلنا،

وإما فعلوا ذلك لقلّة اعتبار العامة لدخول (يا) إلا في النداء، ولا تكاد العامة : تقول يا قد قدم زيد، ولا يا اذهب بسلام⁽⁶⁾.

نجد أن الزجاج من الذين لا يجيزون حذف المنادي سواء أكانت أداة تنبيه

وما أدل على ذلك من قوله في الآية بل أشار إلى أن (يا) تدخل في غير النداء

نحو يا قد قام زيد، ويا اذهب بسلام ولكن العامة قليلة الاعتبار لدخول (يا) إلا في النداء.

(1) تقدّم برقم 257 في الدر المصون.

(2) السمين الحلبي، الدر المصون، ص 601.

(3) السمين الحلبي، الدر المصون، ص 607.

(4) الزجاج، معاني القرآن، ج 4، ص 115.

(5) الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 145.

(6) الزجاج، المعاني، ج 4، ص 145.

قال قطرب ⁽¹⁾: (ألا يا قوم اسجدوا) فحذفت الأسماء وقامت (يا) مقامها، وكان هذا الحذف في النداء خاصة لأنه موضع حذف التنوين، إذا قلت : (يا زيد).

وقال اليزيدي : (إذا خففت (ألا يا اسجدوا) فيجوز أن معناه : (قصدهم أن يسجدوا) وتكون لا داخلة للتوكيد مثل قوله : (مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ) "سورة الأعراف، 12.

ومن قول أبي النجم: فما ألوم البيضَ ألا تسخرا
أي أن تسخرا

وقال قوم : جاءت (ألا) ها هنا لمجيء (لا) التي في قوله: (فهم لا يهتدون) ⁽²⁾.
قال أبو حيان: لا يجوز الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى اجحاف ولم يرد بذلك سماع من العرب. وقال ابن مالك ⁽³⁾: حق المنادى أن يمنع حذفه.
قرأ الكسائي ⁽⁴⁾: (عرف بعضه):

قال تعالى : (وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ) (التحریم : 3) .

قرأ الكسائي : (عَرَفَ بَعْضُهُ) بالتخفيف.

وحجته في ذلك أن جاء في التفسير أن النبي صلى الله عليه وسلم جازى حفصة بطلاقها. وقرأ الباقر عرف بالتشديد في الموضع نفسه.
وقال الزجاج : وتأويل هذا حسن بين.

قال الشاطبي:

..... وبالتخفيف عَرَفَ رُفْلًا ⁽⁵⁾.

وأما استشهاد قراءة الكسائي لتخفيف (عرف) فإن المراد به الجزاء، يقال: أنا أعرفُ لأهل الإحسان الإحسان، وأعرفُ لأهل الإساءة، أي أجازيهما وحقيقة

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 4.

(2) أبي حيان، البحر، ج2، ص 66.

(3) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 35.

(4) ابن زنجلة، الحجة، ص 721.

(5) الشاطبي، حرز الأمان، ص 86.

المعنى أنه لا يخفي على صنيع كل واحد من الفريقين، فأنا أجازيه عليه. والمراد أنه عليه الصلاة والسلام جازى ببعضه، وترك جزاء البعض.

ولا يجوز أن يكون (عرف) ها هنا بمعنى علم؛ لأنه لما أطلع الله تعالى على ما كان أسره إليها كان عالماً بالجميع، ولم يكن يعرف البعض ويجهل البعض.

وهذا الاختلاف بالذكر والحذف من قرأ الكسائي بالتخفيف (عَرَفَ) وقرأ الباقون بالتشديد (عَرَّفَ).

وقرأ عكرمة: (عَرَّاف) ألف بعد الراء، وقيل هي لغة يمانية.
وقال الفارسي⁽¹⁾: (تعدت بالهمزة أو التضعيف، وهو غلط؛ إذ يقضي ذلك أنها قبل التضعيف والهمزة كانت متعديّة لاثنتين، فاكتمبت بالهمزة أو التضعيف ثالثاً، والأمر ليس كذلك اتفاقاً).

وردت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي، وأورد ابن الجزري في (النشر)⁽²⁾ وابن مجاهد في (السبعة)⁽³⁾ والقرطبي في (الجامع لأحكام القرآن)⁽⁴⁾، وأبي حيان في (البحر)⁽⁵⁾. والداني في (التيسير)⁽⁶⁾ وابن زنجلة في (الحجة)⁽⁷⁾.

وجاء في الموضح في وجوه القراءات وعللها⁽⁸⁾: والوجه في القراءة والكسائي أن المعرفة ههنا بمعنى الجزاء.

قال أبو علي: وجه التخفيف لقول الكسائي: (عَرَفَ) أنه أجاز عليه لا يكون إلا كذلك.

ومن قرأ بالتخفيف غير الكسائي منهم — فيما زعموا — الحسن وأبو عبد الرحمن.

(1) أبي على الفارسي، الحجة، ص 713.

(2) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص 388.

(3) ابن مجاهد، السبعة، ص 640.

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج 8، ص 187.

(5) أبي حيان، البحر، ج 8، ص 290.

(6) الداني، التيسير، ص 212.

(7) ابن زنجلة، الحجة، ص 713.

(8) ابن أبي مريم، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ج 3، ص 1278.

الترجيح:

يرى أكثر القراء أن القراءة وجهها يتميز بين التخفيف والتشديد، وهي لغة من لغات العرب.

وترى الدراسة أن قراءة الكسائي صحيحة وموافقة للعربية. وفوق ذلك، فإن قراءة الإمام الكسائي متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قرأ الكسائي: (قَدَر)

قال تعالى: (وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى)، (الأعلى : 3).

توثيق القراءة:

قرأ الكسائي ⁽¹⁾: (وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى) بالتخفيف . وقرأ الباقر بالتشديد.

وقال الكسائي: (إنهما لهجتان قَدَرَ وقَدَّر بالتخفيف والتشديد، وكلاهما قد جاء في القرآن، فقدر بالتخفيف بمعنى قَدَّر يدلّ عليه قوله تعالى: (فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ)⁽²⁾ (المرسلات : 23): أي فقَدَرنا).

وقرأ ابن كثير: (نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ)⁽³⁾، (الواقعة : 60) بالتخفيف، ومعناه قَدَرنا بالتشديد، قال الشاعر:

ومُفْرَهَةٌ عَنْسٌ قَدَرْتُ لِسَاقِهَا

فَخَرَّتْ كَمَا تَتَابَعُ الرِّيحُ بِالْقَفْلِ

(4)(*)

وفي القرآن: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا)⁽⁵⁾.

توثيق القراءة :

جاءت بهذا المصحف المطبوع برواية الإمام الكسائي، وأوردها ابن مجاهد في (السبعة)⁽⁶⁾ وابن الجزري في (النشر)⁽⁷⁾ والقرطبي في (الجامع لأحكام

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 758.

(2) سورة المرسلات، الآية: 23.

(3) سورة الواقعة، الآية: 60.

(4) البيت لأبي ذؤيب الهزلي، انظر: خير الدين الزركلي، الأعلام، ج2، ط5، 1980م، ص 325.
(*) والمُفْرَهَةُ هي: الناقة التي تنتج الفرة (النوق الجميلات) والعنس: القوية: قدرت لساقها، وتتابع الريح بالقفل أي ذهب به، والقفل: ما يبلي من الشجر.

(5) سورة الفرقان، الآية 2، انظر: ابن أبي مريم، الموضح، ج2، ص 724.

(6) ابن مجاهد، السبعة، ص 680.

(7) ابن الجزري، النشر، ج2، ص 399.

القرآن⁽¹⁾ والداني في (التيسير)⁽²⁾ وابن زنجلة في (الحجة)⁽³⁾ وابي حيان في (البحر)⁽⁴⁾.

وقرأ الكسائي (قَدَرَ) بفتح الدال ورجح الطبري التشديد، والكسائي من أعلام اللغة والنحو وقراءته لها وجهها ومعناها، وهو قريب من معنى قَدَّرَ والله تعالى أعلم.

الترجيح:

أيدَّ أئمة النحاة قراءة التخفيف واستدلوا بما جاء في أي الذكر الحكيم وأشعار العرب، فالقراءة سبعية، ومع التقدير لهذا التوثيق من أئمة النحاة والا إني أرى أن القراءة سبعية متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قرأ الكسائي: (كَذَّاباً).

قال تعالى: (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا كِذَّاباً)، (النبا: 35).

توثيق القراءة :

قرأ الكسائي (لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً وَلَا كِذَّاباً) بالتخفيف⁽⁵⁾.

وقرأ الباقر بالتشديد فهو مصدر (كَذَّبَ يكذب كذاباً) .

قال سيبويه : قوله (كلمته تكلماً وسلمته تسليماً وكذَّبتَه تكذيباً) إنما كرهوا التضعيف، فالتاء عوض من التضعيف، والياء التي قبل الآخر كالألف في قوله (كَذَّاباً).

فأما الكذاب : بالتخفيف فهو مصدر (كَذَّبَ كذاباً) مثل: كتبه كتاباً وحسبه حساباً. كذا

قال الخليل:

قال الأعشى فَصَدَّقَهَا وَكَذَّبْتُهَا — والمرءُ يَنْفَعُهُ كَذَابُهُ⁽⁶⁾.

وردت هذه القراءة بهذا الرسم في المصحف، ووردت نسبتها إلى الكسائي في أبي حيان في (البحر)⁽⁷⁾ والفراء في (معانيه)⁽⁸⁾ والعكبري في (التبيان)⁽⁹⁾ وابن جني في

(1) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص 15.

(2) الداني : التيسير، ص 221ز

(3) ابن زنجلة، الحجة، ص 758.

(4) ابي حيان، البحر، ج8، ص 458.

(5) ابن زنجلة، الحجة، ص 741.

(6) ديوان الأعشى، ص 321.

(7) ابي حيان، البحر، ج8، ص 414

(8) الفراء، معانيه، ج3، ص 229.

(9) العكبري، التبيان، ج10، ص 246.

(المحتسب)⁽¹⁾ والزمخشري في (الكشاف)⁽²⁾ والزجاج في (معانيه)⁽³⁾ والنحاس في (إعرابه)⁽⁴⁾ والشوكاني في (فتح القدير)⁽⁵⁾ وسليمان الجمل في (حاشية الجمل)⁽⁶⁾ والألوسي في (روح قرأ الجمهور)⁽⁷⁾: (كذاباً) بتشديد الذال في الفعل والمصدر.

قال الفراء⁽⁸⁾: (هي لغة يمانية فصيحة).

وقد اتفق الجميع على القراءة بتشديد الذال.

... وقل (كذاباً) بتخفيف الكسائي أقبلاً

وقال محمد بن يزيد (المبرد)⁽⁹⁾: وقد يكون (كذاباً) من قولك:

(كاذبته كذاباً) مثل قاتله قتالاً.

قال الفراء: التخفيف كأنه — والله أعلم — لا يتكاذبون وحجته في التخفيف

أنها ليست بمقيدة بفعل يكون مصدراً له كما شدد قوله: (وكذبوا بآياتنا كذاباً)

لمجيء (كذبوا) فقيدها بل هو مصدر صدر عن قوله (كذب كذاباً) بالتخفيف، وقد

ذكرنا. وأخرى أن رؤوس الآيات من لدن قوله (أحصيناه كتاباً) إلى آخر السورة

على التخفيف، فكأن التوفيق بين نظام رؤوس الآيات أولى من مخالفتها⁽¹⁰⁾.

قال الخليل: (الكذاب لغة في الكذب والكذب لغة...)⁽¹¹⁾.

وقرأ البعض⁽¹²⁾: بتخفيف الذال الفعل والمصدر، وذكروا أنها لغة اليمن يجعلون

مصدر كذب مخففاً (كذاباً) بتخفيف الذال مثل: كَتَبَ كِتَاباً.

والمشهور عن الكسائي أنها قراءة في الموضع الثاني وهو الآية 35، وأما الآية

28 من سورة النبأ فقرأته بالتشديد كقراءة الجماعة⁽¹³⁾.

(1) ابن جني، المحتسب، ج1، ص 175، ج2، ص 348.

(2) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 306.

(3) الزجاج، معانيه، ج5، ص 274.

(4) الألوسي، روح المعاني، ج30، ص 20.

(5) الشوكاني، فتح القدير، ج5، ص 367.

(6) سليمان الجمل، حاشية الجمل، ج4، ص 474.

(7) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات الشواذ، ج 2، ص 671. إعراب القراءات وعللها، ج 2، ص 432،

البيضاوي، حاشية الشهاب، ج8، ص 307.

(8) الفراء: معانيه، ج3، ص 229، انظر حزر الأمانى، ص 88.

(9) ابن زنجلة، الحجة، ص 476.

(10) المرجع نفسه

(11) انظر: ابن خالويه، الحجة، ص 361.

(12) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج10، ص 268.

(13) المرجع نفسه.

وقرأ الزمخشري⁽¹⁾ : وفَعَال في فعل كله فاش في كلام فصحاء من العرب لا يقولون غيره. وهو مثل قوله : (أنبتكم من الأرض نباتاً).

يعني : وكذبوا بآيتنا فكذبوا كذاباً).

قال أبو الفضل⁽²⁾ : وذلك لغة لليمن وذلك بأن يجعلوا مصدر (كذب) مخففاً (كذاباً) بالتخفيف فصار المصدر من معنى الفعل دون لفظة مثل : أعطيته عطاءً. وقرأ بعضهم (كُذَّاباً) بضم الكاف وتشديد الذال⁽³⁾.

ووافق الكسائي الجماعة في الأول للتصريح بفعله المشدّد المقتضى لعدم التخفيف في (كُذَّاباً) وهذا ما تقدم في قوله (فتفجر الأنهار)، الآية 91، من سورة الإسراء، حيث لم يختلف فيه التصريح معه بفعله، بخلاف الأول. وقرأ الكسائي⁽⁴⁾ : (كُذَّاباً) بالتخفيف، جعله مصدر : كُذِبَ كُذَّاباً، وقيل : هو مصدر (كُذِبَ).

وقال الطبري⁽⁵⁾ : لم يختلف القراء في (كُذَّاباً).

وقرأ البعض⁽⁶⁾ : بكسر الكاف وتشديد الذال، وهذا النوع من المصادر مذكور في كتب النحو مثل قضى قضاءً بكسر الضاد.

وقراءة الكسائي بكسر الكاف وفتح الذال من دون تشديد بمعنى المكاذبة أي لا يكذب بعضهم على بعض كالذي يحدث بين ندماء الدنيا من التفاخر والإدعاء.

الترجيح:

أرى أن القراءة صحيحة، قد ورد فيها التخفيف والتشديد وهي كما ذكر علماء النحو الأجلاء، فهي موافقة قياس العربية، ولم يرد أو عدم قبولها، فالقراءة محتملة رسم المصحف العثماني متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قرأ الكسائي : (أرايتكم).

(1) انظر : الزمخشري، ج4، ص 209، الحلبي، الدر، ج1، ص 658.

(2) الحلبي، الدر، ج1، ص 659.

(3) الحلبي، الدر، ج1، ص 662.

(4) المرجع نفسه.

(5) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج5، ص 426.

(6) عبد الله الطيب، تفسيره، ص 38.

قال تعالى: (قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللَّهِ أَوْ أَتَتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ، سورة الأنعام، الآية 40.

توثيق القراءة (1):

قرأ الكسائي وحده (أرأيتكم) بغير همزة ولا ألف وقرأ الباقر بتخفيف الهمزة في الحاليين (2).

- (3) أوردت نسبتها للإمام الكسائي بغير همزة لابن خالويه في (الحجة)
- (6) والعكبري في (البيان) (4) والفراء في (معانيه) (5) وابن مجاهد في (السبعة) والألوسي في (روح المعاني) (7) وأبي حيان في (البحر) (8).
- وجاء في السبعة (من غير همزة): (والألف على مقدار ذوق الهمزة) (9).
- ومن قرأها بهمزة يقول مدها لسكونها وسكون ما بعدها، وجعلها بين بين أقيس في العربية (10).

قال أبو حيان: (هذا البديل ضعيف عند النحويين، إلا أنه سُمع من كلام العرب، وحكاه قطرب وغيره (11)، وقد زعم الفراء أنها لغة أكثر العرب (12). وقرأ الكسائي بترك الهمزة في كل القرآن.

وذكر الأزهري في تهذيبه أنها لغة العرب عامة، عدا أهل الحجاز، وذهب النحاس إلى أن هذا بعيد في العربية وإنما يجوز في الشعر.

وجاء في الدر المصون (13): يجوز نقل حركة الاستفهام إلى لام (قل) وتحذف الهمزة تخفيفاً وهو تسهيل مطرد.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 249.

(2) انظر البحر، ج 4، 125، القرطبي، ج 6، 4522، الرازي، ج 12، 222، شرح الشاطبية 191، مجمع البيان، ج 7، ص 59، ابن خالويه، الحجة، ص 139، التبصرة، 493.

(3) ابن خالويه، ص 139.

(4) العكبري، ج 1، ص 494.

(5) الفراء، ج 1، ص 333.

(6) ابن مجاهد، ص 247.

(7) الألوسي، ج 7، ص 148.

(8) أبي حيان، ج 4، ص 125.

(9) ابن مجاهد، ص 257.

(10) انظر: معاني الفراء، ج 1، ص 156، المحرر، ج 5، ص 196، الدر المصون، ج 3، ص 55.

(11) الخطيب: معجم القراءات، ج 1، ص 424.

(12) المرجع نفسه.

(13) الدر المصون، ص 615، انظر السبعة، ص 257، الكشف، ج 1، ص 431، والحجة 22، والبحر 125.

أرأيت إن كانت البصرية أو العلمية على معناها لم يجوز فيها تخفيف
الهمزة التي عينها بل تخفيف ليس إلا، أو تُسهّل بين بين من غير إبدال ولا حذف،
ولا تلحقها كافٌ على أنها حرف خطاب.

وإن كانت العِلْمِيَّة التي ضمت معنى (أخبرني) اختصت بأحكام آخر منها:
أنه يجوز تسهيل همزتها بإبدالها ألفاً⁽²⁾.

قال بعضهم هذا غلط وسبب ذلك يؤدي الجمع بين ساكنين فإن الياء بعدها
ساكنة، وإنهم يسقطون الهمزة والألف خلف لها، وليست بدلاً عن الهمزة، بل جيء
عنها عوضاً عن الهمزة الساقطة⁽³⁾.

وقال مكي⁽⁴⁾: يجوز إبدال الهمزة ألفاً، والبدل في الهمزة بعدها ساكن وأن
الأول حرف مد ولين، فإن هذا الذي يحدث مع السكون يقوم مقام حركة يتوصل
فيها إلى النطق بالساكن⁽⁵⁾. ومنها أن تحذف الهمزة التي هي عين الكلمة، وبها
قرأ الكسائي، وهي فاشية نظماً ونثراً، فمن النظم قوله⁽⁶⁾:
أرئيت ما جاءت به أملودا، مُرَجَّلاً ويلبس البرودا

أقائلنّ أحضروا الشهودا

وقال آخر⁽⁷⁾:

أرئيتك إذ هنا عليك ألم تخفّ

رقيباً وحولي من عدوك حصراً

وأنشد الكسائي لأبي الأسود⁽⁸⁾:

أرئيتَ أمراً كنت لم أبْلُهُ * أتاني فقال اتّخِذْني خليلاً

وزعم الفراء⁽⁹⁾: أن هذه اللغة لغة أكثر العرب ولها معنيان أحدهما: مهموز وهو
أكثر كلام العرب.

(1) الفارسي، الحجة، ج2، ص 384.

(2) المصون، ص 616.

(3) الكشف، ج1، ص 431.

(4) الدر، ج1، ص 109.

(5) البيت لرؤبة، أو لرجل.

(7) البيت لمعمر بن أبي ربيعة، وهو في ديوانه، ص 96.

(8) ديوانه، ص 202، والأغاني، ج11، ص 107، شرح شواهد الشافعية، ص 3142.

(9) معاني القرآن، ج1، ص 333.

- حذف الهمزة وفيها ثلاث أوجه.
- استغل الجمع بين همزتين لأن حذفها ثابت في مضارع هذا الفعل.
- إبدال الهمزة ألف الالتقاء ساكنين وحذف الألف.
- إبدال الهمزة ياء ثم سكنها ثم حذفها.
- قال أبو البقاء ⁽¹⁾: وفيه بُعد ثم قال: (وقرب ذلك فيها حذفها مستقبل هذا الفعل) ورجح بعضهم — مذهب الكسائي بأن الهمزة اجترئ عليها بالحذف، وأنشد ⁽²⁾.

إِنْ لَمْ أَقَاتِلْ فَأَلْبَسُونِي بُرْقَعًا
وَأُنْشِدْ لِأَبِي الْأَسْوَدِ ⁽³⁾:

1915 — يا بالمغيرة رُبْ أَمْرٍ مُعْضِلٍ

فَرَحَّتْهُ بِالْمَنْكَرِ مِنِّي وَالذَّهَا

- وقد خالف سيبويه ⁽⁴⁾ غيره من النحويين وقالوا: كثيراً ما تعلق (أَرَأَيْتَ إِنْ كَذَّبَ وَتَوَلَّى أَلَمْ يَعْلَمْ)، (العلق: 13-14).
- قال أبو علي ⁽⁵⁾: أَرَأَيْتَكَ زَيْدًا مَا فَعَلَ — بهمزة وألف ووافقه الزجاج ⁽⁶⁾، في ذلك، وهذا القول لم يقبله النحويين القدماء وهو خطأ، ثم ذكره مذهب البصريين ⁽⁷⁾.
- وقال الفراء ⁽⁸⁾: وهذا كله لا يجوز، ولو قلت (أَرَأَيْتَكَ عَالِمًا بِزَيْدٍ) لكان صحيحاً وقد تعدى رأي إلى مفعولين.

وحجة الكسائي في (أريتمكم) فإنه حذف الهمزة حذفاً على غير التخفيف، ألا ترى أن التخفيف القياس فيها أن تجعل بين بين، وهذا حذف التخفيف ⁽⁹⁾.

(1) الاملاء، ج1، ص 241.

(2) تقدم برقم 1560.

(3) ديوانه، ص 134، وابن الشجري، أمالي الشجري، ج2، ص 16، ووصف المباني، ص 44، الممتع، ص 620.

(4) الكتاب، ج1، ص 122.

(5) الحجة، ج3، ص 308.

(6) معاني القرآن، ج2، ص

(7) الدر المصون، ص 620.

(8) الدر، ص 620.

(9) أبي علي الفارسي، الحجة، ج2، ص 474.

وقال البعض (1) : قرئت على الحذف، ومما يقوى ذلك قول الشاعر (2) :

فَمَنْ رَامَتْكَ مَعْدَانُ بَنٍ لَيْلَى

إِذَا مَا النَّسْعُ طَالَ عَلَى الْمَطِيَّةِ

واستشهاد الكسائي بقراءة (ارَيْتُكُمْ) بغير همزة (3) وهو رأي الماضي المسبوق بهمزة الاستفهام المتصل بتاء الخطاب، سواء تجرّد من كاف الخطاب نحو (أَرَأَيْتَ) أم لحقه (أَرَأَيْتُكَ) وسواء تجرّد من فاء العطف كهذه الأمثلة، أم أفترن بها نحو (أَفَرَأَيْتَ) في جميع المواضع.

وقد ورد هذا اللفظ في أربعة وثلاثين موضعاً من القرآن الكريم في سورة (الأنعام) الآيات: (40) – (46) – (47)، وسورة (يونس) الآية (50)، وسورة (الماعون) الآية : (1). قال الشاطبي:

أَرَأَيْتَ فِي الاسْتِفْهَامِ لَا عَيْنَ رَاجِعٍ

وَعَنْ نَافِعٍ سَهْلٌ وَكَمْ مُبْدَلٌ جَلًّا (4)

وأما استشهاد قراءة الكسائي : بحذف الهمزة الثانية (أَرَيْتَ) فهي لهجة مشهورة وأنه استنقل اجتماع همزتين في فعل مع اتصال الفعل بالضمير، وذلك كلّه ثقيل فخفف بحذف الهمزة.

وهذا الاختلاف بالذكر والحذف بحذف الهمزة للكسائي.

الترجيح:

ذهب أبي حيان هذا البديل ضعيف عند النحويين إلا أنه اللمع من كلام العرب، فالقراءة متصلة السند وموافقه للعربية وموافقة لرسم المصحف فلا سبيل لردّها.

(1) أبي على الفارسي، الحجة، ج2، ص 75.

(2) البيت بلا نسبه في اللسان، (رأي).

(3) اتحاف فضلاء البشر، ص 208، والوافي، ص 257.

(4) حرز الأمان، ص 51.

المبحث الثاني

قراءة الكسائي بالجر وموقف النحاة منها:

قال تعالى : (سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ)، (القدر : 5) .

توثيق القراءة :

قرأ الكسائي ⁽¹⁾: (مَطْلَعُ) بكسر اللام، وقرأ الباكون بفتح اللام، وحجة الكسائي أن (المطلع) بمعنى المصدر، قال الكسائي من كسر اللام فإنه طلع يطلع. وردت هذه القراءة بهذا الرسم في المصحف برواية الكسائي، وأوردها أبو حيان في (البحر المحيط) ⁽²⁾، وابن زنجلة في (حجة القراءات) ⁽³⁾، والفراء في (معاني الفراء) ⁽⁴⁾، والقرطبي في (الجامع لأحكام القرآن) ⁽⁵⁾، وابن خالويه في (الحجة) ⁽⁶⁾، والنحاس في (إعرابه) ⁽⁷⁾، والألوسي في (روح المعاني) ⁽⁸⁾، والحلي في (الدر المصون) ⁽⁹⁾، والزجاج في (معانيه) ⁽¹⁰⁾، والزمخشري في (الكشاف) ⁽¹¹⁾. والكثير الشائع في اسمى الزمان والمكان والمصدر المسمى من باب (فعل يفعل) أن يكون على (مفعّل) بفتح العين.

قال سيبويه : وأما ما كان (يفعل) منه مضموماً فهو بمنزلة ما كان يفعل منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال يفعل، لأنه ليس الكلام (مفعّل) ، فلما لم يكن إلى ذلك سبيل، وكان مصيره إلى إحدى الحركتين ألزموه أخفهما، وذلك قولك: قتل يقتل، وهذا المقتل ⁽¹²⁾.

(1) ابن زنجلة، الحجة، 768.

(2) أبي حيان ، البحر، ج8، ص 497.

(3) أبي زرعة، الحجة، القراءات، ص 768.

(4) الفراء، معاني الفراء، ج3، ص 280-281.

(5) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج3، ص 134.

(6) ابن خالويه، الحجة، ص 374.

(7) النحاس، إعراب النحاس، ج3، ص 740.

(8) الزجاج، معاني الزجاج، ج5، ص 348.

(9) السمين الحلبي، الدر المصون، ج6، ص 550.

(10) الزجاج، معاني الزجاج، ج5، ص 348.

(11) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 351.

(12) سيبويه، الكتاب، ج2، 247.

جاء في الدر المصون ⁽¹⁾: (مَطَّلَع): وفيه إشكال للفصل بين المصدر ومعموله بالمبتدأ إلا أن يتوسع في الجار.

والفتح هو القياس والكسر سماع، له أخوات ^(*) يحفظ فيها الكسر مما ضم مضارعه أو فتح نحو: المشرق والمحرز. وهل هما مصدران أو المفتوح مصدر المكسور مكان خلاف. وعلى تقدير فالقياس في المفعول مما ضُمْتُ عين مضارعه أو فتحت فتح العين، وإنما يقع الفرق في المكسور ⁽²⁾.
قرأ والجماعة بفتح اللام، وذكر العكبري ⁽³⁾ أنه قرأ بفتح العين ووافقه أبي بن كعب.

قال النحاس ⁽⁴⁾: (وهذه القراءة على التفسير، ولا يجوز لأحد أن يقرأ بها لمخالفتها السواد الأعظم).
قرأ البعض ⁽⁵⁾ بفتح اللام، وهي لغة الحجاز ⁽⁶⁾، ورجح الطبري هذه القراءة قال أبوحيان، ⁽⁷⁾: (فقل هما مصدران في لغة بني تميم، وقيل: المصدر بالفتح، وموضع الطلوع وبالكسر عند أهل الحجاز ⁽⁸⁾).
وقال الفراء ⁽⁹⁾: (وقول العوام. أي الفتح. أقوى في قياس العربية).
وقال العكبري: (بكسر اللام وفتحها، لغتان: وقيل الفتح أقبس).
وقال ابن الأنباري: (والقياس هو الفتح، والكسر على خلاف القياس، وهما لغتان والله أعلم).
وقرأ البعض ⁽¹⁰⁾: بتغليظ اللام.

(1) الحلبي، الدر المصون، ج11، ص 64.

(*) المُنْسَك والمُنْبِت، والمُعْرَب.

(2) الرضي، شرح الشافية، ج1، ص 181.

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات الشواذ، ج2، ص 729.

(4) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج10، ص 519.

(5) المرجع نفسه.

(6) النحاس، إعراب النحاس، ج3، ص 746، ابن عطية، المحرر، ج15، ص 525.

(7) ابي حيان، البحر، ج8، ص 497.

(8) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج10، ص 520.

(9) الفراء، معاني الفراء، ج3، ص 280.

(10) ابن الجزري، النشر، ج2، ص 112، .. الأتحاف، ص 99-242. انظر: المكرر ص 158. المذهب، ج2، ص 339.

ذهب النحاة إلى قبول هذه القراءة، واحتجوا لها كابن خالويه في (الحجة) ⁽¹⁾
بأن جعله مصدراً. ويجوز أن يكون على الفتح.

الترجيح:

القراءة صحيحة في قياس العربية، فقد وردت أقوال النحاة انها مصدر
الفعل الثلاثي، في قراء الكسر في (مَطَّلَع) ومصدر الرباعي (أَطْلَع) في قراءة من
قرأ بالكسر وكلامها صحيح في العربية ومستعمل. وكذلك استشهدوا لها بآي من
القرآن الحكيم ومن هؤلاء : النحاس ⁽²⁾، وأبي حيان ⁽³⁾، والفراء ⁽⁴⁾، وغيرهم من
علماء النحو والتفسير.

(1) ابن خالويه، الحجة، ص 123.

(2) النحاس، إعرابه، ج3، ص 746.

(3) أبي حيان، البحر، ج8، ص 497.

(4) الفراء، معانيه، ج3، ص 280.

قرأ الكسائي: (مَرْضَاة):

قال تعالى: (وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَاللَّهُ رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ)، (البقرة: 207).

قرأ الكسائي ⁽¹⁾: (مَرْضَاةُ اللَّهِ) بالإمالة وحجته أن العرب إذا زادت على الثلاثة من ذوات الواو حرفاً أمالته وكتبته بالياء من ذلك قولي (أدنى) و (يدعى). وقرأ الباقر بن بغير إمالة. ووقف الكسائي عليه بالهاء (مَرْضَاتٍ) ⁽²⁾. والباقر إذا وقفوا عليها وقفوا (مرضاه) بالهاء ⁽³⁾.

وحكي مكي وابن مجاهد وأبو حيان، وغيرهم الوقف بالهاء، وذكرها ابن الجزري، وقال: (وفي التبصرة حكى عن حمزة وحده الوقف بالهاء، وكذا حكى غيره، وقد ورد الخلاف عنه والصواب التاء).

قال الداني في الجامع: وهذا هو الصحيح عنه، وقول ابن مجاهد في سبعة حمزة يقف على مرضات بالتاء والباقر بالهاء..).

وجاء في الدر المصون (مرضاة) مصدر مبني على تاء التانيث، كمدعاة، والقياس تجريده عنها نحو: مرمى.

وجاء في معاني القرآن ⁽⁴⁾: (فإن انتصابه على الفعل، وهو على (بشرى)، كأنه قال: (ابتغاء مرضاة الله)، فلما نزع اللام عمل الفعل.

ويقول الشاطبي: ومرضاتٍ كليهما أتى وخطايا مثله مُتَقَبَلًا ⁽⁵⁾. والإمالة والفتح هما لهجتان من لهجات العرب.

والإمالة من لحن العرب وأصواتها ⁽⁶⁾.

(1) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 129، انظر: البحر ج 3، ص 119، الاتحاف ج 2، ص 156، انظر التيسير، ص 65. انظر إرشاد المبتدئ، ص 193.

(2) انظر: الاتحاف، ص 104، السبعة، ص 18، حجة الفارسي، ج 2، ص 207، العكبري، ج 1، ص 168، المحرر، ج 2، ص 196، النشر، ج 2، ص 132.

(3) الحلبي، ج 3، ص 357.

(4) الأخفش، معاني القرآن، ت، فائز فارسي، ج 1، ط 1400 هـ - 1979 م، ص 166.

(5) الشاطبي، حزر الأمان، ص 25.

(6) انظر: ابن الجزري، النشر، ج 2، ص 30-31. والنجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، ج 4، ص 299.

وقد اختلف في كون الإمالة فرعاً عن الفتح أو أنّ كلاً منها أصل برأسه مع اتفاقهم على أنهما لهجتان فصيحتان نزل بهما القرآن. فذهب قوم إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر⁽¹⁾. وذهب آخرون إلى أنّ الفتح هو الأصل والإمالة فرع⁽²⁾. وعلّوا ذلك أنه لا تكون إمالة إلاّ بسبب، فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلاّ بسبب، ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة.

قال الداني : (والإمالة والفتح لغتان مشهورتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم ، والفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم⁽³⁾، وأسد، وقيس، وفي الحديث : (اقرءوا القرآن بلحون العرب وأصواتها)⁽⁴⁾).

إلا قوله (مرضاتي) فإنه لا خلاف أنه بالتاء في الحالتين، لأن التاء لم تقع طرفاً موقوفاً عليها فيلحقها تقدير الوقف، وإنما وقع الوقف على الضمير الذي بعدها فلذلك تثبت التاء على أصلها.

ولا ينبغي أن يُعتمد الوقف على هذه المواضع لأحد من القراء؛ لأنها غير تامة ولا كافية فيه⁽⁵⁾.

وتوجيه من وقف عليها بالهاء (مرضاة) فلهم في ذلك وجهان: أحدهما : أنه أراد أن يفرق بين التاء المتصلة بالاسم (كنعمة) و (رحمة) وبين التاء المتصلة بالفعل نحو (قامت) و (نامت).

والثانية : أنه فرق بين التاء الأصلية في (صوت) و (بيت) وبين الزائد لمبني.

(1) انظر: ابن الجزري، النشر، ج2، ص 31-32.

(2) نفس المرجع والصفحة.

(3) انظر معجم قبائل العرب، لعمر رضا، ج1، ص 125 - 132، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط8، 1418هـ، وجمهرة أنساب العرب، لعلي بن سعيد حزم الاندلسي، ص 466، ت، ج1، ليفي بروفنسال، مصر، دار المعارف، 1948م.

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، ج7، ص 183، والبيهقي في شعب الإيمان، ج2، ص 540، من طريق بقية قال : (حدثنا حصين بن مالك قال : سمعت شيخاً يكنى أبا محمد يحدث حذيفة بن اليمان.

(5) ابن غليون، التذكرة، ج1، ص 209 - 210.

وتوجيه من وقف عليها بالتاء (مرضات) أن التاء أصل علامة التانيث،
ودليلهم على أصل ذلك : أن الهاء تصير في الدّرج تاء، والتاء لا تصير (هاء)
وقفاً ولا درجاً⁽¹⁾.

الأصل :

الاختلاف في حروف الهجاء بالإمالة للكسائي في كلمة (مرضات) وقراءتها
غير ممالة للباقيين.

يقول أبو علي الفارسي: حجة الكسائي في إمالة الألف من مرضاة الله أن
الواو إذا وقعت رابعة كانت كالياء في انقلابها ياء، تقول: مغريان، كما تقول
مرميان، فأمال ليدل على أن الياء تنقلب عن الألف في التثنية ولم يمنعها المستعلي
من الإمالة، كما لم يمنع المستعلي من إمالة نحو ك صار وخاف⁽²⁾.
وعملوا ذلك : بأن الإمالة لا تكون إلاّ عند وجود سبب من الأسباب، فإنّ فقد السبب
منها لزم الفتح وإن وجد شيء منها جاز الفتح والإمالة، فما من كلمة تمال إلاّ وفي
العرب من يفتحها، وليس كل كلمة تفتح يُميلها العرب⁽³⁾.

أصل : الاختلاف في بحروف الهاء بالإمالة للكسائي، والفتح والتقليل
لورش وقراءتها غير ممالة للباقيين وإلى هذا الفرع من الأصل الأوّل أشار شيخنا
البيلي بقوله :

ورُبَّ قارئٍ يُميلُ الألفا * وقارئٍ لضدّها قد ألفا⁽⁴⁾.

استشهد الكسائي بإمالة الألف في لفظ (مَرْضَات) في جميع القرآن وقد ورد
في خمسة مواضع هي : البقرة⁽⁵⁾، والبقرة⁽⁶⁾، والنساء⁽⁷⁾، والممتحنة⁽⁸⁾،
والتحريم⁽⁹⁾.

(1) ابن أبي مريم، الموضح، ج 1، ص 211-221، أبي علي الفارسي، الحجة، ج 1، ص 425-427، وابن خالويه، الحجة، ص 42.

(2) ينظر : الديماطي، اتحاف الفضلاء، ص 156، العكبري، الإملاء، ص 52، أبي حيان، البحر المحيط، ج 2، ص 183.

(3) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص 31-32.

(4) أحمد أبي علي البيلي، منظومة الجمانة، ص 2.

(5) سورة البقرة، الآية: 207.

(6) سورة البقرة، الآية: 265.

(7) سورة النساء، الآية: 114.

(8) سورة الممتحنة، الآية: 1.

(9) سورة التحريم، الآية: 1.

وفي حال الوقف على (مَرَضَاتٍ) فالقراء فيها على قسمين : قسم يقف على (مرضاة) بالهاء، وهو الكسائي وحده، وقسم يقفون (مَرَضَاتٍ) بالتاء، وهؤلاء أيضاً نوعان : نوع ورد عنه النص بالوقف بالتاء، وهو حمزة وحده، ونوع لا نصّ له فيه، فيقف عليه بالتاء على حال رسمه⁽¹⁾.
وحكى سيبويه⁽²⁾: أنه سمع كثير عزة يقول صار بمكان كذا فلم يمنع من الإمامة لطلب الكسرة في (صرت) فكذلك الألف في مرضاة الله.
وترى الدارسة: وغير الإمامة أحسن كما قرأ الأكثر.
الترجيح:

تكلم في هذه القراءة جمع من النحاة وعلى رأسهم سيبويه وهي لغة مشهورة على ألسنة العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، والإمامة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس.
ولم يرد أي من النحويين أو القراء هذه القراءة فهي لأجل ذلك صحيحة، موافقة لقياس العربية، ومحتملة لرسم المصحف العثماني، ومتصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) انظر تعليق: أيمن رشدي، على كتاب التذكرة في القراءات الثمان، ج1، 209، لأبي الحسن طاهر عبد المنعم.

(2) ابن مجاهد، السبعة، ص 180، أبي زرعة الحجة، ص 129، ابن خالوية، الحجة، ص 94-95.

قرأ الكسائي: (حق ثقاته):

قال تعالى: (لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللَّهِ الْمَصِيرُ)، (آل عمران: 28).

قرأ الكسائي (1) (ثقاته) بالإمالة وحده وقرأ الباقر بغير إمالة.

جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الإمام الكسائي كما أورد نسبتها إلى الكسائي ابن مجاهد في (السبعة) (2)، وأبي حيان في (البحر) (3)، والطوسي في (التبيان) (4) والقرطبي في (تفسيره) (5) وابن خالويه في (الحجة) (6) وأبي زرعة في (الحجة) (7)، الطبرسي في (المجمع) (8)، والرازي في (تفسيره) (9).

آمال الكسائي القاف في الموضوعين جميعاً واختلفوا في إمالة القاف (تقاه). وحجة من آمال أن سيبويه زعم أن قوماً قد أملوا.

قال أبو علي: إن الإمالة فيما ذكر أمثل منها في (تقاة) لأن قبلها كسره تجليها، والإمالة في (حق ثقاته)، آل عمران، الآية: (102). تحسن، لمكان الكسرة وهو في الأولى نحو: عرفاً؛ للزوم الكسرة أقوى (10).

ومن وجه إمالة القاف نطلب موضعها؛ (فكما أميلت الياء الي الألف في الألف) مع المستعلي الإمالة إنما جاءت في الفعل، والفعل أكثر احتمالاً للتغيير، واسم الفاعل بمنزلة الفعل (11).

وجاء في الدر المصون (12): (تقاة) منصوبة في ثلاث أوجه، يقول العرب المصادر نائبة عن بعضها (13).

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 204.

(2) ابن مجاهد، السبعة، ص 204.

(3) أبي حيان، البحر، ج 2، ص 424.

(4) الطوسي، التبيان، ج 2، ص 433.

(5) القرطبي، تفسيره، ج 4، ص 57.

(6) ابن خالويه، الحجة، ص 107.

(7) أبي زرعة، الحجة، ص 159.

(8) الطبرسي، المجمع، ج 2، ص 429.

(9) الرازي، تفسيره، ج 2، ص 5 - 435.

(10) أبي علي الفارسي، الحجة، مج 2، ص 267.

(11) المرجع نفسه.

(12) الحلبي، الدر، ص 109.

(13) الحلبي، الدر، ص 110.

وجاء في حزر الأمانى: ومحياهم أيضاً وحق تقاته⁽¹⁾.

وحجة الكسائي بإمالة الألف في تقاته أنه دلّ بالإمالة على أن أصل الألف الياء، والأصل (تقّاه) (تقيّة) فانقلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها⁽²⁾، فينحو بالألف فانقلبت الياء ألفاً لتحركها، وانفتاح ما قبلها، فينحو بالألف نحو أصلها، وهو الياء، ولا يمكن ذلك حتى ينحو بالفتحة التي قبلها نحو : الكسرة.

وجاء في شذا العرف⁽³⁾: (إذا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً.

وذكر ابن خالويه⁽⁴⁾ الأصل في الألف أن لا يقرب إلى الياء، بدلالة أن الياء تقلب ألفاً⁽⁵⁾.

الاختلاف في حروف الهجاء بإمالة الألف للكسائي، والتقليل والفتح بغير

إمالة للباقيين.

وأمال البعض⁽⁶⁾ (تقّاه) لأن ألفها منقلبة عن ياء، ولم يؤثر حرف الاستعلاء في منع الإمالة لأن السبب غير ظاهر، ألا ترى أن سبب الإمالة الياء المقدرة بخلاف (غالب) و (طالب) و (قادم) فإنّ حرف الاستعلاء عا مؤثر لكونه سبب الإمالة ظاهراً وهو الكسرة، وعلى هذا يقال : كيف يؤثر مع السبب الظاهر ولم يؤثر مع المقدر وكان العكس أولى؟ والجواب أن الكسرة سبب منفصل عن الحرف الممال ليس موجوداً فيه بخلاف الألف المنقلبة عن ياء فإنها مقتضية للإمالة، فلذلك لم يقاومها حرف الاستعلاء⁽⁷⁾.

وقرئ تقية⁽⁸⁾ بوزن (مطية) وهي مصدر بمعنى تقاه.

(1) الشاطبي، حزر الأمانى، ص 25.

(2) الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص 145 – 146.

(3) المرجع نفسه.

(4) ابن خالويه، الحجة، ص 51.

(5) مكى، الكشف، ص 177-178، والموضح، ج1، ص 249-251.

(6) ابن مجاهد، السبعة، ص 204.

(7) أبي حيان، البحر، ج2، ص 424.

(8) القرطبي، تفسيره، ج4، ص 57.

وإمالة الكسائي وحده (حق ثقافته)، آل عمران، الآية: 102. وكان الفرق أن (تقاه)⁽¹⁾ هذه رسمت بالياء فلذلك وافق حمزة الكسائي عليه، ولذلك قرأ بعضهم (تقية) بوزن مطية كما تقدم⁽²⁾، لظاهر الرسم بخلاف حق (ثقافته)، وإنما أمنت في سبب الإمالة هنا لأن زعم أن إمالة هذا شاذ لأجل حرف الاستعلاء، وأن سيبويه حكى عن قوم أنهم يميلون شيئاً لا يجوز إمالته نحو: (رأيتُ عِرْقِي) بالإمالة وسببها كسرة ظاهرة ووصف الباقلي وقوع الاسم موقع المصدر بأنه مستعمل في كلام العرب⁽³⁾.

وذهب الفراء، والأخفش، والزجاج، والنحاس، والزمخشري إلى أن القراءتين عربيتان، إلا أن الفراء والأخفش استحسنا (تقاه)، لأنها أجود⁽⁴⁾. يقول الأزهري: أن تقاه أشتهر في العربية.⁽⁵⁾

الترجيح:

تكلم في هذه القراءة جمع من النحاة وعلى رأسهم سيبويه والزجاج والزمخشري وزعم البعض أن إمالة هذا شاذ لأجل حرف الاستعلاء. ولسيبويه رأي في ذلك كما ذكرناه سابقاً. ولم يرد أي من النحويين أو القراء هذه القراءة، فهي لأجل ذلك قراءة صحيحة، موافقة لقياس العربية، ومحتملة لرسم المصحف العثماني، ومتصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. قرأ الكسائي: (خاتمته):

قال تعالى: (خَاتَمُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ)، (المطففين: 26).

(1) أي الواردة في الآية التي يعربها الآن.

(2) الحلبي، الدر، ص 112.

(3) خالد عبود، التوجيه النحوي، ص 509.

(4) ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج 2، ص 367.

(5) الأزهري، معاني القرآن، ت، محمد بن عبد الشغباني، دار التراث، د، ت، ط، ص 102.

توثيق القراءة :

جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي، وقرأ الكسائي (خاتمته)⁽¹⁾ بالالف بين الخاء والتاء، وفتح، وقرأ الباكون بكسر الحاء وبعد التاء ألف. وحجة الكسائي: أن الخاتم : الاسم، وهو الذي يختم به الكاس. وإن علقمة يقول (خاتمته) فقرأ بالالف وكذلك الفراء . وأورد ابي حيان نسبتها إلى الكسائي في (البحر)⁽²⁾ والزمخشري في (الكشاف)⁽³⁾ والفراء في (معانيه)⁽⁴⁾ والزجاج في (معانيه)⁽⁵⁾ وابن خالويه في (إعراب القراءات السبع وعللها)⁽⁶⁾، و في (زاد المسير)⁽⁷⁾، والحلبي في (الدر المصون)⁽⁸⁾. وقرأ الجمهور (ختامته)⁽⁹⁾ بالالف. وقرأ البعض⁽¹⁰⁾ من غير ألف بفتح الخاء والتاء، وبضم الميم، وقرأ (ختمة) على أنه فعل ماض⁽¹¹⁾. وروى عن الكسائي⁽¹²⁾ أيضاً كسر التاء فيكون كقوله تعالى: (خاتم النبيين) سورة الأحزاب، الآية: 40. اختلف المفسرون⁽¹³⁾ في (ختامته) فقالوا المراد ما هو معروف من ختم الخمر. وأن خمر الجنة تغلف بالمسك لا بالطين. وقراءة الكسائي أحد السبعة (خاتمته) بفتح الخاء بعدها ألف وفتح التاء ميم مرفوعة وهاء الضمير تنظر إلى هذا التأويل وقرأ بها الطبري بحجة أن الخمر تجري أنهاراً في الجنة. وفصل الزمخشري قوله تعالى (خاتمته) بمعنى آخره كأنها تفصيل لقول الطبري.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 754.

(2) البحر، ج8، ص 442.

(3) الكشاف، ج3، ص 323.

(4) معاني الفراء، ج3، ص 248.

(5) معاني الزجاج، ج5، ص 300.

(6) إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص 451.

(7) زاد المسير، ج2، ص 59.

(8) الدر المصون، ج6، ص 496.

(9) الخطيب، معجم القراءات، ج10، ص 350.

(10) المرجع نفسه.

(11) معجم القراءات، ج10، ص 251.

(12) المرجع نفسه.

(13) عبد الله الطيب، تفسير جزء عم، دار الفكر، بيروت، الدار السودانية، الخرطوم، ط1، 490هـ، ص 160.

قرأ الكسائي (كُسَالِي):

قال تعالى: (إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَآؤُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا)، (النساء : 142).
قرأ الكسائي (كُسَالَى)⁽¹⁾ بإمالة الألف التي قبل اللام وكسر السين.
وقرأ الباقر بفتح السين.

وحجة الكسائي في ذلك أمال الألف التي بعد اللام أمال الألف التي قبل اللام بإمالة اللام فتبعته السين، وضم الكاف.

ضبطت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي كما أورد نسبته إلى الكسائي أبي حيان في (البحر)⁽²⁾، والنحاس في (إعرابه)⁽³⁾، والغرناطي في (المحرر)⁽⁴⁾، وابن خالويه في (إعراب القراءات السبع وعللها)⁽⁵⁾.
قرأ الجمهور: ⁽⁶⁾ (كُسَالَى) بضم الكاف وهي لغة الحجاز.

وقرأ البعض ⁽⁷⁾ (كسلى) على وزن فَعْلَى وصف به بما يوصف المفرد المؤنث على مراعاة الجماعة، كقوله: (وترى الناس سكرى)، سورة الحج، الآية 2 وذكر الزجاج ⁽⁸⁾ في آية التوبة ، (54)، أنه يجوز (كسلى) وقال: (ولا يجوز ذلك في القرآن).

وقرأ البعض ⁽⁹⁾ (كَسَالَى) بالفتح وهي لغة تميم وأسد.
قال أبو حيان ⁽¹⁰⁾: وقد قرأ القراء بالإمالة للإمالة في عدة كلم، كما احوالوا الكسرة ومن ذلك : سين في (كُسَالَى) أمالها بعض القراء لإمالة بعدها.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 217.

(2) البحر، ج2، ص 277.

(3) إعراب النحاس، ج1، ص 463.

(4) المحرر، ج4، ص 267.

(5) إعراب القراءات السبع، ج1، ص 100-116.

(6) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 297.

(7) انظر: الدر المصون، ج2، ص 116، حاشية الشهاب، ج3، ص 191.

(8) معجم القراءات، ج2، ص 179.

(9) الدر المصون، ج1، ص 174.

(10) السيوطي، همع الهوامع، ج1ن ص 193.

فالإمالة عند أبي حيان صحيحة ⁽¹⁾، لأن الإمالة حكاها سيبويه في نحو حادّ، وإن كان الأفصح الا ثمال، فإذا كان قد جاز ذلك في مثل حادّ مع أن كسرتة لا تظهر.

وجاء في الجامع لأحكام القرآن ⁽²⁾ (سكرى ، وسكاري) هما لغتان لجمع سكران، مثل كسلى وكسالى.

قال أبو علي — حجة من قرأ ⁽³⁾ سكرى أن سيبويه قال: قد قالوا رجل سكران، وقوم سكّرى وانتهى كلام سيبويه ويجوز : أن يجمع (سكران) على (سكّرى) من وجه آخر، وهو أن سيبويه حكى رجل سكر، وقد أجمعوا على البناء على فعلى، فقالوا هَرَمَ وهَرَمِي وزَمِنَ وزَمَنِي لأنه من باب الأدواء والأمراض التي يصاب بها. فـ (فعلى) من هذا الجمع، وإن كان كـ (عطشى) فليس يراد بها المفرد، وإنما يريد بها تأنيث الجمع كما أن الباضعة، والطائعة، فإنما هو لتأنيث الجمع دون تأنيث الواو من المؤنث.

وحجة من قال (سكّارى) ⁽⁴⁾ أنه لفظ يختص به الجمع، وليس بمشترك للجمع والواحد كقولهم (سكّرى) ونظير قوله أساري وكسالى، فجاء الأول منه مضموماً وإن كان الأكثر من هذا الجمع مفتوح الأول

نحو حذارى و : كما جاء نحو تؤام و : رُحال مضموماً الأوائل، وإن كان الأكثر من ذلك مكسوراً نحو : سقام و : مراض.

الترجيح:

مما سبق يتضح أنّ القراءة قوية، وجهها النحاة والمفسرون نحوياً، والقراءة موافقة لقياس العربية، ويتصل سندها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وموافقة لرسم المصحف العثماني. قرأ الكسائي : (مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ) : قال تعالى : (لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِّنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ)، (الأعراف : 59).

(1) السيوطي، همع الهوامع، ج ، ص 192.

(2) القرطبي، تفسيره، ج12، ص 5.

(3) أبي علي الفارسي، الحجة، ج4، ص 3.

(4) المرجع نفسه.

قرأ الكسائي (مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ⁽¹⁾ بالخفض، جعله صفة لـ (إله)، ولموافقة اللفظ المعني. وقرأ الباقر بالرفع.

واختلفوا ⁽²⁾ في الرفع والخفض، وحجة الكسائي بالجر ⁽³⁾ أنه جعل (غير) صفة (إله) على اللفظ ⁽⁴⁾، وأضمر الخبر، والخبر مالكم في الوجود ⁽⁵⁾ أو العالم، ونحو ذلك، لا بد من هذا الإضمار ⁽⁶⁾ وأن الصفة والموصوف لا يستقل بهما الكلام ⁽⁷⁾.

وجاء في التوجيه النحوي للقراءات: من قرأ (غيره) جعله تابعاً، لتأويل (من إله)؛ لأن معناه، : مالكم إله غيره ⁽⁸⁾. فضلاً عن استعماله مصطلح الموضع ⁽⁹⁾، واستعمل – أيضاً – مصطلح التضمير، قال : أنت تقول : رأيت زيدا قائماً أبوه، فأتبعت قائماً زيداً، فهو في المعنى مرافع لقولك (أبوه). وهذا يسمى التضمير عند بعض أهل النحو ⁽¹⁰⁾. واستعمل أبوزعة مصطلح التضمين للدلالة على التقدير ⁽¹¹⁾. واستعمل صاحب الحجة في القراءات السبع مصطلح التجريد للدلالة على تقدير المحذوف ⁽¹²⁾.

واستعمل مصطلح النصب على جواب الأمر ⁽¹³⁾، والتمني ⁽¹⁴⁾، والاستفهام ⁽¹⁵⁾، والنهي ⁽¹⁶⁾، وعلى إضمار (أن) ⁽¹⁷⁾.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 286.

(2) انظر: النحاس، إعرابه، ج 1 ص 620، العكبري، الإملاء، ج 1، ص 856، الفارسي، الحجة، ج 3، ص 27.

(3) الدمياطي، الاتحاف، ص 226.

(4) الطبري، تفسيره، ج 12، ص 496.

(5) الزمخشري، الكشاف، ج 3، ص 67.

(6) أبي علي الفارسي، الحجة، ج 3، ص 27.

(7) خالد عبود حمودي، التوجيه النحوي للقراءات، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، العراق، بغداد، ط 1 1432 هـ - 2011.

(8) انظر : الباقولي، كشف المشكلات، ج 1، ص 516، ج 2، ص 277 - 413.

(9) الأزهرى، القراءات وعلل النحويين، ج 2، ص 423.

(10) الأزهرى، القراءات وعلل النحويين، ج 2، ص 423.

(11) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 138.

(12) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 191.

(13) انظر: الأزهرى، القراءات وعلل النحويين، ج 1، ص 61، ابن أبي مريم، والكتاب الموضح، ج 3، ص 1142.

(14) انظر: الأزهرى، القراءات وعلل النحويين، ج 1، ص 177، أبي زرعة، حجة القراءات، ص 631-749.

(15) حجة القراءات وعلل النحويين، ج 1، ص 177، 227، أبي زرعة، حجة القراءات، ص 139.

(16) الباقولي، كشف المشكلات، ج 1، ص 267، ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج 3، ص 1142.

(17) الباقولي، كشف المشكلات، ج 1، ص 267 - 348.

يقول الأزهري : وهو (عند الكوفيين منصوب على الصّرف، وعند البصريين على إضمار (أن⁽¹⁾).

ويقول ابن أبي مريم: (النحويون يسمون هذا ونحوه الصّرف، كأنه مصروف عن إعراب ما قبله⁽²⁾).

واستعمل مصطلح الحذف⁽³⁾، والإضمار⁽⁴⁾ للدلالة على الحذف واستعمل مصطلح الفصل عن الإضافة⁽⁵⁾.

كان الاختيار فيه النصب كقولك إن زيدا في الدار قائماً فيها يجوز الرفع عند البصريين. ولا يجوز عند الكوفيين الرفع إلاّ مع الصفة المختلفة كقولك: إن زيدا في الدار راغبُ فيك⁽⁶⁾.

وهو ما ذهب إليه الفراء الذي اختار النصب — أيضاً — لئلا يُلغى الظرف مرتين، يقول: وفي قراءتنا (خالدين فيها) نصب، ولا أشتي الرفع، وإن كان يجوز، وذلك أن الصفة قد عادت على النار مرتين، وإذا رأيت الفعل بين صفتين قد عادت إحداهما على موضع الأخرى نصبت الفعل⁽⁷⁾.

وخالف الناس سيبويه قائلاً: (وهذا التفريق عند سيبويه لا يلزم منه شيء، وقد قال سيبويه: لو كانت التثنية تنصب لنصبت في قولك: عليك زيد حريف عليك. وهذا من أحسن ما قيل في هذا وأبينه، لأن بين أن التكرير لا يعمل شيئاً⁽⁸⁾).

ودخلت (من) مؤكدة، والمختار على مذهب التخفيف. قال: (الجمهور في نكرة ذات نفي) ⁽⁹⁾ بأي حرف كان من حروفه (أو نهى) نحو: (مالك من إله غيره) (الأعراف: 59-65-73).

(1) الأزهري، القراءات وعلل النحويين، ج2، ص 611.

(2) ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج3، ص 1142.

(3) انظر ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج2، ص 232، ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 254-272.

(4) أبي على الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج2، ص 31، الشاطبي، إبراز المعاني، ص 475-684.

(5) ابن أبي مريم، الموضح، ص 273.

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج1، ص 87-88.

(7) الفراء، معانيه، ج3، ص 146.

(8) النحاس، إعرابه، ص 958.

(9) انظر السيوطي، همع الهوامع، أحمد شمس الدين، ج2، دار الكتب العلمية، بيروت: لبنان، ط1، 1498 هـ، ص 379.

قال ابن هشام ⁽¹⁾: غير اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً إن فهم المعنى وتقدمت عليها كلمة ليس وقولهم (لا غير) لحن والصحيح ليس غير، ثم قال ولا تتصرف غير بالإضافة لشدة أبهامها. وتستعمل (غير) المضافة لفظاً على وجهين.

أحدهما : أن تكون صفة للنكرة نحو قوله تعالى : (وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ)، (فاطر : 37).
أو صفة لمعرفة قريبة من النكرة نحو قوله تعالى : (صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ)، (الفاتحة : 7).
والثاني : أن تكن إستثناء فتعرب بإعراب الاسم التالي إلا ⁽²⁾.

وترى الدارسة في (مالكم من إله غيره) بجر غير وبناء ضمير المفرد الغائب على الكسر. و (غيره) في هذه القراءة مجروراً أنه نعت (إله) أو بدل منه. فالمعنى واحد بكلتا القراءتين : يا قوم أعبدوا الله، فليس لكم إله غيره، لأنه وحده الإله الحق، وكل ما سواه ممن تألهوا أو بالباطل كانوا متألّهين، وبالجهل كانوا مؤلهين ⁽³⁾.

قرأ الكسائي : (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى) :

قال تعالى : (وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَبِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى وَالْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالاً فَخُوراً)، (النساء : 36).

(1) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 219.

(2) المرجع نفسه .

(3) البيهقي، المكشاف، ص 322.

قرأ الكسائي: (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى) ممال وقرأ الباقر بغير إمالة⁽¹⁾.
قراءة الجماعة: (وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى) بالجر عطفاً على ما سبق وبالوالدين .. وبالجار).

وقرأ الجمهور على خفض (الجار). وقال ابن عطية⁽²⁾: (وهذا خطأ لأنه على تأويله جمع بين (أل) (*) والإضافة، ويمكن تصحيح كلام بن هران⁽³⁾ على أن (ذي القربى) بدل من الجار على حذف مضاف أي: والجار جار ذي القربى كقوله⁽⁴⁾:

نَضَرُ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا

بسجستان طلحة الطلحات

وقرأ بعضهم⁽⁵⁾: بذا نصباً. وخرجه الزمخشري⁽⁶⁾ على الاختصاص كقوله: (حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ) سورة البقرة، آية .
الشاهد في الصلاة ويكون نصبها على الاختصاص⁽⁷⁾.
قال الأصبهاني : واختلفوا في الفتح والإمالة، والفتح أشهر وأكثر فيه عنه،
وقيل: بل الإمالة أشهر وأصوب⁽⁸⁾.

(1) ابن زنجلة ، الحجة، ص 202.
(2) ابن عطية، المحرر، ج4، ص 111.
(*) أل . في كلمة (الجار) والإضافة إلى كلمة (القريب) التي وضعها.
(3) ميمون بن مهران الرقي، عالم الجزيرة، ثقة في الحديث، انظر، تذكر الحفاظ، ج 1، ص 93، الأعلام، ج8، ص 301ز
(4) تقدم برقم 63، انظر في الدر المصون في الشعر.
(5) قرأ أبي سيوة، انظر الشواذ 26، البحر، ص 245.
(6) الزمخشري، الكشف، ج1، ص 526.
(7) الحلبي، الدر المصون، ص 674.
(8) انظر : الدمياطي، الاتحاف، ص 83، ابن الجزري، النشر ج 2، ص 5، ابن خالويه، الحجة، ص 94، الحلبي، التذكرة في القراءات الثمان، ص 214.

قال ابن خالويه في (الحجة) وتفخيم الجار لقللة الاستعمال⁽¹⁾.
قرأ البعض : بالجر عطفاً. و (ذا) بالنصب.

وقال الفراء : بالخفض، والبعض مكتوبة بالألف، فمن قرأها على الألف أنه
ينصب (والجار ذا القرى)، وقال في موضع آخر : (والجار ذا القربى) ولم يقرأ
به أحد.

وجاء في إعراب النحاس⁽²⁾ : (تتصيه على إضمار فعل).
وفي كتاب المصاحف للسجستاني⁽³⁾ : قرئت (والجار ذي القربى).
قال الداني : (قال الكسائي والفراء : في البعض (والجار ذي القربى) ولم
أقرأ به أحد منهم⁽⁴⁾).

ذكر المنتحب : (والجار ذا القربى على – الاختصاص)⁽⁵⁾.

(1) انظر : المكرر، ص 30، المبسوط 111 - 112. إرشاد المبتدي، ص 282.

(2) انظر : أبي حيان، البحر، ج2، ص 245، النحاس، إعرابه، ج1، ص 415، مختصر ابن خالويه، ص 26، الفراء، معانيه، ج1، ص 267.

(3) السجستاني، كتاب المصاحف، ص 48.

(4) انظر : المقنع في رسم مصاحف الأمصار، ص 107.

(5) الفريد، ج1، ص 730.

قراءة الكسائي بالنصب وموقف النحاة منها:

قرأ الكسائي: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ):

قال تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمَنْ يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ) (آل عمران: 19).

قرأ الكسائي⁽¹⁾: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ) بفتح الهمزة والباقون بكسرها.

قرأ الجمهور⁽²⁾: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ) بكسر الهمزة على الاستئناف.

جاءت القراءة بهذا الرسم في المصحف وأورد نسبتها إلى الكسائي أبو حيان في (البحر)⁽³⁾، وابن الجزري في (النشر)⁽⁴⁾، وابن خالويه (الحجة)⁽⁵⁾، والقيسي في (الكشف عن وجوه القراءات)⁽⁶⁾، وابن هشام في (مغني اللبيب)⁽⁷⁾، وابن غليون في (التذكرة في القراءات الثمان)⁽⁸⁾، والحلي في (الدر المصون)⁽⁹⁾.
وذهب الفارسي⁽¹⁰⁾ إلى أنه بدل الشيء من الشيء، وهو هو، أي هو بدل من (أنه) في (شهد الله أنه) على قراءة من فتح الهمزة في الموضع الأول.
أو هو بدل اشتمال: لأن الإسلام يشتمل على التوحيد والعدل أو هو بدل من (القسط) لأن الدين الذي هو الإسلام قسط وعدل، وتعقبه أبو حيان، فاشتمل كلامه على كلامهم من التوحيد والعدل.

(1) ابن زنجلة، الحجة.

(2) الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص 461.

(3) أبي حيان، البحر، ج2، ص 407.

(4) ابن الجزري، النشر، ج2، ص 238.

(5) ابن خالويه، الحجة، ص 107.

(6) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص 238.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب، ص 832.

(8) ابن غليون، التذكرة في القراءات الثمان، ص 284.

(9) الحلي، الدر المصون، ج2، ص 46.

(10) الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص 463.

وخرجها الطبري ⁽¹⁾ على حرف العطف، والتقدير، وأنّ الدين، وضعه ابن عطية في المحرر ⁽²⁾، وبين أبو حيان ⁽³⁾ وجه ضعفه بأنه متنافر التركيب، مع إضمار حرف العطف.

ويبقى التخريج على البدل، وهو ما ذكره أبو علي، هو الذي درج عليه غالب العلماء.

وأما قراءة الكسائي ⁽⁴⁾ ففيها أوجه، أحدهما : أنها بدل من (أنه لا إله إلا هو) وعلى قراءة الجمهور.

والثانية بدل اشتمال . فإذا جعلته بدلاً من موضعه فيكون محلّها نصباً، وهذا لا حاجة إليه وإن كان أبو البقاء ⁽⁵⁾، ذكره، وإنما صحّ البدل في المعنى؛ ويجوز أن يكون بدلّ اشتمال لأن الإسلام مشتمل على القسط، وهذه التخريج لأبي علي الفارسي ⁽⁶⁾، وتبعه الزمخشري ⁽⁷⁾ في بعضها.

قال الزمخشري : (إنها جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى وفائدته أن في قوله : (لا إله إلا هو)، (سورة آل عمران، آية (18). توحيد فإذا أردفه قوله (إنّ الدّينَ عندَ اللهِ الإسلام) فقد أذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله وما عداه فليس عنده من شيء من الدين ⁽⁸⁾).

وحجة الكسائي (قبلها) : (شهد الله أنه لا إله إلا هو) وقد أجمعوا على فتح (أنه).

وقرئي بكسر (إن) وفتحها، فمن قرأ بالكسر جعلها مبتدأ، ومن قرأها بالفتح جاز في موضعها وجهان النصب والجر فالنصب على أن يكون بدلاً من قوله (أنه لا إله إلا هو) بدل الشيء من الشيء وهو (هو) ويجوز أن يكون بدل اشتمال الثاني على الأول لأن الإسلام يشتمل على شرائع كثيرة منها التوحيد، وأما الجر

(1) الطبري، تفسيره، ج2، ص 140.

(2) ابن عطية، المحرر، ج2، ص 54.

(3) أبي حيان، البحر، ج2، ص 47.

(4) الحلبي، الدر المصون، ج1، ص 83.

(5) أبو البقاء، الإملاء، ج1، ص 129.

(6) أبي علي الفارسي، الحجة، ج2، ص 337.

(7) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 418.

(8) الزمخشري، الكشاف، ج1، ص 346.

فعلى أن تكون بدلاً من القسط في قوله: (قائماً بالقسط) وهو بدل الشيء من الشيء⁽¹⁾ وهو الراجح⁽²⁾.

وصف ابن خالويه في القراءات ثم قال: (فمن كسر أوقع الشهادة على الأولى وابتدأ (إنّ الدين)، وإن فتحها جعل الثانية بدلاً من الأولى، والتقدير: شهد الله أنه لا إله إلا هو وأن الدين عند الله الإسلام⁽³⁾، ووافقه الأزهري والفرسي في الاحتجاج للكسر على الابتداء، وزاد الفرسي أن الإبدال أحسن في مثل هذا الموضع⁽⁴⁾، قال: (وهذا النحو من الكلام الذي يراد به التنزيه والتقرب أن يكون بجملة متباعدة أحسن، من حيث أبلغ في الثناء وأذهب في باب المدح⁽⁵⁾). ووافقه ابن خالويه في البديل حجة للفتح، وأجاز أن يبدل من شيئين. أما الأزهري فاحتج للفتح بأنه اعتباراً لقراءة ابن مسعود وابن عباس⁽⁶⁾، وهو هنا يشير لقول الكسائي نفسه: (وقرأ ابن عباس فيما حكى الكسائي (شهد الله إله) بالكسر (أن الدين)⁽⁷⁾ بالفتح، وزاد الأزهري: (وحكى الفراء قال: قرأ ابن عباس بكسر الأولى وفتح (أن الدين عند الله الإسلام)، وهاتان حجتا الكسائي في الفتح، لموافقة ابن مسعود وابن عباس، فقد كسر الأولى لأن الياء حسن فيها (شهد الله بأنه لا إله إلا هو.. أن الدين) جعلها مستأنفة معترضة لأنها تعظيم لله، كما تقول (أعتك الله، وأعتك)، فتبدأ بالله تعظيماً⁽⁸⁾).

والملاحظ أن الأزهري أخذ احتجاجه، لما انفرد به الكسائي الكوفي عن تلميذه الفراء، وأنها لموافقة المسموع من قراءة ابن عباس وابن مسعود، ولم يمل للاحتجاج العقلي الذي مال إليه ابن خالويه والفرسي، وطبع الأزهري اللغوي يغلب طبعه النحوي كثيراً، وهذا أقرب لنهج المذهب النحوي الكوفي الذي يميل

-
- (1) انظر: عظيمة، دراسات لأسلوب القرآن، ج4، ص 138.
(2) انظر: أبا حيان، ج2، ص 407، انظر: مكي، المشكل، ج1، ص 130، انظر: الحلبي، الدر المصون، ج2، ص 46.
(3) ابن خالويه، إعراب القراءات، ج1، ص 209.
(4) الفرسي، الحجة، ج2، ص 349، وبقيّة كلامه بتصريف من نفس الصفحة.
(5) المرجع نفسه.
(6) الأزهري، معاني القراءات، ص 97.
(7) علي بن حمزة الكسائي، معاني القرآن، (أعاد بناءه وقدم له د. عيسى شحاته عيسى) دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع - القاهرة، ط1، 1918م، ص 97، عن القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج2، ص 1285.
(8) الأزهري، معاني القراءات، ص 97.

إلى الاحتجاج بكلام العرب وإن شذ، فمن باب أولى القراءة وإن شذت، وهذا
لاحتجاجها النحوي بقراءة ابن مسعود وابن عباس التي ليست عن الألسنة، ولا
يطعن نقداً لاحتجاج النحوي في تواتر قراءة الكسائي⁽¹⁾. والاختلاف في حركتي
البنية بفتح همزة (أي، لاتصاله الكلام بما قبله للكسائي، وبكسر همزة (إنّ) لأنها
مستأنفة للباقيين.

(1) الأزهرى، معاني القراءات، ص 97.

المبحث الأول: القراءات اللغوية في الأسماء:

قرأ الإمام الكسائي: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ).

قال تعالى: (قَالَ يَا نُوحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ فَلَا تَسْأَلْنِ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنِّي أَعِظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ)، (هود: 46).

قرأ الكسائي: (إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ) ⁽¹⁾ بنصب اللام والراء وقرأ الباقر

رفعاً. جاء الضبط في المصحف المطبوع بروايته وأورد ابن مجاهد في

(السبعة) ⁽²⁾، وأشار ابن خالويه في (الحجة) ⁽³⁾، والرازي في (التفسير) ⁽⁴⁾،

والأخفش في (المعاني) ⁽⁵⁾، والحلي في (الدر المصون) ⁽⁶⁾، والشوكاني في (فتح

القدير) ⁽⁷⁾، والألوسي في (روح المعاني) ⁽⁸⁾.

وقرأ الكسائي بكسر الميم، وفتح اللام، فعلاً ماضياً، ونصب (غير) مفعولاً

به، أو نعتاً لمصدر محذوف، أي: عمل عملاً غير صالح ⁽⁹⁾.

موقف النحاة:

واختار هذه القراءة أبو عبيدة وضعفها الطبري ⁽¹⁰⁾.

والهاء في هذه القراءة عائدة على ابن نوح، لأنه جرى ذكره من قبل فكُنِيَ

عنه.

قال الأخفش: (وبه نقراً).

(1) الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص 66.

(2) ابن مجاهد، ص 334.

(3) ابن خالويه، ص 187.

(4) الرازي، ج3، ص 18.

(5) الأخفش، ج2، ص 353.

(6) السمين الحلبي، ج4، ص 104.

(7) الشوكاني، ج2، ص 502.

(8) الألوسي، ج1، ص 69.

(9) الخطيب، معجم القراءات، ص 68.

(10) الطبري، تفسيره، ج12، ص 153.

وقالت أم سلمة : (قلت يا رسول الله : كيف أقرأها ؟ قال : (إنه عمل غير صالح)⁽¹⁾ بزيادة (عملاً على قراءة الكسائي ومن معه.

وأجاز بعضهم⁽²⁾ النصب على الاستثناء والحال من النكرة في غير القرآن الكريم، وأجاز الفراء النصب، وهذا خطأ بيّن.

وقال الفراء: يمكن (غير) نعتاً للإله، وقد يرفع : يجعله تابعاً للتأويل في إله، على نزع الخافض من إله، وقال قد قرئ بالوجهين، ونصب (غير) إذا كانت بمعنى (إلا) أم لم يتم وهذه لغة بعض بني أسد وقضاة فكانوا يقولون ما جاءني غيرك، وما أتاني أحد غيرك⁽³⁾.

والنصب على الاستثناء غفل عنه الزجاج، ومن جهة أخرى نصب (غير) على ضوء كلام العرب لانه شافه العرب، وهو ما سمعه من بعضهم إذا كانت (غير) بمعنى (إلا) وكلام العرب حجة، وحجة الفراء أقوى لذلك لا ينبغي أن يُخطأ في مثل ذلك، من قبل الزجاج وتلميذه أبو جعفر النحاس، ورجح الطبري هذه القراءة⁽⁴⁾.

أما مؤلف إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج، فقد أخذ بآراء الكوفيين ولكن النسبة أقل من النحاة البصريين.

ووجه القراءة بكسر الميم⁽⁵⁾، ونصب (غير) أنه جعل (غيراً) صفة لمصدر محذوف، والتقدير : (إن إينك عمل عملاً صالحاً) وأضمر مضافاً محذوف، وأخفى أبو جعفر التتوين في الغيب⁽⁶⁾.

قال أبو علي : (عمل)، فنون عملاً، فحذف المضاف⁽⁷⁾.

ومثل هذا التركيب في ذكر (غير) وحذف موصوفها قوله تعالى : (وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ)، (النساء : 115).

(1) الطبري، ج12، ص1153، ابن عطية المحرر، ج7، 311، انظر: الألوسي، ج12، ص69.

(2) معاني القرآن وإعرابه، ج2، ص348.

(3) معاني القرآن للنحاس، ج2، ص134 - 135.

(4) الخطيب، معجم القراءات، ج4، ص67.

(5) انظر : القيسي، الكشف، ج1، ص530 - 531.

(6) النشر، ج2، ص27، انظر : الاتحاف، ص321.

(7) الفارسي، الحجة، مج3، ص241.

(عَمَلٌ) في هذه القراءة خبر (إِنَّ) و (غَيْرُ) نعت له وويصبح أن يكون الوصف لشخص ابن نوح بأنه عَمَلٌ غير صالح مبالغة في ذمه⁽¹⁾. فالضمير في (إِنَّه) ⁽²⁾ يعود على شيء لم يتقدم ذكره وهو سؤالك. ومن أمثلة هذا التعبير في القرآن، قوله تعالى: (حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ)، (ص : 32). عائد على الشمس ولم يتقدم ذكره⁽³⁾.

الترجيح:

أرى أن القراءة لغة قوية احتج لها كثير من النحاة والمفسرين ومنهم : الزجاج، والطبري، وابن خالويه. إذن القراءة موافقة لقياس العربية، وهي قراءة سبعة محكمة، والكسائي من القراء السبعة ما هو معلوم، به بدأ (ابن مجاهد) حيث كانت قراءته أوثق القراءات في نظره لأنه قرأ على سبعين من التابعين⁽⁴⁾

(1) الببلي، المكشاف، ص 3، 238.

(2) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 341.

(3) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، ج9، ص 46.

(4) أبي الحسن بن غليون، التذكرة، ج2، ص 324.

قرأ الكسائي: (ربما):

قال تعالى: (ربما) يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ ، (الحجر : 2) .
توثيق القراءة :

قرأ الكسائي ⁽¹⁾: (ربما يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا) بالتشديد والباقون بالتخفيف.
قال الكسائي: (هما لغتان والأصل التشديد، لأنك لو صغرت (رب) لقلت
:(رُبَيْب) . فإن قال قائل فما وضع (ما) في (ربما) قيل: فيه وجهان: أحدهما أن
تكون (ما) نائبة عن اسم منكور في موضع جر بمعنى (شيء) وذلك كقول
الشاعر:

ربما تكره النفوس من الأمر * له فرحة لحلّ العقال ⁽²⁾.

و (ما) في هذا البيت اسم، لما تقدم من عدد الذكر إليه من الصفة، المعنى:
رب شيء تكرهه النفوس.

قال البصري: تقديره (ربّ ودّ يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا)، والوجه الآخر أن تدخل
كافة نحو هذه الآية ذلك أن (إن) و (رُبّ) لا يليها إلا الأسماء، فإذا ولتها الأفعال
وصلوها بـ (ما) كقوله: (إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ
غَفُورٌ)، (فاطر : 28) .

جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي. قرأ الكسائي
(ربما) مشدداً كما وثقفها ونسبها ابن أبي مريم في (الكتاب الموضح) ⁽³⁾.
والأزهري في (القراءات وعلل النحويين) ⁽⁴⁾، وابن خالويه في (إعراب القراءات
السبع) ⁽⁵⁾، وابن خالويه في (الحجة في القراءات السبع)، ⁽⁶⁾ والباقولي في (كشف
المشكلات) ⁽⁷⁾، وأبي علي الفارسي في (الحجة للقراء السبعة) ⁽⁸⁾.
وقرأ الكسائي بتشديد الباء وفتحها، وهي لغة قيس وتميم وربيعه وأسد.

(1) أبي زرعة، الحجة، ص 380.

(2) قائله: أمية بن أبي الصلت، ديوانه، ص 50، انظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ص 391.

(3) ابن أبي مريم، القراءات وعلل النحويين، ج 1، ص 339.

(4) الأزهري، القراءات وعلل النحويين، ج 1، ص 293.

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج 1، ص 339.

(6) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 179.

(7) الباقلولي، كشف المشكلات، ج 2، ص 11.

(8) أبي علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة، ج 5، ص 36.

قال ابن عطية ⁽¹⁾ : (وربما) للتقليل، وقد تجيء شاذة للتكثير، وقال قوم (إن هذه من تلك).

قال ابن مجاهد ⁽²⁾ : (قُرئت على الوجهين جميعاً : خفيفاً وثقيلاً).

وقال أبو حيان ⁽³⁾ : (قرئت بالوجهين).

قال ابن خالويه ⁽⁴⁾ : (فالحجة لمن خفف أن الأصل عنده في التشديد باءان، أدغمت إحداها في الأخرى، فأسقط واحدة تخفيفاً، والحجة لمن شدد أنه أتى بلفظها على الأصل، وهو الاختيار).

وقرأ البعض (رُبما) بضم الراء والباء مع التخفيف.

وجاء في مختصر ابن خالويه ⁽⁵⁾ : رُبما بفتح الراء والباء مع التخفيف.

وقال اللحياني : (ولم يقرأ أحدُ (رُبما) ومن قرأها بالفتح الزجاج).

وجاء في مختصر ابن خالويه : (رُبما) ⁽⁶⁾ بزيادة التاء، وهي تاء التأنيث وهي لغة ذكرها الكسائي.

وجاء في مغني اللبيب ⁽⁷⁾ : (في (رُبَّ) ست عشرة لغة).

يقول ابن أبي مريم : (رَبَّ) بالتضعيف حرف مضاعف مثل إنَّ وأنَّ

ولكنَّ، والحروف المضاعفة قد يخفف كثير منها استتقلاً ولإدغام فيها..

(1) ابن عطية، المحرر، ص

(2) ابن مجاهد، السبعة، ص 366.

(3) أبي حيان، البحر، ج 5، ص 444.

(4) ابن خالويه، الحجة، ص 204.

(5) ابن خالويه، مختصره، ص 70.

(6) المرجع نفسه.

(7) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 380.

وقد كثر مجيء (رُبّ) مخففاً في كلامهم، والدليل على التشديد هو الأصل (أنك لو حقّرت رُبّ مخففة لقلت (ربيب) أنها من التضعيف وبدلك على ذلك رُبّ الثقيلة⁽¹⁾، والدليل الآخر أنّ العرب تخفف المثل ولا تثقل المخفف والتخفيف لغة الحجاز، والتثقل لغة تميم، وقيس وبكر⁽²⁾.
والتشديد اختيار ابن خالويه، وصاحب الحجة في القراءات السبع، والخطيب التبريزي؛ لأنه الأصل⁽³⁾.

وفي موضع (ما) من (ربما) عدة آراء:
أحدهما : اسم منكور في موضع جر، تقديره رُبّ شيء يود.
والثاني : أن تكون صلة (كافة).
والثالث: أن (ما) مع (يؤد) مصدر، والتقدير رُبّ وداد الذين كفروا.
هذا الوجه ذكره أبو علي النحويّ، وابن أبي مريم، وذكره ابن خالويه، وصاحب الحجة في القراءات السبع⁽⁴⁾ في الأوجه الثلاث الأولى، وذكر الأخفش⁽⁵⁾ وأبو علي النحويّ، وأبو زرعة⁽⁶⁾ الوجهين الأول والثاني، ومن حيث ذكر الزجاج⁽⁷⁾، والنحاس، وابن أبي مريم⁽⁸⁾، وأبو البركات الأنباري⁽⁹⁾.
قال أبو البركات الأنباري: أنّ ربما للتقليل وقد يخرج ويُراد به الكثرة على خلاف الأصل كما يخرج الاستفهام إلى التقرير وغيره⁽¹⁰⁾.
وجاء ابن هشام ليقرر أنها ليس للتقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا للتكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة. بل تردُّ للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً⁽¹¹⁾.

(1) سيبويه، الكتاب، ج3، ص 452.

(2) النحاس، إعرابه، ص 469.

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج1، ص 339.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 180.

(5) الأخفش، معاني القرآن، ج2، ص 411.

(6) أبي زرعة، حجة القراءات، ج3، ص 381.

(7) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج3، ص 142.

(8) ابن أبي مريم، الكتاب الموضح، ج2، ص 717.

(9) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ج2، ص 63.

(10) المرجع نفسه.

(11) ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 180.

وزعم أبو الحسن على (بن فضال) المجاشعي في كتابه : الهوامل والعوامل⁽¹⁾ (أنها ثنائية الوضع) ساكنة الثاني كَهْلٌ وِبَلٌ، وقد و (أن فتح الراء مطلقاً)⁽²⁾ أي في الجميع مُشَدِّداً ومخففاً ودونها شاذ⁽³⁾. وزعم (الكوفية وابن الطراوة : أنها اسم) مبني، أنها للتقليل.

وفي مفادها أقوال : أحدهما: للتقليل وسيبويه وعيسى بن عمر، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، وأبي الحسين الأخفش، والمازني، وابن السراج، وابن جني والسيرافي، وجملة الكوفيين : والفراء، ولا مخالف لهم إلا صاحب العين.

وقال ابن السراج: يأتي مستقبلاً أيضاً قاله ابن مالك⁽⁴⁾.
(وتفيدان) مع (ما تقليلاً) كرُبُّما ذكره ابن مالك في التسهيل في الباء.
(و) تزداد (ما) بعد رُبِّ، فالغالب الكف وإيلاؤها) حينئذ (الماضي)، لأن التكثر، والتقليل إنما يكون فيما حرف حدّه، والمستقبل مجهول قال⁽⁵⁾:

رُبُّما أُوقِيَتْ في عَلمٍ
تَرْفَعَنْ تَوْبِي شَمَلَاتُ

وقد يليها المضارع نحو : (رُبُّما يود)، الحجر آية 2.

(1) البغدادي، هدية العارفين، ج 1، ص 693، (العوامل والهوامل)، وقال ياقوت : (هو كتاب في الحروف خاصة).

(2) انظر : معجم الأدباء، ج14، ص 91. إنباه الرواة، ج2، ص 300.

(3) انظر: إنباه الرواة، ج2، ص 300.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ج2، ص 354.

(5) البيت من المريد، وهو لجزيمة الأبرش في الأزهية (ص 94، 265)، أنظر: شرح التصريح، ج 2، ص 22، ابن هشام، أوضح المسالك، ج 3، ص 70. ابن مالك، شرح شواهد الإيضاح، ص 219، المبرد، المقتضب، ج3، ص 15.

وقد يليها الجملة الاسمية نحو

رُبَّمَا الجامل المؤبِّل فيهم⁽¹⁾.

وقد لا يكف نحو :

رُبَّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ⁽²⁾.

(وقيل يتعين) بعدها (الفعلية إذ كَفَّتْ ، قاله الفارسي ، وأول البيت على أن
(ما) نكرة موصوفةً بجملة حُذِفَ مبتدؤها ، أي رُبَّ شَيْءٍ هو الجامل .

وقد لا يحذف الفعل بعدها كقوله :

فلذلك إن يَلْقَ المنية يَلْقَها

حميداً ، وإن يستغن يوماً فرَبِّمَا⁽³⁾.

(و) (تلحق التاء) بها (ولا تكُفُّ) كقوله :

ما وى يا رُبَّتَمَا غارة⁽⁴⁾.

قال ابو منصور⁽⁵⁾ : رُبَمَا ، رُبَمَا ، مخففاً ومثقلاً ولغة أخرى لا يجوز القراءة
بها (رُبَّتَمَا) .

(1) السيوطي، الهمع، ج2، ص 388.

(2) البيت من الخفيف، وهو لأبي داؤود الإباضي في ديوانه، ص 316.

(3) البيت من الطويل، وهو لعروة بن الورد في ديوانه، ص 15. وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي، ص 424.

(4) صدر بيت من السريع، وعجزه:

شعواء كاللذعة بالميسم.

وهو لضمرة بن ضمرة في الأذهية، ص 330.

(5) الأزهرى، معاني القرآن، ص 253.

قرأ الكسائي: (أنسانيه):

قال تعالى: (قَالَ أَرَأَيْتَ إِذْ أَوَيْنَا إِلَى الصَّخْرَةِ فَإِنِّي نَسِيتُ الْحُوتَ وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ وَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ فِي الْبَحْرِ عَجَبًا)، (الكهف : 63).

قرأ الكسائي وحده ⁽¹⁾ (وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا) ⁽²⁾ بإمالة الألف من (أنسانية) والباقون الفتح وكسر الهاء وحجته في ذلك لأن ما قبلها ياء، فحركتها من جنس ما قبلها.

جاءت القراءة بهذا الرسم في المصحف، وأورد نسبتهما إلى الكسائي أبو حيان في (البحر) ⁽³⁾، والدمياطي في (الاتحاف) ⁽⁴⁾، وأبو زرعة في (حجة القراءات) ⁽⁵⁾، والألوسي في (روح المعاني) ⁽⁶⁾، والقيس في (الكشف عن وجوه القراءات) ⁽⁷⁾، والفارسي في (حجته) ⁽⁸⁾، والألوسي في (روح المعاني) ⁽⁹⁾، والضباع في (شرح الشاطبية) ⁽¹⁰⁾، والفيومي في (التبصرة) ⁽¹¹⁾.

وقرأ البعض: (وما أنسانيه) ⁽¹²⁾ بالكسر.

وقرأ البعض: وما أنسانيه أن أذكره إلا الشيطان ⁽¹³⁾ على التقديم والتأخير وحجة الكسائي في ذلك لأن قبلها ياء، فحركتها من جنس ما قبلها ⁽¹⁴⁾.

وجاء في الجامع لأحكام القرآن ⁽¹⁵⁾: أن مع الفعل بتأويل المصدر، وهو منصوب بدل اشتمال من الضمير في (أنسانيه) وهو بدل الظاهر من المضمرة.

(1) عبد اللطيف الخطيب، ج4، معجم القراءات، ج5، ص 255.

(2) الحلبي، الدر المصون، ج4، ص 471، انظر: الزجاج، إعرابه، ص 392.

(3) أبي حيان، البحر، ج6، ص 146.

(4) الدمياطي، الاتحاف، ص 292.

(5) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 422.

(6) ابن مجاهد، السبعة، ص 394.

(7) القيسي، الكشف، ج2، ص 66.

(8) الفارسي، الحجة، ج2، ص 154.

(9) الألوسي، روح المعاني، ج15، ص 318.

(10) الضباع، شرح الشاطبية، ص 240.

(11) الفيومي، التبصرة، ص 576.

(12) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج5، ص 256.

(13) القرطبي، تفسيره، ج11، ص 14.

(14) الزجاج، معانيه، ج3، ص 300.

(15) القرطبي، تفسيره، ج11، ص 14.

أما الحجازيون ⁽¹⁾ فلغتهم ضم هاء الغائب مطلقاً، وتكسر الهاء بعد كسرة أو باء ما لم تتصل بضمير.

كسر الهاء في المثنى والجمع ككسرها في المفرد، فيجوز في صورتين عند غير الحجازيين فيما عداهما.

قال أبو علي ⁽²⁾: (الإمالة في السين من أنسانيه) سائغة لأنك تقول : أنسيته، وسواء أكان من (نسييت) الذي هو خلاف (ذكرت) أو من (نسييت) الذي هو (تركت)؛ لأن كل واحد منهما يتعدى إلى مفعول واحد، وإذا نقلته إلى الهمزة تعدى إلى مفعولين؛ فالإمالة في السين شائعة من حيث قلت في كل واحد منهما أنسيته، وفي التنزيل: (وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَسُوا اللَّهَ فَأَنْسَاهُمْ أَنْفُسَهُمْ)، (الحشر : 19).
وقرأ أبوبكر عن عاصم (أنسانيه) بكسر الهاء .

الترجيح:

القراءة صحيحة في قياس العربية احتج لها جمع من النحاة، وهي موافقة لقياس العربية، ومحملة لرسم المصحف العثماني، ومتصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(1) السيوطي، همع الهوامع، ص 196.

(2) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع، ج3، ص 450.

قرأ الكسائي: (وَالْمُحْصَنَاتُ):

قال تعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا)، (النساء: 24).

قرأ الكسائي (1): (وَالْمُحْصَنَاتُ) بكسر الصاد، واختلفوا فيما عداه.

جاءت القراءة بهذا الرسم في المصحف وأورد نسبتها إلى الكسائي الدمياطي في (اتحاف فضلاء البشر) (2). والعكبري في (الإملاء) (3)، وأبو حيان في (البحر) (4)، والزمخشري في (الكشاف) (5)، والقيسي في (الكشف) (6)، والطبرسي في (المجمع) (7)، والرازي في (تفسيره) (8)، والفراء في (معانيه) (9)، وابن الجوزي في (النشر) (10).

فقرأ الكسائي (وَالْمُحْصَنَاتُ) بكسر الصاد في جميع القرآن وحجته في فتح الحرف الأول وكسر ما عداه.

وجاء في حرز الأمانى:

وفي محصنات فاكسر الصاد راوياً * وفي المحصنات له غير أولاً (11).

ووجه قراءة الكسائي: بكسر الصاد أنه أضاف الفعل إليهن أما قراءة الباقيين بفتح الصاد أنه أجرى الفعل على ما لم بسم فاعله (12).

وجاء في (الحجة) كل ما في كلام العرب من (أفعل) فاسم الفاعل فيه (مُفَعَّل) بفتح إلا ثلاث أحرف، فإنها جاءت بفتح العين :

(1) أبي زرعة، الحجة، ص 196.

(2) الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر، ص 188.

(3) العكبري، الإملاء، ج 1، ص 102.

(4) أبي حيان، البحر، ج 3، ص 214.

(5) الزمخشري، الكشاف، ج 1، ص 261.

(6) القيسي، الكشف، ج 1، ص 384.

(7) الطبرسي، المجمع، ج 2، ص 30.

(8) الرازي، تفسيره، ج 3، ص 174.

(9) الفراء، معانيه، ج 1، ص 260.

(10) ابن الجوزي، النشر، ج 2، ص 249.

(11) الشاطبي، حرز الأمانى، ص 48.

(12) ابن خالويه، الحجة، ص 61.

أَحْصَنَ فهو (مُحْصَنٌ)⁽¹⁾، وأَفْلَجَ فهو مُفْلَجٌ، إذا افْتَقَرَ، وأَسْهَبَ فهو مُسْهَبٌ، إذا أَكْثَرَ الكلامَ⁽²⁾.

الترجيح:

القراءة صحيحة في قياس العربية فقد وردت في اقوال النحاة انها مصدر، وكل ما في كلام العرب من (أفعل) قاسم الفاعل فيه (مفعول) وكذلك استشهدوا لها بأي القرآن الكريم ومن هؤلاء الزمخشري والقرطبي وغيرهم من علماء النحو والتفسير.

عليه أقول : إن القراءة صحيحة ومحتملة الرسم العثماني، فضلاً عن موافقتها لقياس العربية، فلا سبيل للمفاضلة.

(1) ابن خالويه، الحجة، ص 61.

(2) الأزهرى، معاني القراءات، ص 128.

قرأ الكسائي: (وَالْعَيْنُ بِالْعَيْنِ) بالرفع وقرأ الباقر بالنصب.
قال تعالى: (وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ
بِالْأَنْفِ وَالْأُذْنَ بِالْأُذْنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ) ، (المائدة : 45).
توثيق القراءة : قرأ الكسائي كلها بالرفع. والباقر بالنصب⁽¹⁾.
التوضيح : جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع. ما أورد نسبتها بالرفع إلى
الكسائي وأبي زرعة في (حجة القراءات)⁽³⁾ والدمهري في (القراءات
السبعة)⁽³⁾، والعكبري في (التبيان)⁽⁴⁾، وابن مجاهد في (السبعة)⁽⁵⁾.
وقرأ الكسائي كلها بالرفع (العين بالعين) وحجته في ذلك صحة الخبر عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ (... والعين بالعين..) كلها برفع العين وما
بعدها والواو عطفًا جملاً اسمية على (أن واسمها) بإعتبار المعنى والمحل
المرفوع⁽⁶⁾.

قرأ الكسائي: برفع العين وما عطف عليه من (الأنف، والأذن، والسن)
على الاستئناف والباقر بالنصب عطفًا على اسم (أن) ورفع (الجروح) على
الاستئناف⁽⁷⁾.

موقف النحاة :

قال الزجاج: (رفعه على وجهين: على العطف على موضع (النفس
بالنفس) والعامل فيها المعنى (وكتبنا عليهم النفس) أي قلنا لهم النفس. ويجوز أن
يكون العين بالعين) على الاستئناف⁽⁸⁾.
وقال الفراء⁽⁹⁾ أن الرفع أجود الوجهين، وذلك لمجيء الاسم الثاني بعد تمام
خبر الأول، وذلك مثل: (إن عبد الله قائم وزيد قاعد)، وقد أجمعوا على الرفع في

(1) ابن زنجلة، حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، 1393هـ - 1973م. ص 227.

(2) أبي زرعة، حجة القراءات، سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، 5، 1422هـ - 2001م.

(3) الدمهري، الفتح الرباني في القراءات السبعة، ص .

(4) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ت، محمد علي البجاوي، دار إحياء اللغة العربية، ج1، ص 432.

(5) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، ت، د. شوقي ضيف، 3، دار المعارف، ص 344.

(6) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، مج3، دار الطباعة والنشر والتوزيع، ص 380.

(7) الدمهري، ص .

(8) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، 179/2.

(9) الفراء، معاني القرآن، 310/1، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1980م.

قوله (.. إِنَّ الْأَرْضَ لِلَّهِ يُورِثُهَا مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ)⁽¹⁾ ، فكان إلحاق ما اختلفوا فيه إلى ما أجمعوا عليه أولى⁽²⁾.

وحجة من رفع الجروح ذكرها الزبيدي⁽³⁾ عن أبي عمرو فقال: (رفع على الابتداء) يعني: (والجروح من بعد ذلك قصاص).

وحجة أخرى هي إنما اختاروا الانقطاع عن الكلام الأول والاستئناف بـ (الجروح) لأن خبر الجروح سيتبين في الإعراب، وخبر الاسم الأول مثل خبر الاسم الثاني والثالث والرابع والخامس، فأشبه الكلام بعضه ببعضاً، ثم استأنفوا الجروح فقالوا: والجروح قصاص لأنه لم يكن خبر (الجروح) يشبه أخبار ما تقدمه فعدل إلى الاستئناف.

وحجة الكسائي في ذلك ذكرها العكبري⁽⁴⁾ فقال: بالرفع وفيه ثلاث أوجه: أحدهما: هو مبتدأ والمجرور خبره، وقد عطف جملاً على جملة.

الثاني: أن المرفوع منها معطوف على الضمير في قوله: (وبالنفس)، والمجرورات على هذا أحوال مبينة للمعنى، لأن المرفوع على هذا فاعل للجار، وجاز للعطف من غير توكيده كقوله تعالى: (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)⁽⁵⁾.

الثالث: أنها معطوفة على المعنى، لأن معنى كتبنا عليه: قلنا لهم (النفس بالنفس)، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على أنّ وما عملت فيه، ولا يجوز أن يكون معطوفاً على أنّ وما عملته فيه، لأنها وما عملت فيه في موضع نصب⁽⁶⁾.

وحجة من رفع أنه عطف على موضع (النفس)، لأن (إن) دخلت على الابتداء، فلمّا تمت بخبرها وهو (بالنفس)، عطف (والعين) على موضع الجملة. وموضعها الابتداء والخبر، فهو عطف جملة على جملة، وعطف ما بعد العين عليها.

(1) سورة الأعراف، الآية 128 / 7.

(2) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 227.

(3) الزركلي، الأعلام 202/1، ابن الأنباري، النزهة، ص 69، السيوطي، البغية، ص 130.

(4) العكبري، التبيان، ج1، ص 439.

(5) سورة الأنعام، الآية: 148.

(6) الكشف، 1 - 409، البيان 1-292، مشكل إعراب القرآن، 1-23 وفي معاني القرآن، 1-310.

ويجوز أن يكون عطف على معنى الكلام، لأن معنى الكلام : وكتبنا عليهم
فيها، قلنا لهم : النفس بالنفس، فعطف على المعنى على الابتداء والخبر، ويجوز
أن يكون عطف (والعين) على المضمرة المرفوعة، الذي في (النفس) وحسن ذلك،
وإن لم يؤكد كما قال تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)، (الأنعام : 148). ولا
تكون (لا) عوضاً من التأكيد، لأن بعد حرف العطف، ولو كانت قبل الحرف
لحسن أن تكون عوضاً.

-وقد روى أنس بن مالك أن النبي عليه السلام قرأ بالرفع في (العين) وما
بعد ذلك إلى (قصاص).

-حجة من نصب أن عطفه على لفظ (النفس) وأعمل أن (أن) في النفس،
وفيما عطف على (النفس) وهو خبر (أن) إذا نصب (الجروح) فإن رفعت
(الجروح)، فعلى الابتداء و (قصاص) خبره، وخبر (أن) في المجرور في
قوله : (بالنفس وبالعين وبالأنف وبالأذن) كل مخفوض خبر لما قبله
-وحجة من رفع (الجروح) أنه عطف على ما قبله، وإن كان يقرأ برفع ما
قبله، وإن كان يقرأ بنصب ما قبله، فإنما رفعه على الابتداء، والقطع مما
قبله، و (قصاص) خبر لما قبله.

وقد أجمعوا على الرفع. فكذا الجروح وقيل إنما رفع لأنه عطفه على
موضع (النفس) وقيل عطفه على المضمرة المرفوعة، الذي في (بالنفس) والاختيار
بالرفع، للعلل التي ذكرنا، ولمخالفة إعراب ما بعده إعراب خبر ما قبله، فالرفع
في (الجروح) قوى من جهة الإعراب، والنصب قوى من جهة المعنى⁽¹⁾،
واتصال⁽²⁾ بعض الكلام ببعض، فهو أيضاً قوى مختار⁽³⁾.
وحجة الكسائي قول الأخفش الأوسط: إذا عطف على بعد (أن) نصب والرفع
على الابتداء، كما تقول إن زيدا منطلقاً وعمرو ذاهباً، إن شئت قلت وعمراً ذاهباً،
نصب ورفع .

(1) مكي، الكشف عن وجوه القراءات، ج1، ص 409 - 410.

(2) خالد عبود، التوجيه النحوي، ص 311.

(3) الأزهرى، القراءات وعلل النحويين، ج2، ص 623، وهناك آيات أخرى ورد فيها العطف على اسم إن.
ينظر إعراب القراءات السبع، ج2، ص 513.

أما قراءة الكسائي فوجهها أبو علي الفارسي بثلاث أوجه، أحدها : أن تكون الواو عاطفة جملة اسمية على جملة فعلية فتعطف الجمل كما تعطف المفردات، يعني أن قوله : (والعين) بالعين خبره كذا بعدها والجملة الأسمية عطف على الفعلية من قوله (وكتبتنا) قالوا وليست مشتركة للجملة مع ما قبلها لا في اللفظ ولا في المعنى. غير الزمخشري على هذا الوجه بالاستئناف، قال : (وللاستئناف وتقديره أن النفس مأخوذة بالنفس، سبقه إليه الفارسي، إلا أنه قدّر ذلك في جميع المجزورات، والذي قدّره الزمخشري مناسب جداً، فإنه قدّر متعلّق كلّ مجرور بما يناسبه إلا أنه كأنه حضّ منه حيث قدر الخبر الذي تعلّق به المجرور كوناً مقيداً. والقاعدة⁽¹⁾ في ذلك إنما يقدّر كوناً مطلقاً. قال الحوفي : (وبالنفس) يتعلّق بفعل محذوف تقديره يجب، وكذا العين بالعين وما بعدها، فقدّر الكون المطلق، (وينبغي أن يحمل قول الزمخشري على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، ثم قال : (فقد - يعني الزمخشري - ما يقرب من الكون المطلق.

الوجه الثاني : من توجيه الفارسي: أن تكون الواو عاطفة جملة اسمية على الجملة.

قال الشاطبي:

619 والعَيْنَ فَأَوْقَعَ وَعَطَفَهَا رَضِيَ وَالْجُرُوحُ أَرْفَعَ رَضِيَ تَفَرَّمَا

قال ابن الجزري :

1 1 - ورفع الجروح أعلم.

والرفع في الخمسة على الاسناد، والواو والعطف جملة اسمية على أذي فإن وما خبرها في محل رفع باعتبار المعنى، قال الأنباري : (من رفعها وقف على ما قبلها ومن نصبها لم يقف على ما قبلها)⁽²⁾.
وقفت الدراسة إلى ما ذهب إليه الفراء وخاصة رفع (الجروح) ورفعها على الاستئناف لمجيء الجروح بعد تمام الخبر. فمن قرأ (العين) أراد أن العين بالعين، فأضمر (أن) وهذا الأخفش⁽³⁾ وسيبويه نسق على قوله (إن النفس بالنفس).
توجيه القراءة :

أ. وجه قراءة الرفع في الكلمات الأربع من الآية الكريمة على الاستئناف والواو لعطف الجملة.

ب. وجه قراءة النصب أنها اسم لأن.

وذكر المنتحب⁽⁴⁾ أن (أن) لا تدخل على الفعل إلا بعد أحد الحروف الأربعة التي هي: لا، سوف، قد، والسين⁽⁵⁾.

وترى الدراسة : أن القراءتين في الفصل السابق مشهورتان، وهو ما ذكره ابن مجاهد⁽⁶⁾.

(1) الدر المصون، ج2، ص .

(2) معجم القراءات، مج2، ص 380.

(3) ابن الأنباري، النزهة، ص 30.

(4) ابن الأنباري، النزهة، ص 54.

(5) الفراء، ج2، ص 66.

(6) كتاب السبعة، ص 247.

وقال ابن عطية⁽¹⁾: (ويحتمل أن تكون الواو عاطفة على المعنى، وذكر ما تقدم).

وقال ابن البقاء⁽²⁾: لا يجوز أن يكون معطوفاً على (أنّ) وما عملت فيه في موضع النصب.

واختار أبو عبيدة قراءة رفع الجميع وهي رواية الكسائي، قرأ أبي برفع (أن الجروح) برفعها وعلى هذه القراءة سميت أن تكون المخففة، ولا يجوز أن تكون المفسرة⁽³⁾.

الترجيح:

أرى أن القراءة صحيحة في قياس العربية وقد ذكر ذلك كل من سيبويه، والأخفش، وأوردنا رأياً للزجاج.

(1) المحرر، 1/3/5.

(2) الاملاء، 216/1، ط1، ص: 271.

(3) الدر المصون، ج4،

قرأ الكسائي: (النساء كرهاً):

قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْنَهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا) (1).
قرأ الكسائي:

بالضم وقرأ الباقون بالنصب واختلف الناس في الضم فمن قرأ (كرهاً) بالضم أي بمشقة (2).

قال العكبري: كرهاً مصدر في موضع الحال من المفعول وفيه (3) الضم وقد ذكر في آل عمران، وقرأ الكسائي بضم الكاف فيهن كلهن (4). وقيل هما لغتان: معنى الضعف والضعف (5). ووافقهما على ذلك الأخفش وابن ذكوان وعاصم (6).
قرأ (كرهاً) بضم الكاف في هذه الآية وفي براءة والاحقاف .
قال الشاطبي:

وضمَّها كرهه وعند براءة (7).

واختلف في الفرق بين الفتح والضم، فقيل هما لغتان، وبه قال الفراء وآخرون.

وفي اللسان (8): (يدل على صحة قول الفراء قوله سبحانه وتعالى: (أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا وَإِلَيْهِ يُرْجَعُونَ)، (آل عمران : 83) .
ولم يقرأ أحد بضم الكاف.

(1) سورة النساء، الآية : 19.

(2) ابن زنجلة، ص 188.

(3) الكشف، 1-382.

(4) العكبري، التبيان، ج1، ص 340.

(5) معجم القرآن، مج2، ص 40-41.

(6) انظر : الحجة في القراءات السبع، 97، والتيسير، 95، وزاد المسير، 40/2. وتفسير النسفي 215/1،

وتفسير غريب القرآن، 125، وكتاب سيويه، 268/2، وادب الكاتب، 424.

(7) حرز الأمانى، 48، سراج القارئ، 190.

(8) لسان العرب، 1، 80، مادة (كره).

وقال سبحانه وتعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ)، (البقرة : 216). ولم يقرأ أحد بفتح الكاف، فيصير الكُرْهُ بالفتح فعل المضطرُّ والكُرْهُ بالضم فعل المختار)

ولكن ابن خالويه ⁽¹⁾ قال بخلاف ذلك، حيث قال: (وقيل: الفتح لما كرهته، والضم لما استكرهته عليه وشق عليك).

وقد تقدم الكلام في الكُرْهُ والكِرْهُ وهل هما بمعنى واحد أم لا ⁽²⁾.
وقرأ الجمهور (كُرْهُ) بضم الكاف، وقيل المضموم اسمُ مفعول وما كِرْهُه هو: فلا يحتاج إلى شيء من ذلك.

وترى الدارسة: أن (كُرْهُ) بضم الكاف وأفضل من فتح الكاف لأنه ورد في القرآن الكريم (كُرْهُ) في سورة البقرة ولم يقرأ أحد بفتح الكاف، فيصير الكُرْهُ بالفتح فعل المضطرُّ، والكِرْهُ بالضم فعل المختار.
وإن كانت مضمومة جاز الضم والكسر ⁽³⁾،

الترجيح:

بما أن في الأمر لغتين احتج لها علماء اللغة لا سبيل لإنكار أو تضعيف فالقراءة جاءت في لغة مستعملة عند العرب وهي معتمدة فما دامت هي لغة لا يجوز أن تعدل عنها إنها ليس لها وجه أو ضعيفة، والقرآن فيه كثير من لغات العرب ⁽⁴⁾.

(1) الحجة، ص 114.

(2) انظر الدر المصون، 2/286.

(3) البحر المحيط، 2/143، الشواذ، 13.

(4) السيوطي، همع الهوامع، ت، أحمد شمس الدين، ج1، دار الكتب العلمية (بيروت - لبنان) ص 156.

قرأ الكسائي: (مَسْكَنَهُمْ):

قال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ)، (سبأ: 15).

قرأ الكسائي وحده (مَسْكَنَهُمْ)⁽¹⁾ بغير ألف مكسورة الكاف، وقرأ الباقر (مَسْكَنَهُمْ) مفتوحة الكاف.

جاءت القراءة بهذا الرسم في المصحف، وأورد نسبتها إلى الكسائي ابن خالويه في (الحجة)⁽²⁾، والزجاج في (معانيه)⁽³⁾، وابن مجاهد في (السبعة)⁽⁴⁾ والنحاس في (إعرابه)⁽⁵⁾، وابن الجزري في (النشر)⁽⁶⁾، والزمخشري في (الكشاف)⁽⁷⁾، والألوسي في (روح المعاني)⁽⁸⁾، وابن عليون القيس في (التذكرة في القراءات الثمان)⁽⁹⁾، وابن الجزري في (زاد المسير)⁽¹⁰⁾، ومكي القيسي في (الكشف عن وجوه القراءات)⁽¹¹⁾، والفراء في (معانيه)⁽¹²⁾، والطبرسي في (مجمع البيان)⁽¹³⁾، والعكبري في (التبيان)⁽¹⁴⁾، وأبي حيان في (المبسوط)⁽¹⁵⁾ وأبو حيان في (البحر المحيط)⁽¹⁶⁾، وأبي زرعة في (حجة القراءات)⁽¹⁷⁾.

(1) أبي زرعة، الحجة، ص 292.

(2) ابن خالويه، الحجة، ص 293.

(3) الزجاج في معانيه، ج 4، ص 247.

(4) ابن مجاهد، السبعة، ص 528.

(5) النحاس في إعرابه، ج 2، ص 663.

(6) ابن الجزري، النشر، ج 2، ص 350.

(7) الزمخشري، الكشاف، ج 2، ص 558.

(8) الألوسي، روح المعاني، ج 22، ص 125.

(9) ابن عليون، التذكرة في القراءات الثمان، ج 2، ص 506.

(10) ابن الجزري، زاد المسير، ج 6، ص 443.

(11) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات، ج 2، ص 204.

(12) الفراء، معانيه، ج 2، ص 257.

(13) الطبرسي، التبيان، ج 2، ص 1-66.

(14) العكبري، التبيان، ج 2، ص

(15) ، المبسوط، ص 361.

(16) أبي حيان، البحر، ج 7، ص 269.

(17) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 585.

جاء في التبيان في تفسير القرآن ⁽¹⁾: مساكنهم برفع النون.
 وقرأ البعض: (مَسْكَنَهُمْ) بفتح الكاف بلا ألف على الأفراد، وهو مصدر
 ميمي؛ لأن (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح العين في الماضي، وضمها في المضارع قياس
 مصدره الميمي أن يأتي بفتح العين نحو (المقعد، والمدخل، والمخرج) والمصدر
 يدل على القليل والكثير من جنسه فاستغنى به عن الجمع مع خفة المفرد ⁽²⁾.

وقراءة الكسائي (مسكنهم) بالتوحيد وكسر الكاف على أنه اسم للمكان
 كالمسجد ⁽³⁾.

وقيل: هو أيضاً مصدر ميمي خرج عن القياس نحو: (المطلع) وهو لغة
 أهل اليمن — وقرأ البعض بفتح السين، وألف بعد وكسر الكاف؛ على الجمع لأنه
 كما كان لكل واحد منهم مسكن وجب الجمع ليوافق اللفظ المعني ⁽⁴⁾.
 وقرأ البعض: (مساكنكن) ⁽⁵⁾.

قال أبو علي والفتح حسن أيضاً لكن هذا كما قالوا مسجد وإن كان
 سيئويه ⁽⁶⁾ يرى هذا اسم البيت وليس موضع السجود. قال هي لغة الناس اليوم.
 والفتح هي لغة الحجاز وهي اليوم قليلة.

قرأ البعض ⁽⁷⁾: (مَسْكَنَهُمْ) مفرداً بفتح الكاف، لعدم اللبس، وهي لغة
 الحجاز.

قال الأخفش ⁽⁸⁾: (وهي قليلة اليوم) في يومه ذاك.

(1) الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، مج9، ص 81.
 (2) محمد سالم محيسن، الفتح الرباني في علاقة القراءات بالرسم العثماني، إدارة الثقافة والنشر (1415 هـ -
 1994م)، ص 229.
 (3) المرجع نفسه.
 (4) محمد سالم محيسن، الفتح الرباني، ج2، ص 479، انظر: محمد سالم محيسن، الهادي في القراءات العشر،
 ج3، ص 117.
 (5) انظر: أبا حيان، البحر، ج7، ص 61، القرطبي، تفسيره، ج13، ص 10.
 (6) ابن عطية، المحرر الوجيز، ج4، ص 413.
 (7) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج3، ص 352.
 (8) الحلبي، الدر المصون، ج9، ص 169.

قرأ الكسائي بالكسر ووافقه الفراء في ذلك مفرداً مكسور الكاف، وهي لغة فصحاء اليمن وإن كانت غير مقيسة، فهو اسم للمكان كالمسجد، أو مصدر خرج عن الأصل كالمطلع⁽¹⁾.

قال الأخفش: (كسر الكاف لغة فاشية، وهي لغة الناس اليوم) أي في زمن الأخفش.

قال أبو علي: من قال (مساكنهم)⁽²⁾ أتى باللفظ وفقاً للمعنى؛ لكل ساكن مسكناً فجمع والمساكن جمع مسكن؛ الذي هو اسم للموضع من سكن يسكن. من قال (مسنهم)⁽³⁾ فيشبه أن يكون جعل المسكن مصدراً، وحذف المضاف والتقدير في مواضع سكانهم، فلما جعل المسكن كالسكنى والسكون أفرد كما تفرد المصادر⁽⁴⁾.

قال الفراء⁽⁵⁾: وهي لغة يمانية فصيحة، ورجح بعضهم أن يراد به المصدر. ولكن سيبويه بأباه إلا ضرورة قوله⁽⁶⁾:

.....

قد عضّ أعناقهم جُلْدُ الجواميس

لا نرى اختلاف في (مساكنهم) في المعنى الذي نزل عليه الآية.

الترجيح:

أرى أن القراءة صحيحة، وهي لغة من لغات العرب، كما ذكر ذلك في (المحرر الوجيز)⁽⁷⁾، قال هي لغة الناس اليوم و (مسكن) أنه اسم لمكان كما أسلفنا؛ إذن القراءة سائغة في العربية موافقة لها، ومتواترة، ومحتملة لرسم المصحف العثماني.

قرأ الكسائي: (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ) .

(1) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 28.

(2) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 39.

(3) الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص 319.

(4) أبي علي الفارسي، الحجة، ص 292.

(5) الفراء، معانيه، ج2، ص 357.

(6) لم أهدأ إلى قائله، وهو في القرطبي، ج13، ص 181، والبحر، ج7، ص 66. والكشاف، ج3، ص 144.

(7) ابن عطية، المحرر الوجيز.

قال تعالى: (فَعَتَوْا عَنْ أَمْرِ رَبِّهِمْ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ وَهُمْ يَنْظُرُونَ)،
(الذاريات : 44).

قرأ الكسائي ⁽¹⁾ : (فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعَقَةُ) بغير ألف وقرأ الباقر (الصاعقة)
بالألف. وصعقة هي مصدر (صعق يصعق صُعقاً وصعقة واحدة) وحجة الكسائي
أن الصعقة هي المرة الواحدة بدلالة قوله: (فَأَخَذَتْهُمُ الوجفة) سورة الأعراف،
آية 78. ولم يقل الراجفة، وقوله (وَمِنْهُمْ مَّنْ أَخَذَتْهُ الصَّيْحَةُ) . يعني المرة
الواحدة، فما كان المعنى في الصيحة المرة الواحدة، رُدَّ ما اختلف فيه إلى ما أجمع
عليه.

قال الشاطبي:

وفي الصعقة أقصر مُسكن العين راوياً ⁽²⁾ .
أما استشهاد قراءة الكسائي (الصَّعَقَةُ) بالحذف والإسكان فعلى أنه مصدر
على وزن (فَعْلَه) من قولهم صَعَقْتُهُ الصَّاعِقَةُ : أَهْلَكْتُهُ.
قال الراجز :

لاح سحابُ فرأينا برقه ثم تدانى فسمعنا صَعَقَه ⁽³⁾ .
الشاهد فيه قوله (صعقة) حيث جاء هنا بمعنى الصوت الذي يكون من
الصاعقة.

ويشير الشيخ البلي بقوله:

وسأدسُ الأصول ذكرُها يُرى وبعضهم يحذفها إذا قرأ ⁽⁴⁾ .

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 680.

(2) الشاطبي، حزر الأمان، ص 84.

(3) البيت بلا نسبة في لسان العرب، مادة (صعق).

(4) الجمانة، ص 8.

وجاء في معجم القراءات⁽¹⁾ : قُرئت الصاقعة بتقديم القاف على العين، وهي لغة تميم وربيعة.

وأيضاً الصواقع⁽²⁾ بالجمع وتقديم القاف على العين، وهي لغة تميم وربيعة.
قال أبو حيان⁽³⁾ : قال النقاش : صاعقة، وصعقة، وفاقعة — معنى واحد، والفاقعة لغة بني تميم.

(1) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج9، ص 138.

(2) ابن خالويه، مختصره، ص 145.

(3) انظر : العكبري، التبيان، ج1، ص 93.

المبحث الثاني : القراءات اللغوية في الأفعال :

قرأ الإمام الكسائي: (لَقَدْ عَلِمْتُ)⁽¹⁾. بالضم أي بضم تاء الفاعل.
قال تعالى: (قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ
بَصَائِرَ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا)، (الإسراء : 102).
وردت هذه القراءة بهذا الرسم في المصحف برواية الكسائي، وأوردها لذلك
في ابن مجاهد في (السبعة)⁽²⁾، وابن الجزري في (النشر)⁽³⁾، وابن خالويه في
(الحجة)⁽⁴⁾، وأبو حيان في (البحر)⁽⁵⁾.
موقف النحاة:

قال الفراء: (والفتح أحبُّ إليّ).
وقال بعضهم: (قرأ الكسائي بالرفع، فقال الفراء: (أخالفه اشدَّ الخلاف).
وجاء في القرطبي: (ولا نعلم أحداً قرأ بها غير الكسائي).
قال الزجاج⁽⁶⁾: (.. والأجود في القراءة: (لقد عملت) .
وقال مكي: (ويقوي فتح التاء على الخطاب قوله بعد ذلك: (وإني
لأظنك).
وجاء في الحجة⁽⁷⁾: (وبلغ ابن عباس وابن مسعود أن علياً قرأ بالرفع،
فقال لقد علمت بالفتح⁽⁸⁾).
قال ابن الجزري: (واختار الكسائي وثعلب قراءة علي عليه السلام، وقد
رُئيتُ عن ابن عباس.. والقراءة الأولى أصحّ لاختيار الجمهور⁽⁹⁾).

(1) ابن زنجلة، حجة القراءات، ص 129، انظر: معاني الزجاج، 263، حاشية الجمل، 652/2، المحرر 211/9، الكشف 248/2، التبيان، 526/6، الطبري، 11/15.

(2) السبعة، 385.

(3) النشر، 309/2.

(4) الحجة، 86/6.

(5) البحر، 86/6.

(6) معاني الزجاج، 263/3.

(7) ابن خالويه، الحجة، 411.

(8) معجم القراءات، ص 130.

(9) المرجع نفسه.

وحجة قراءة الكسائي بالضم وذلك لإسناد الفعل لضمير موسى عليه السلام⁽¹⁾، وعن علي رضي الله عنه أنه أنكر الفتح، والجملة المنفية في محل نصب لأنها معلقة للعلم قبلها⁽²⁾.

وخلاصة القول في ذلك أن رفع التاء أسند الضمير إلى موسى ولم يجعله يعود إلى فرعون⁽³⁾. ومن قرأ بفتح التاء وضمها، والحجة لمن ضم : أنه جعل التاء على اخبار المتكلم عنه نفسه⁽⁴⁾.

الترجيح:

أرى أنّ القراءة صحيحة قوية في قياس العربية، واحتج لها جمع من النحاة والمفسرين، منهم أبو حيان الأندلسي وغيرهم؛ فالقراءة لإمام في القراءات أخذ عن سبعين من التابعين، وهو الذي بدأ به ابن مجاهد، فالقراءة صحيحة متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومحملة لرسم المصحف العثماني.

(1) الدر المصون، ص 422.

(2) المرجع نفسه.

(3) نفس المرجع السابق.

(4) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، ص 221.

قرأ الكسائي: (وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ) ⁽¹⁾. بفتح اللام الأولى، وضم الثانية، وقرأ الباكون بالكسر.

قال تعالى: (وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِنْدَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ)، (إبراهيم: 46).

ختمت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي، قرأ الكسائي وحده (لتزول) بضم اللام ⁽²⁾. نسبها له ابن مجاهد في (السبعة) ⁽³⁾، وأبي حيان في (البحر) ⁽⁴⁾، وابن الجزري في (النشر) ⁽⁵⁾، والقيسي في (الكشف عن وجوه القراءات) ⁽⁶⁾، والحلي السمين في (الدر المصون) ⁽⁷⁾.

قرأ الجمهور ⁽⁸⁾: بالكسر وهي رواية عن علي بكسر اللام ونصب اللام الأخيرة. إن في الآية بمعنى (ما) النافية.

واللام هي لام الجحود، والفعل منصوب بأن مضمرة. ويحتمل أن تكون (كان) تامة، كما يجوز أن تكون ناقصة، وجرها محذوف، أو هو الفعل الذي دخلت عليه اللام أي: (النزول) ⁽⁹⁾.

قال العكبري ⁽¹⁰⁾: (يُقرأ بكسر اللام الأولى وفتح الثانية، وهي لام (كي) فعلى هذا في إن وجهان:

أحدهما: هي بمعنى (ما).

والثاني: أنها مخففة من الثقيلة.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 279.

(2) معجم القراءات، ص 515.

(3) السبعة، ص 363.

(4) البحر، 437/5 - 438.

(5) النشر في القراءات العشر.

(6) الكشف عن وجوه القراءات، 27/2 - 28.

(7) الدر المصون، 280/4.

(8) الرازي، 148/9، (عن علي وعمرو) كذا ورد بالواو، ولعل الصواب (.. وعمر).

(9) معجم القراءات، ج 4، ص 515.

(10) نفس المرجع السابق.

قال مكي : (وكسر اللام الاختيار؛ لأنه أبين في المعنى، ولأن الجماعة عليه).

وهي عند الزجاج حسنة جيدة، ورجحها الطبري.

وقرأ ابن مسعود ⁽¹⁾ وأبي بن كعب بالضم (وإن كاد مكرهم لتزول منه الجبال) بوضع (كاد) مكان (كان) ⁽²⁾.

وقرأ الكسائي : (وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال) ببقاء كان (كان) ⁽³⁾ على ما جاءت به قراءة الجمهور، وموافقة القراءة السابقة في (لتزول) بفتح اللام الأولى وضم الأخيرة.

وتخريج قراءة الرفع في (لتزول) في القراءتين السابقتين على ما يلي:

-(إن) هي المخففة من الثقيلة، واللام في (لتزول) هي الفارقة بين (إن)

المخففة، و (إن) النافية وقيل هي نفسها لام التوكيد، وهذا مذهب البصريين، وفرق ابن جني بين اللامين في المحتسب.

-وأما على مذهب الكوفيين فـ (إن) نافية، واللام بمعنى (إلا).

فمن قرأ (كاد) بالدال يحتمل أن يكون المعنى مع (كان) مثله مع (كاد) أي ليتقرب زوالها.

وقرأ البعض : (وإن كان مكرهم لتزل منه الجبال) ⁽⁴⁾، بفتح اللام الأولى، ونصب الثانية، وذلك على لغة من فتح لام (كي) ⁽⁵⁾.

قال ابن جني : (... قال كان سعيد بن حبيب يقرأ.. فيفتح اللام، ويردها إلى أصلها، وذلك أن أصل اللام الجارة الفتح..)، وحكى أن الكسائي سمع من أبي حرام العُكلي : (ما كنت لآتيك) ففتح لام كي، انتهى من (سر صناعة الإعراب) ⁽⁶⁾.

(1) معجم القراءات، ج4، ص 515.

(2) انظر : إعراب النحاس، 187/2، المبسوط 257، معاني الفراء، 79/2، العكبري، 474/2، التبصرة، 559، شرح الشاطبية، 231.

(3) انظر مراجع الحاشية السابقة.

(4) انظر البحر، 438/5- سر صناعة الإعراب 308/1، الجني الداني، 184، شرح اللمع لابن برهان، شرح المفصل، 26/8، همع الهوامع 141/4، روح المعاني 251/12.

(5) معجم القراءات، ج4، ص 516.

(6) نفس المرجع السابق.

قرئ بكسر اللام ونصب الفعل⁽¹⁾، واحتج للقراءتين، مضعفاً القراءة بالكسر، فالمفتوحة من الهوامل لا عمل لها، ... وأما وأنها عاملة وعملها على ضربين : الجر، والجزم في الأفعال، وهما متغايرتان وإن اتفق لفظهما، فالجار نحو : قولك : المال لزيد والحبل للدابة، فالأولى للملك والثانية للاختصاص، فإن دخلت هذه اللام على مضمر فتحت، وذلك نحو: قولك : المال له والثوب لك⁽²⁾. وعلل لذلك بتعليل سيبويه أنها لما اتصلت بالمضمر استغنى عن الفرق، لأن علامة المضمر المجرور تخالف علامة المضمر المرفوع⁽³⁾. ومن حكم هذه اللام أنها دخلت عليها التاء أن تسكن وذلك الواو ويجوز الكسر، والإسكان أكثر. وابن جني في كتابه (سر صناعة الإعراب) يقول : وأما اللام التي زيلت لمعنى وهي غير مصوغة في الأمثلة فلحقت في ثلاثة مواضع : الاسم والفعل والحرف. لحقها للأسماء : وذلك أيضاً على ضربين أن تكون عاملة والآخر أن تكون غير عاملة، فأما العاملة فلام الجر، ... وأعلم أن هذه اللام الجارة مكسورة مع المظهر نحو الغلام ومفتوحة مع المضمر وأصلها وأصل كل حرف مفرد وقع في أول الكلمة أن يكون متحرك بالفتح⁽⁴⁾. وقال عن حركتها ابن هشام في معنى اللبيب: اللام المفردة ثلاثة أقسام : عاملة للجر، وعاملة للجزم، وغير عاملة، وليس في الضميمة أن تكون عاملة للنصب، خلافاً للكوفيين، فالعاملة للجر مكسورة مع كل ظاهر إلا مع المستغاث المباشر لياء مفتوحة.

(1) الزجاجي، اللامات، ص 160.

(2) الدمايني، معاني الحروف، ص 51، 56.

(3) ينظر : سيبويه، الكتاب، ج1، ص 389.

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ص 321.

(1) وجاء في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية: (واللام لام الجحود والمعنى: وما كان مكرهم لتزول منه الجبال) ⁽²⁾ وفي الآية نفسها يقول المهدوي: (واللام في (لتزول) لام نفي، والتقدير: (وما كان مكرهم لتزول منه الجبال) ⁽³⁾. وذكر مكي ⁽⁴⁾ بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن أن بني الغير يفتحون لام كي، وبعض النحويين يقولون: أصلها الفتح، ولذلك فتحت مع المضمرة في قولك: (هذا لك..)، وأكثرهم يقولون أصلها الكسر ⁽⁵⁾. وفي همع الهوامع: (وحكم لام كي الكسر وفتحها لغة تميم). وفي المرادي في الجني الداني: (وحكى أبو عمرو أن من العرب من يفتحها على الظاهر على الإطلاق، ويتميز فتحها مع الفعل..). وقرأ أبي بن كعب (ولولا كلمة الله لزال من مكرهم الجبال) ⁽⁶⁾. وذكر مكي أنها كذلك مصفحة. قال أبو حيان: (وينبغي أن تحمّل هذه القراءة على التفسير لمخالفتها سواد المصحف المجمع عليه) ⁽⁷⁾. قال الزمخشري: أن تكون أن مخففة لأنه إثبات ⁽⁸⁾. على العظيم أمر مكرهم.

(1) خالد عبود حمودي التوجيه النحوي للقراءات القرآنية، ط 1، 1432 هـ - 2011 م، العراق، بغداد، ديوان الوقف السني، ص 60.

(2) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 379، ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج 1، ص 237، ابن خالويه في القراءات السبع، ص 179، ابن أبي مريم ن الكتاب الواضح، ج 2، هـ 213، انظر: البديع، ص 155.

(3) ابن أبي مريم، الموضح، ص 499، وينظر، مكي، الكشف، ج 2، ص 28.

(4) معجم القراءات، ص 516، الخطيب

(5) نفس المرجع السابق.

(6) انظر البحر، أبي حيان، 438/5، الكشف عن وجوه القراءات، مكي، 27/2، المحرر 265/8، روح

المعاني، الألوسي، 251/13.

(7) معجم القراءات، ص 516، الخطيب.

(8) انظر: الكشف، الزمخشري، 383/2، انظر: الدر المصون، الحلبي، 126، الفارسي، الحجة، ص 343.

الترجيح:

القراءة قوية في العربية احتج لها جمع من أهل اللغة والتفسير ووضحوا أن قراءة الكسائي بالرفع ببقاء كان على ما جاءت به قراءة الجمهور، وهي متصلة السند إلى رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، محتملة لرسم المصحف العثماني. **قرأ الكسائي : (ءاتني):**

قال تعالى : (فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتُمِدُّونَ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنْتُمْ بِهَدْيِكُمْ تَفْرَحُونَ)، (النمل : 36).

توثيق القراءة :

قرأ الكسائي (ءاتني) بالكسر والباقون بالفتح ⁽¹⁾، وحجة الكسائي بالكسر، لأن هذه الياء ثابتة في تصرف هذا الفعل و (ما) بمعنى الذي وهو ابتداء، و (آتاني) صلة (ما) و (خير) خبرها، والتقدير، فالذي آتاني الله خير. ضبطت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي، كما أورد نسبتها إلى الكسائي ابن خالويه في (إعراب القراءات السبع وعللها) ⁽²⁾، وابن الجزري في (زاد المسير) ⁽³⁾، وابن الجزري في (النشر) ⁽⁴⁾، وابن خالويه في (حجته) ⁽⁵⁾، وابن مجاهد في (السبعة) ⁽⁶⁾، والقيس في (الكشف عن وجوه القراءات) ⁽⁷⁾.

جاء في (معجم القراءات) ⁽⁸⁾، قُرا بإثبات الياء والفتح في (آتاني الله). وقرأ بها نافع وابن كثير وأبو جعفر. وقرأ هؤلاء بإسكان الياء (آتاني) ⁽⁹⁾.

وأثبت الياء ⁽¹⁰⁾ في الوقف وحذفها في الوصل.

وأثبت الياء ⁽¹¹⁾ في الوصل وحذفها في الوقف.

(1) ابن زنجلة، الحجة ص 529.

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص 151.

(3) ابن الجزري، زاد المسير، ج6، ص 172.

(4) ابن الجزري، النشر، ج2، ص 234.

(5) ابن خالويه، الحجة، ص 271.

(6) ابن مجاهد، السبعة، ص 482.

(7) القيس، الكشف عن وجوه القراءات، ج2، ص 170.

(8) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج6، ص 518.

(9) القرطبي، تفسيره، ج13، ص 201.

(10) الشوكاني، فتح القدير، ج4، ص 138.

(11) القاضي، البدور الزاهرة، ص 234.

جاء في معاني الفراء ⁽¹⁾: (... رأيتهم يرسلون الياء..) فكذلك يجوز مما أتاني الله، وليست أشتهى ذلك ولا أخذُ به، إتباعُ المعروف إذا وجدت له وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء أحبُّ إليَّ من خلافه ⁽²⁾.
وقرأ بحذف الياء في الوقف والوصف (آتان) ⁽³⁾ ابن كثير وابن محيصن وابن عامر وحمزة الكسائي وخلف والأعمش.
وفي النشر ⁽⁴⁾ (وقف عليها بالياء).
وقرأ الكسائي (آتان) ⁽⁵⁾ بإمالة التاء وحذف في الجانبين.
وذكر ابن خالويه قرئ (أتاني) ⁽⁶⁾، بالقصر والياء.

الترجيح:

هذه القراءة بوجهيها بإمالة التاء (آتان) وحذف الياء. تعد قراءة صحيحة في مقياس العربية، وقد ساقنا لها الدراسة أدلة النحاة، وهي فوق ذلك متصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومحملة لرسم المصحف العثماني.

(1) الفراء، معانيه، ج1، ص 29.

(2) الفراء، معانيه، ج2، ص 293.

(3) العكبرين التبيان، ج8، ص 97.

(4) ابن الجزري، النشر، ج1، ص 338، ج2، ص 37.

(5) ابن خالويه، الحجة، ص 271.

(6) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج6، ص 520.

قرأ الكسائي: (لا يُعَذَّبُ) و (يُوثَقُ) :
 قوله تعالى: (فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذَّبُ عَذَابَهُ أَحَدٌ (25) وَلَا يُوثَقُ وَتَأَقَّهُ أَحَدٌ)،
 (الفجر : 25- 26).

توثيق القراءة:

جاء بهذا الرسم في المصحف، قرأ الكسائي ⁽¹⁾ (لا يُعَذَّبُ) ولا (يُوثَقُ) مبنياً للمفعول والباقون مبنيين للفاعل ⁽²⁾. كما أورد ابن مجاهد نسبتها إلى الكسائي في (السبعة) ⁽³⁾، والزمخشري في (الكشاف) ⁽⁴⁾، والمقرئ في (العنوان) ⁽⁵⁾، والطبرسي في (مجمع البيان) ⁽⁶⁾، والعكبري في (التبيان) ⁽⁷⁾، والأنصاري في (المكرر) ⁽⁸⁾، والأندلسي في (الكافي) ⁽⁹⁾، والفيومي في (التبصرة) ⁽¹⁰⁾، والنيسابوري في (غرائب القرآن) ⁽¹¹⁾، والماوردي في (تفسيره) ⁽¹²⁾، والبيضاوي في (الشهاب) ⁽¹³⁾، وابن عطية في (المحرر) ⁽¹⁴⁾، والصباغ في (شرح الشاطبية) ⁽¹⁵⁾، والطبري في (تفسيره) ⁽¹⁶⁾، والفراء في (معانيه) ⁽¹⁷⁾، وابن الجزري في (زاد المسير) ⁽¹⁸⁾، والدمياطي في (الاتحاف) ⁽¹⁹⁾.

-
- (1) ابن زنجلة، الحجة، ص 763.
 (2) الحلبي، الدر المصون، ج10، ص 792.
 (3) ابن مجاهد، السبعة، ص 685.
 (4) الزمخشري، الكشاف، ج3، ص 238.
 (5) المقرئ، العنوان، ص 207.
 (6) الطبرسي، مجمع البيان، ج30، ص 121.
 (7) العكبري، التبيان، ج1، ص 345.
 (8) الأنصاري، المكرر، ص 154.
 (9) الأندلسي، الكافي، ص 198.
 (10) الفيومي، التبصرة، ص 726.
 (11) النيسابوري، غرائب القرآن، ج30، ص 88.
 (12) المارودي، تفسيره، ج6، ص 217.
 (13) البيضاوي، الشهاب، ج8، ص 448.
 (14) ابن عطية، المحرر، ج15، ص 448.
 (15) الصباغ، شرح الشاطبية، ص 302.
 (16) الطبري، تفسيره، ج30، ص 121.
 (17) الفراء، معانيه، ج2، ص 262.
 (18) ابن الجزري، زاد المسير، ج9، ص 122.
 (19) الدمياطي، الاتحاف، ص9، 439.

ويقول (صاحب الحجة) ⁽¹⁾، وقرأ الكسائي بفتح الذال وفتح التاء، وقرأ
الباقون بكسر الذال والتاء.
قال أبو حيان ⁽²⁾: (فيجوز أن يكون الضمير فيها (أي يُعَذَّب ويوثق) قرأ
الجمهور (لا يوثق..)) ⁽³⁾ مبنياً للفاعل، والهاء في وثاقه لله تعالى.
ورجَّح الطبري ⁽⁴⁾ هذه القراءة.
فأما قراءة الكسائي ⁽⁵⁾: فأسند الفعل فيها إلى (أحد) وحذف الفاعل للعلم به
وهو الله تعالى. وأما عذابه ووثاقه فيجوز أن يكون المصدران مضافين للفاعل
والضمير لله تعالى، ومضافين للمفعول، والضمير للإنسان، ويكون (عذاب) واقعاً
موقع تعذيب. إلا أن في إعمال اسم المصدر عمل مُسماه خلافاً مضطرباً ⁽⁶⁾. فنقل
عن البصريين المنع، وعن الكوفيين الجواز، ونقل العكس عن الفريقين ومن
الإعمال قوله ⁽⁷⁾.

أَكْفُرًا بعد رَدِّ الموتِ عني
وبعد عطائكِ المنةَ الرِّتاعا

وَمَنْ مَنَعَ نَصَبَ (المنة) بفعل مضمر.

قال الزمخشري ⁽⁸⁾: وأما قراءة الباقيين فإنه أسندَ الفعل لفاعله. والضمير في
(عذابه) و (وثاقه) يُحتمل عَوْدُهُ على البارئ تعالى.
قال القرطبي ⁽⁹⁾: (وفيه نظرٌ : من حيث إنه يلزمُ أن يكونَ (يومئذ) معمولاً
للمصدر التشبيهي، وهو ممتنع تتقدّمه عليه، إلا أن يُقال : يُتوسّع فيه ⁽¹⁰⁾).

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 763.

(2) أبي حيان، البحر، ص 471-472.

(3) الخطيب، معجم القراءات، ج 10، ص 430.

(4) الطبري، تفسيره، ج 30، ص 121.

(5) الحلبي، الدر المصون، ج 1، ص 792.

(6) انظر : أبي حيان، الارتشاف، ج 3، ص 179.

(7) تقدم رقم 317، الدر المصون، مكتوب من ج 10.

(8) الزمخشري، الكشف، ج 4، ص 254.

(9) القرطبي، تفسيره، ج 2، ص 56.

(10) الحلبي، الدر المصون، ج 10، ص 793.

وجاء في حرز الأمانى:

يُعَذَّبُ فافتحه ويوثق راوياً.....⁽¹⁾.

والمعنى يحتمل ثلاث أوجه :

- لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ عَذَابَ اللَّهِ⁽²⁾.

- لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا، والمصدر على هذا مضاف في إلى الفاعل وهو الله تعالى⁽³⁾.

- فيومئذ لا يُعَذَّبُ أَحَدٌ أَحَدًا . فالمصدر على هذا مضاف إلى المفعول به⁽⁴⁾.

وحجة الكسائي⁽⁵⁾: في (يُعَذَّبُ) أن المصدر إلى المفعول ووضع عذاب

موضع تعذيب كما قال (القرطبي) : وقرأ الخليل ابن أحمد (وثاقه) بكسر الواو.

الترجيح:

القراءة قوية وصحيحة، أيدها جمع من الأئمة النحاة، وعلماء التفسير، ومما زاد من قبولها استشهادهم بما ورد من أشعار العرب. والقرآن — ما هو معلوم أرسل بلسان عربي مبين، وأن الإمام الكسائي إمام في القراءة، فالقراءة موافقة للعربية، ولا ترى الدارسة أن القراءتين كلتيهما سبعيتان مشهورتان؛ فلا وجه للمفاضلة بينهما.

قرأ الكسائي : (نعم):

قال تعالى : (وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا نَعَمْ فَأَذْنُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ)، (الأعراف : 44).

(1) الشاطبي، حرز الأمانى، ص 89.

(2) القيس، الكشف، ج2، ص 373 - 374.

(3) إملاء ما مِّنْ به الرحمن، ج2، ص 287.

(4) المنتخب حسين بن أبي العزّ الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ج4، ص 671-672.

(5) ابن عطية، المحرر، ج5، ص 481.

توثيق القراءة:

قرأ الكسائي ⁽¹⁾: بالكسر وقرأ الباقون بالفتح ⁽²⁾، وهما لغتان، وحتى ما روي في الحديث: أن رجلاً لقي النبي (صلى الله عليه وسلم) بمنى ⁽³⁾، فقال: (أنت الذي يزعم أنه نبي؟) فقال (نعم) بكسر العين. جاءت هذه القراءة بهذا الرسم في المصحف. وأورد نسبتها الدمياطي في (اتحاف الفضلاء) ⁽⁴⁾، والنحاس في (إعرابه) ⁽⁵⁾، والعكبري في (الإملاء) ⁽⁶⁾، وابن خالويه في (الحجة) ⁽⁷⁾، وابن الجزري في (النشر) ⁽⁸⁾، والقيسي في (الكشف) ⁽⁹⁾، وابن مجاهد في (السبعة) ⁽¹⁰⁾.

قال سيبويه : بفتح العين والنون ولم يحك سيبويه فيها الكسر. ووافق أبو حيان الكسائي في الكسر ⁽¹¹⁾. وهي الصواب عند الطبري لأنها القراءة المستفيضة، واللغة المشهورة في العرب ⁽¹²⁾.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 282.

(2) ابي علي الفارسي، الحجة، ج3، ص 13.

(3) الحديث في النهاية لابن الأثير، مادة (نعم) ج5، ص 84.

(4) الدمياطي، اتحاف الفضلاء، ص 224.

(5) النحاس، الإملاء، ج1، ص 159.

(6) العكبري، الإملاء، ج1، ص 159.

(7) ابن خالويه، الحجة، ص 154 – 155.

(8) ابن الجزري، النشر، ج2، ص 269.

(9) القيسي، الكشف، ج1، ص 461.

(10) ابن مجاهد، السبعة، ص 281.

(11) السيوطي، همع الهوامع، ج3، ص 8.

(12) البيضاوي، الشهاب، ج4، ص 131.

وقال مكي: (وكأنه من كسر العين في نعم) أراد أن يُفَرِّقَ بين (نعم) الذي هو حرف جواب وبين (نعم) الذي هو اسم للابل وأنكر البعض⁽¹⁾ (نعم) بفتح العين في الجواب، وقال: (نعم).

جاء في كتاب سيبويه والقراءات⁽²⁾: كلمة (نعم) فيها ثلاث لغات:

1 -سكون العين مع كسر النون⁽³⁾.

2 -وكسر العين مع كسر النون تبعاً لها كما قالوا لَعَبَ بكسر اللام تبعاً للعين

وهي لغة هزيل (نعم)⁽⁴⁾.

3 -كسر العين مع فتح النون على الأصل وهي قراءة الكسائي (نعم)⁽⁵⁾.

واتفق جميع القراء على تشديد الميم مع جميع اللغات المتقدمة حينما يقرأون (نعماً)

على اختلاف الوجوه في لفظ (نعم)⁽⁶⁾.

وقال الطوسي⁽⁷⁾: (وقال أبو الحسن (نعم ونعم) لغتان، فالكسر الفتح). وذكروا أنه لم

يحك سيبويه الكسر.

وقرأ عبد الله بن مسعود (نعم)⁽⁸⁾ بابدال العين حاء، وحكى هذا الابدال النضر بن

شميل.

وفي حاشية الدسوقي⁽⁹⁾: قوله: (لم يطلع على هذه القراءة أي قراءة ابن مسعود،

وقوله وأجازها بالقياس) فقال: مقتضى القياس جواز قراءة ابن مسعود لكن لم أسمعها.

وفي شرح المفصل: (وربما أبدلوا الحاء من العين في نعم؛ لأنها تليها في المخرج

وهي أخف من العين، لأنها أقرب إلى حروف الضم، حكى ذلك النضر بن شميل فأعرفه).

وفي حاشية الجمل: (وتبدل عنها حاء، وهي لغة فاشية، كما تبدل حاء (حتى) عيناً،

وقد نقل عن السمين⁽¹⁰⁾).

(1) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج3، ص 57.

(2) أحمد مكي الأنصاري، سيبويه والقراءات، دار المعارف، مصر 1392 هـ ت 1972 من دار الاتحاد العربي للطباعة، ص 61.

(3) المذهب في القراءات العشر، ص 162.

(4) سيبويه، الكتاب، ج2، ص 408.

(5) المذهب، ص 162.

(6) المصدر السابق.

(7) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج3، ص 57.

(8) انظر ابن هشام للمغني اللبيب، ج1، ص 451، المرادي، الجنى الداني، ص 6.

(9) الدسوقي، حاشية الدسوقي، ج2، ص 8.

(10) السيوطي، همع الهوامع، ج4، ص 391.

وقال ابن هشام:

(والفارسي لم يطلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس)، أي قراءة ابن مسعود.

قرأ الكسائي: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا):

قال تعالى: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)،
(البقرة: 11).

قرأ الكسائي⁽¹⁾: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ) بالإشمام^(*)، وكذلك يفعل في (غيض الماء)
و (نسيء)، سورة هود، 44-77. و (خيل) سورة سبأ، آية 35، و (جئ) و
(سئق)، سورة الزمر، الآيات: 69-71.

ومما اختلفت قراءته حركة فاء الفعل ومن ذلك الفعل (قيل) وبقيت الأفعال
التي ذكرت سابقاً، وهي مبنية للمجهول وثانيها حرف علة. وضم نافع (سئ)
واتفق مع الكسائي ابن عامر في (قيل) و (غيض) وروى عن ابن كثير ضم (سئ)
وكسر الباقي فاء الأفعال جميعاً⁽²⁾.

قال الأزهرى: عن ضم أنه يتم لأن الفعل وزنه (فعل) والإشمام هو
حركة ترى ولا تسمع⁽³⁾، واحتج لمن كسر باشتغال الضمة مع الكسرة الواو⁽⁴⁾،
ومثله قاله ابن خالويه وزاد: (فاستقلوا الكسرة على الواو فنقلت إلى القاف بعد أن
أزالوا حركة القاف، ثم قلبوا الواو ياء لانكسار ما قبلها، ومن ضم أولها قال:
بقيت علامة ما لم يسم فاعله⁽⁵⁾). وذكر لغة من يبنى مثل هذا المجهول فيقول
(قُول) ونسبت لبني أسد، وليست من القراءات.

وجاء في (الحجة)⁽⁶⁾، من ضم على ما سبق: (فإذا حركوا الفاء هذه
التحريكة أمن بها التباس الفعل المبني للفاعل بالفعل المبني للمفعول) وهناك من أشم

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 89.

(*) الإشمام هذا أن تنحو الكسرة نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة
لحركة ما قبلها، فيتحمله القراء والنحاة في نحو (قيل، بيع) انظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون
، ج 1، ص 787.

(2) الخليل ابن أحمد، العين، ج 7، ص 306.

(3) الحموي، القواعد والإرشادات في أصول القرآن، ص 5.

(4) الأزهرى، معاني القراءات، ص 42.

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج 1، ص 67.

(6) الفارسي، الحجة، ج 1، ص 255.

نحو رُدَّ، وعُدَّ وما أشبه ذلك من التضعيف المبني على (فعل)، وأنهم قالوا: اتيت تعزبين فألزموا الزاي انسجام الضمة.

ورد في كتاب سيبويه : وإذا قلت (فُعل) كسرت الفاء وحولت عليها حركة العين، للاعتلال.

وذلك قولك (خيف)، و(قيل) وبعض العرب يقول (بيع) و(قيل) فيتنسم إرادة أن يبين أنها فُعل، وبعض من يضم يقول يُوع، قول يتبع الياء قبلها، وهذه اللغات دواخل على قيل وبيع، والأصل الكسر كما يكسر في فَعَلْتُ، فإذا قلت فعل صارت العين تابعة، وذلك قولك باع وقال⁽¹⁾.

اللغة الأصل عند سيبويه هي الأكثر في القراءات وعلى طريقة سيبويه تجنب الإشارة للآية والقراءات فيها، وأثبت صحة القراءة وأنها عند بعض العرب، ولم يسمهم، ومثل مقالته قالها المازني وسمى لغة من كسر اللغة الجيدة⁽²⁾، ووافقه ابن جني بعد شرح قوله، وروايته عن الفارسي بين الفرزدق:

وَمَا جَلَّ مِنْ جَهْلٍ حُبِّي حُلْمَانَا
وَلَا قَائِلُ الْمَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّ

الفعل (جل) على ثلاثة أوجه: الكسر، والاشمام، وإتباع الضم واواً، قال في الآخر : قيل وبيع أكثر في اللغة، وهو اللغة الجيدة⁽³⁾، وذكر ابن الحاجب اللغات الثلاث دون أن يقدم إحداها⁽⁴⁾. ولم يفعل الرضي الاستزاباذي في شرحه، إلا أن لغة الإشباع لم تتسع ولا تسمع اليوم من يقول بها، ونسبها القراء لبني أسد، مع أنهم اشتهروا بالكسر في المضارع فمن موالهم يحيى وثاب إلى قراه (يستعين) بكسر النون، وتبيض وتسود بكسر الياء (وتركوا) بكسر التاء⁽⁵⁾ وهي من الشواذ التي لا يصح قراءتها تعبدًا على أنها قرآن، والله أعلم.

(1) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 339.

(2) ابن جني، المنصف، ج1، ص 248.

(3) ابن جني، المتصف، ج1 ص 250.

(4) الرضي الاستزاباذي، شرح شافية ابن الحجاب، ج3، ص 155.

(5) عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، ص 115.

ترى الباحثة : ان الاشمام أمر نظري أكثر من كونه عملياً، فلم يبق إلا القراءة الشائعة وهي الكسر .

قرأ الكسائي : (قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا) :
قال تعالى : (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَئِكَ كَانَ أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلَا يَهْتَدُونَ) ، (البقرة : 170) .
فقرأ الكسائي ⁽¹⁾ : بإدغام (هل) و (بل) قبول نتيع (هل ترى) سورة الملك ،
الآية:3، وقرأ الباقرن جميعاً بالإظهار ساكنة أشبهت لام المعرفة ⁽²⁾ .
قال الشاطبي :

ألا بل وهل ترى ثناء ظعن زينب
سمر نواها طلح ضرر ومشكل

فأدغمها راو وادغم فاضل * وفور تناء عشر يمماً وقد حلا ⁽³⁾ .
وحجة الكسائي في الإدغام أنه لما لزم لامها السكون أشبهت لام التعريف ،
وكثر الإستعمال لها، مع أن أكثر الحروف أقوى من اللام، ليس منها ما ينقص
عن قوة اللام إلا التاء، فكان في إدغامها قوة لها، فأدغمت فيها لذلك .
والانفصال ⁽⁴⁾ يقوي معه الإظهار لأنك تقف على الحرف الأول، فلا يجوز
غير الإظهار، والاتصال أبداً يقوي معه الإدغام، إذ لا ينفصل الأول من الثاني في
وقف ولا غيره، وأيضاً فإن الإظهار هو الأصل ⁽⁵⁾ .
وترى الباحثة الاختلاف في حروف الهاء حيث انفرد بها الإدغام (بل) في
النون والباقرن بالإظهار، والاتصال أبداً يقوي معه الإدغام .

(1) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 121-122 .

(2) هادي نهر، التفسير اللغوي الاجتماعي، عالم الكتب الحديث، ط1، 1429 هـ - 2008 م، ص 79 .

(3) الشاطبي، حرز الاماني، ص 22 .

(4) مكى، الكشف، ج1، ص 141 - 154 .

(5) المرجع نفسه .

قرأ الكسائي: (يعرج): قوله تعالى: (تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ)، (المعارج: 4).
توثيق القراءة:

قرأ الكسائي: (يعرج) ⁽¹⁾ بالياء والباقون بالتاء.
أما استشهاد قراءة الكسائي (يعرج) بياء التذكير فعلى أن الفعل للملائكة، وتأنيث الملائكة تأنيث جمع، فهو غير حقيقي، فحسن تذكير الفعل لذلك. فالوجهان كلاهما حسن ⁽²⁾.
قال الشاطبي:

..... ويعرج رُتلاً ⁽³⁾.

وقال ابن عصفور: (وسيبيويه لم يذكر هذا إلا في الشين خاصة، فينبغي أن يحمل ذلك على إخفاء الحركة...).
جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي، كما أورد نسبتها إلى الكسائي بن مجاهد في (السبعة) ⁽⁴⁾، وأبي حيان في (البحر) ⁽⁵⁾، والشوكاني في (فتح القدير) ⁽⁶⁾، والألوسي في (روح المعاني) ⁽⁷⁾، والخطيب في (معجم القراءات) ⁽⁸⁾، والفراء في (معانيه) ⁽⁹⁾، وقال ابن يعيش: (ولا يجوز الإدغام لأنها أفضل منها بالتفشي) ⁽¹⁰⁾.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 721.

(2) الموضوع، ج30، ص 295، أبي على الفارسي، الحجة، ج4، ص 62.

(3) الشاطبي، حرز الأماني، ص11.

(4) السبعة، ص 650.

(5) البحر، ج8، ص 333.

(6) فتح القدير، ج5، ص 288.

(7) روح المعاني، ج10، ص 70.

(8) معجم القراءات، ج10، ص 78.

(9) معاني الفراء، ج1، ص 210.

(10) شرح المفصل، ج1، ص 138.

وقال ابن الجزري ⁽¹⁾: (ولم يختلف عنه في الإدغام. قال الداني، وإدغام الجيم في التاء قبيح.

وقال ابن الحاجب ⁽²⁾: (.. وليس إدغامها بالقوى، وإن أدغمت فيها..) وفي العين عرج: (ولغة هزيل يعرج) وهم مولعون بالكسر. قراءة الجمهور ⁽³⁾: (تَعْرُجُ) بالتاء على التانيث مراعاة للفظ الملائكة، والمراد الروح.

قال ابن زركة في (الحجة) الجموع تُذَكَّرُ إذا قدرت بها لجمع، وتؤنث إذا أريد بها الجماعة نحو: قال (الرجال وقالت الرجال. قال تعالى: (كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحِ الْمُرْسَلِينَ)، (الشعراء: 105).

وقال: (إِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ)، (آل عمران: 45).

وترى الباحثة: استشهاد قراءة الكسائي (يعرج) بياء التذكير فعلى أن الفعل للملائكة، وتأنيث الملائكة تأنيث جمع، فو غير حقيقي، فحسب تذكير الفعل لذلك. ولا أثر لاختلاف القراءتين فمعنى الآية: يَتْلَى قِرْآنَ بِهَا: إخبار عن طول يوم القيامة.

الترجيح:

القراءة موافقة لقياس العربية وسماعها، وقد وردت عند العرب بعدم الكسر. وهم مولعون بالكسر. وبما أنها سمعت عند العرب كذلك فهي صحيحة، ومتصلة السند إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ومحملة لرسم المصحف العثماني.

قرأ الكسائي: (لنساء):

قال تعالى: (إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتَبِيرًا)، (الإسراء: 7).

(1) النشر، ج2، ص 390.

(2) الخطيب، معجم القراءات، ج1، ص 78.

(3) نفس المرجع السابق والصفحة.

قرأ الكسائي (لنساء) بالنون وفتح الهمزة، وقرأ الباقون بالياء وضم الهمزة على الجمع.

وحجة الكسائي : وإذا قرئ بالنون استعمل على المعاني كلها لأن الله تعالى هو الفاعل لذلك في الحقيقة⁽¹⁾.

جاء في تفسير القرطبي : (ليسوعوا) متعلق بمحذوف .

وقراءة الكسائي ⁽²⁾ بالنون (لنساء) وفتح الهمزة، فعل مخبر عن نفسه معظم، اعتباراً بقوله : (وقضينا وبعثنا ورددنا) وقرأ أبي (لنساء) بالنون وحرف التوكيد. وفتح الهمزة له وجهان :

أحدهم : ليسوع الله وجوهكم.

الثاني : ليسوع الوعد وجوهكم⁽³⁾.

قال أبو علي قوله : (لَتَفْسِدُنَّ فِي الْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ)، (الإسراء : 4).

بعثناهم ليسوعوا وجوهكم، فحذف (بعثناهم)، لأن ذكره قد تقدم، ولأن

جواب (إذا) وشرطهما يقتضيه، فحذف الدلالة عليه.

ومن قرأ لنساء، بالنون كان في المعنى كقول من قدر أن الفاعل ما تقدم

من اسم الله — سبحانه — وجاز أن تنسب المساءة إلى الله — سبحانه وتعالى —

وإن كانت من الذين جاسوا خلال الديار في الحقيقة، لأنهم فعلوا المساءة بقوة الله

— عز وجل — وتمكينه لهم، فاجاز أن ينسب إليه كما قال — جل وعز : (وَمَا

رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى)، (الأنفال : 17).

قرأ الكسائي : (تستطيع) :

قال تعالى : (إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ

يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ) (المائدة : 112).

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 398.

(2) القرطبي، تفسيره، ج 10، ص 220.

(3) نفس المرجع السابق والصفحة.

قرأ الكسائي (تستطيع) بالتاء، (ربك) بالنصب، وقرأ الباقر بالياء⁽¹⁾،
وحجة الكسائي بالتاء للتعظيم.

وردت هذه القراءة في (السبعة)⁽²⁾، و(التيسير)⁽³⁾، و(الكشف عن وجوه
القراءات)⁽⁴⁾، و(معاني الأخفش)⁽⁵⁾، و(الكشاف)⁽⁶⁾، و(التبيان)⁽⁷⁾، و(شرح
الشاطبية)⁽⁸⁾، و(المحرر)⁽⁹⁾، و(الحجة لابن خالويه)⁽¹⁰⁾، و(إعراب
النحاس)⁽¹¹⁾، و(إعراب القراءات السبع وعللها)⁽¹²⁾، و(معاني الفراء)⁽¹³⁾.

قرأ الجمهور⁽¹⁴⁾ بالياء ورجح الطبري هذه القراءة.
واحتج لهذه القراءة وأيدها جمع من النحاة ومنهم الأخفش⁽¹⁵⁾، يقول: (إنما
قرئت تستطيع ربك) فيما أرى لغموض هذا المعنى الآخر. والله أعلم، وهو جائز،
كأنه أضمر فأراد: هل تستطيع أن تدعو ربك، أو هل تستطيع ربك أن تدعوه،
فكل هذا جائز).

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 241، ... البديع، ص 98.

(2) ابن مجاهد، ص 249.

(3)

(4) القيسي، ج 1، ص 422.

(5) الأخفش، ج 1، ص 267..

(6) الزمخشري، ج 1، ص 491

(7) العكبري، ج 4، ص 58.

(8) الضباع، ص 189.

(9) ابن عطية، ج 5، ص 35.

(10) ابن خالويه، ص 35.

(11) النحاس، ج 1، ص 530.

(12) ابن خالويه، ج 1، ص 150.

(13) الفراء، ج 1، ص 325.

(14) الخطيب، معجم القراءات، ج 2، ص 368.

(15) نفس المرجع السابق والصفحة.

وقال ابن خالويه ⁽¹⁾: والحجة لمن قرأ بالنصب أنه أراد: هل تستطيع سؤال ربك، ثم حذف السؤال، وأقام (ربك) مقامه، كما قال: (وأسأل القرية)، يريد أهل القرية.

وأدغم الكسائي اللام في التاء (هل تستطيع) ⁽²⁾، وصورتها: هل تستطيع. قال أبو حيان: وأدغم الكسائي لام هل في ياء يستطيع، كذا، وهو تضعيف صوابه..، في تاء يستطيع.

وجاء في الدر المصون ⁽³⁾: فقد اختلفوا في هذه القراءة: هل تحتاج إلى حذف مضاف أم لا؟ فجمهور المعربين يقدرون: هل تستطيع سؤال ربك، وقال الفارسي ⁽⁴⁾: (وقد يمكن أن يُستغنى عن تقدير (سؤال) على أن يكون المعنى: هل تستطيع أن ينزل ربك بدعائك، فيرد المعنى. ولا بد إلى مقدّر يدل على ذكر من اللفظ).

وجاء في همع الهوامع ⁽⁵⁾: إعماله مضافاً أكثر من أعماله متوناً الشعراء وعلمه ابن مالك بأن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف، كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل، ويجعل المضاف كالفعل في عدم قبول ال والتوين، فقويت بها مناسبة المصدر للفعل.

(وأنكره الكوفية) أي إعماله متوناً. وقالوا: إن وقع بعده مرفوع أو منصوب فإضمار فعل يفسر المصدر من لفظه كقوله: (أو إطعاماً في يوم ذي مسغبة يتيماً)، سورة البلد، الآية: 14-15. والتقدير يطعم.

وعلى هذه القراءة يكون (أن ينزل) مفعولاً لسؤال المحذوف ⁽⁶⁾.

وقال أبي حيان ⁽⁷⁾: وما قاله غير ظاهر.

(1) الحجة، ص 35.

(2) الخطيب، معجم القراءات، ج2، ص 370.

(3) الحلبي، الدر المصون، ج4، ص 399.

(4) لم أجد هذا القول للفارسي في الحجة.

(5) السيوطي، همع الهوامع، ج 5، ص 71، ت: عبد العال سالم مكرم، دار الكتب العلمية، ت، ط، 1399 هـ - 1979 م.

(6) العكبري، التبيان، ج1، ص 232.

(7) أبي حيان، البحر، ص 54.

وقال الحلبي في (الدر المصون) ⁽¹⁾: ويستغنى عن قول من قال: (إن يستطع زائدة) على أن الكوفيون يجيزون زيادة بعض الأفعال مطلقاً وإضافة لحجة الكسائي هذه القراءة متعلقة بالمصدر المحذوف في موضع نصب بأنه مفعول ⁽²⁾. وجاء في الحجة ⁽³⁾: وجه قراءة الكسائي بالتاء فهو من صلة المصدر المحذوف. كما لا يصح في الإخبار أنت تستطيع أن يفعل زيد، فـ (أن) في قوله: (أن ينزل علينا) متعلق بالمصدر المحذوف على أنه مفعول به. قال سيبويه: (إن بعض الاسم لا يعتمر في قوله: إلا الفرقدين ⁽⁴⁾.

فإن ذلك لا يمتنع ⁽⁵⁾، لأنه في تقدير المذكور في اللفظ وإن كان محذوفاً منه؛ إذ لا يصح به، كما ذهب في قوله: ونَارَ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً ⁽⁶⁾.

قد اجتمع في هذه الآية أصلان ⁽⁷⁾. من أصول الاختلاف السبعة بين قراءات القرآن؛ وهما الاختلاف في الحروف الهجائية، والاختلاف النحوي. فالاختلاف في الحروف كان بين التاء والياء، والاختلاف النحوي كان بين النصب والرفع على (رَبِّكَ)

ترى الباحثة: أن هذا الاختلاف بالحروف الهجائية فقط ⁽⁸⁾.

الترجيح:

القراءة صحيحة في قياس العربية، وأثبت ذلك النحاة والمفسرون في كثير من كتبهم، والقراءة موافقة لرسم المصحف العثماني، ومتصلة السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، فنجد أن كل حرف اجتمع عليها اثنان فهذا دليل على صحة قراءته.

(1) الدر المصون، ص 500.

(2) ابن زنجلة، الحجة، ص 241.

(3) أبي علي الفارسي، الحجة، ج2، ص 45.

(4) وعجز البيت لأبي داؤود وصدره: أكل أمرئ تحيسن إمرأ.... والبيت في ديوانه، ص 353، والأصمعيات،

ص 191، وآمالى ابن الحاجب، ج1، ص 134، والمقاصد النحوية، ج3، ص 445.

(5) شرح ابن عقيل، ص 399.

(6) شرح ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص 295.

(7) ابن عصفور، المقرب، ج1، ص 237.

(8) البيلي، عما بين القراءات العشر، الدار السودانية للكتب، ط1، 1419هـ - 1998م، ص 206.

قرأ الكسائي: (ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا).
قال تعالى: (ثُمَّ نُنَجِّي الَّذِينَ اتَّقَوْا وَنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا)، (مريم : 72).
توثيق القراءة :

قرأ الكسائي ⁽¹⁾: (ثم ننجي) بالتخفيف من أنجي يُنجي) وقرأ الباقون بالتشديد من (نَجِي يُنجي) وهما لغتان مثل (كرم - أكرم).
جاءت بهذا الرسم في المصحف المطبوع برواية الكسائي، كما أورد نسبتها إلى الكسائي ابن مجاهد في (السبعة) ⁽²⁾، وأبي زرعة في حجة القراءات ⁽³⁾، وابن خالويه في (إعراب القراءات السبع) ⁽⁴⁾، والحلي في (الدر المصون) ⁽⁵⁾، والقرطبي في (تفسيره) ⁽⁶⁾، وابن خالويه في (مختصره) ⁽⁷⁾، والزمخشري في (الكشاف) ⁽⁸⁾، والحلي في (التذكرة في القراءات الثمان) ⁽⁹⁾.
قرأ الجمهور ⁽¹⁰⁾: (نُنَجِّي) بفتح النون وتشديد الجيم من (نَجِي) المضف.
وقرأ الكسائي: (نُنَجِّي) بسكون النون وتخفيف الجيم من (أُنَجِّي) الرباعي.
وقرأت فرقة (نَجِي) ⁽¹¹⁾ نون واحدة مضمومة وجيم مشددة.
وقرأ البعض (نَجِي) ⁽¹²⁾ بنون واحدة مضمومة.
وقرئ (يُنَجِّي) ⁽¹³⁾ بياء مضمومة في أوله وجيم مفتوحة، منبياً للمفعول.

(1) ابن زنجلة، الحجة، ص 446.

(2) ابن مجاهد، السبعة، ص 411.

(3) أبي زرعة، حجة القراءات، ص 446.

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، ج2، ص 20.

(5) الحلي، الدر المصون، ج4، ص 519.

(6) القرطبي، تفسيره، ج11، ص 141.

(7) ابن خالويه، مختصره، ص 86.

(8) الزمخشري، الكشاف، ج2، ص 288.

(9) الحلي، التذكرة في القراءات الثمان، ج2، ص 426.

(10) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج5، ص 426.

(11) الألوسي، روح المعاني، ج11، ص 124.

(12) أبي حيان، البحر، ج6، ص 210.

(13) الرازي، تفسيره، ج21، ص 245.

وقرأ البعض: (نُنَحِّي) ⁽¹⁾ بحاء مهملة، مضارع (نَحْيٍ).
وجاءت قراءة على عن ابن عطية (نَحْيٍ) ⁽²⁾ كذا! ماضياً، وبحاء مهملة .
وقرأ أبو الجوزاء (يُنَجِّي) ⁽³⁾، بياء مرفوعة، وجيم خفيفة مكسورة.
قرأ ابن عباس: (ثمَّ نُنَجِّي الذين اتقوا منها ونترك الظالمين..). ⁽⁴⁾
قال القيسي ⁽⁵⁾: (تقول العرب: نَجَّيْتُ زَيْدًا، و (أُنَجَّيْتُهُ) واللهجتان في
القراءتين كثير، ومعنى القراءتين واحد ⁽⁶⁾.
وهذا الاختلاف بالذكر والحذف حيث قرأ الكسائي بتخفيف الجيم مع سكون
النون (نُنَجِّي).
وجاء في (الحجة) قرئت مخففة فهي مخففة مع الجمع والإخفاء فيها مع
حروف الضم التي تقاربها، والبيان فيها مع حروف الحلق. ولو كان (نُنَجِّي) مسنداً
إلى الفاعل تقول من خاله لكان لا نردُّ أشبه ليكون مثل المعطوف عليه.

(1) ابن عطية، المحرر، ج9، 516.

(2) عبد اللطيف الخطيب، معجم القراءات، ج5، ص 376.

(3) ابن الجوزي، زاد المسير، ج5، ص 257.

(4) ابن عطية، المحرر، ج9، 516.

(5) انظر القيسي، الكشف، ج2، ص 91، انظر: الموضح، ج2، ص 637.

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، ج2، ص 20-21.

خاتمة:

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات وبتوفيقه تقضي الحاجات ، وبفضله تفرج الكربات فقد تمت بحمده تعالى هذه الرسالة واتمني ان اكون قد وفقت فيما اخترته من هذه الرسالة ، وأمني أن تكون هذه الرسالة ثمرة من ثمرات الدراسات القرآنية النحوية تغذي عقل كل من يطلع عليها ، وان تعم فائدتها جميع من يقرأها .

عنوان هذا البحث هو قراءات الكسائي وموقف النحاة منها ، أما موضوع البحث فهو بيان قراءة الكسائي وأوجه اختلافها عن بقية القراءات وتوضيح توجيه الكسائي لأوجه قراءاته مع الإشارة لجهود نحاة القراءات قبل سيبويه في توجيه القراءات ولهذا البحث أهداف عدة من أهمها:

- _ بيان قراءة الكسائي وموقف النحاة منها .
- الإشارة الي توجيه الكسائي قراءته نحويا .
- توضيح جهود نحاة القراءة قبل سيبويه في توجيه القراءات ,
- وقد اتبعت الدراسة في كتابة هذا البحث المنهج الوصفي والتاريخي مع الإفاده من بقية المناهج عند إقتضاء الضرورة . وقد اسفر هذا البحث عن نتائج عدة منها:
- _ النحو وُلِد التفكير في القراءات القرآنية .
- _ التأكيد علي ان القراءات المتواترة حجة عند القراءة والنحاة .
- هذا البحث الذي تناول قراءة الكسائي وموقف النحاة يصل الي نهاياته و خواتيمه وتسفر خاتمته عن نتائج عدة هي:

1. اختلاف القراءات اختلفت تنوع لا اختلاف تضارب وتعارض .
 2. النحو وُلِد التفكير في القراءات القرآنية .
 3. التأكيد على أن القراءات المتواترة حجة عند القراء والنحاة .
 4. إن الإمام الكسائي من ابرز علماء القرن الثاني الهجري .
 - جمع الكسائي بين إمامة المذهب الكوفي في النحو والقراءة .
 5. توجيه الكسائي قراءته نحويا .
- كما أن الدارسه من خلال بحثها في اثناء كتابة فصوله ومباحثه عرضت لها اوجه وموضوعات تراها جديرة بالدراسة غير أن المساحة المتاحة للبحث وموضوع البحث لاسيما بذلك لذا تقترح وتوصي فيما يلي :